الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة البليدة 2 ـ لونيسي علي
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الميدان : الحقوق و العلوم السياسية
الشعبة: العلوم السياسية
التخصص: علاقات دولية

محاضرات في مقياس نظريات التكامل والاندماج الدولي

الطور: الليسانس

السنة ثالثة: علاقات دولية

السداسي: الخامس

من إعداد الأستاذ: ذهبي عبد الحكيم

أستاذ محاضر ا

السنة الجامعية : 2023-2024

التعريف بالمقياس

يعد موضوع التكامل والإندماج الإقتصادي سواء كان في إطاره الدولي أو الإقليمي، الموضوع الأبرز والأهم فيما يتعلق بدراسة التعاون على مستوى العلاقات الدولية، خاصة وأن ظاهرة التكامل صارت تعرف انتشارا كبيرا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وبشكل أكبر في الفترة التي تزامنت مع نهاية الحرب الباردة، وبروز العامل الإقتصادي بقوة كمؤشر مؤثر في العلاقات الدولية. وعليه فإن محاولة التأسيس المفاهيمي و النظري للتكامل يعد أمرا مهما لتبيان مدى حدوث هذه الظاهرة في سياق التغيرات الإقتصادية الحاصلة في البيئة الدولية

1. الأهداف المنتظرة:

- الهدف الأول : التمييز بين أهم المصطلحات والمفاهيم الخاصة بموضوع التكامل الدولي
- الهدف الثاني : فهم و استعاب شروط و مجالات و مؤشرات التكامل الدولي
- الهدف الثالث : تمكين الطالب من الحصول على تكوين منهجي ونظري لبناء قدرات تصورية تساعده على دراسة النماذج التكاملية الطروحة على الساحة الدولية
- الهدف الرابع الوقوف بطريقة تحليلية و دقيقة على واقع العديد من التجارب التكاملية

المعارف المسبقة المطلوبة :

التكوين القاعدي و المعارف المكتسبة للطالب لاسيما المتعلقة بتاريخ العلاقات الدولية و كذا مختلف النظريات المفسرة للظاهرة الدولية .

الفهرس **الصفحة**

مقدمة 4

مدخل الى مفهوم التكامل الدولي 4

-1-ا تعريف التكامل .....5.

2- أنواع التكامل 5

-3 شروط التكامل 6

-4 مؤشرات التكامل.....7

-5 المفاهيم المختلفة لعملية التكامل.....8

-6 -ثانيا الدستورية المقاربة 10

ا- الفيدرابية 11

ب- الكونفدرالية 14

-7 (نظرية البناء التوافقي كونسوسياسيوناليزم.....consociationalisme – 24

-8 المقاربة الوظيفية التقليدية 26

-9 المقاربة الوظيفية الجديدة.....30

-10 المقاربة الاتصالية 34

11- التجارب التكاملية في اروبا و امريكا.....38

12-التجارب التكاملية في افريقيا.....52

13التجارب التكاملية في اسيا.....85

14تجاربة مجلس التعاون الخليجي.....110

خاتمة.....125

مقدمة

لقد منحت أدبيات التكامل والاندماج دفعًا قويًا لتطوير الصورة التعددية لليبرالية السياسية العالمية؛ وذلك بعدم اتخاذها للدولة كوحدة تحليل وتركيزها على جماعات المصالح الفاعلين عبر الوطنين، في إطار تفاعلات سوسيو اقتصادية شاملة، وطرح بدائل للتنظيم السياسي للمجتمع، بما من شأنه أن يعوض الدولة الوطنية، ومن هنا يبدو التكامل كإستراتيجية لتحقيق أهداف معينة تتمحور عادة حول بناء السلام الدولي والتقليل من العلاقات الصراعية في السياسة العالمية، عكس الطرح الواقعي الذي ينظر إلى التفاعلات الدولية على أنها لعبة ذات طبيعة صفرية، فإن الأدبيات النظرية نحو التكامل تعتقد أن التفاعلات الدولية يمكن أن تتحول إلى ما يسمى باللعبة الإيجابية بشكل يسمح لكل اللاعبين بتحقيق الفوائد ، كما انطلقت فكرة التكامل الدولي في قسم كبير منها من واقع العلاقات الدولية الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية من خلال مسار التكامل والاندماج على مستوى الاتحاد الأوروبي، وتستند في مفاهيمها كثيرًا على النظرية النسقية ودور المؤسسات فوق القومية في تحويل الولاءات القومية لإطار جديد، وهي بخلاف الواقعية الكلاسيكية ترى أن هناك إمكانية للمصالح المشتركة بين الدول والتي ينطلق منه التعاون والاندماج.

مدخل الى مفهوم التكامل الدولي:

إقترن مفهوم التكامل والإندماج الدولي بالخطط المختلفة المتعلقة بالسلام والتي أفصح عنها الفلاسفة منذ أوائل القرن السادس عشر ، وقد رفض الليبيراليون الأوائل الفكرة القائلة :أن الصراع وضع طبيعي للعلاقات بين الدول ولا يمكن تلطيف حدته إلا من خلال الإرادة الحريصة للقوة عبر سياسات ميزان القوة، وإقامة التحالفات ضد الدولة التي تهدد النظام الدولي، بهذا دعى المفكرين الليبيراليون الأوائل إلى الحاجة إلى هياكل مؤسساتية لضبط الخارجين عن القوانين الدولية..

في نهاية القرن السابع عشر دعا" وليام بن William Penn إلى برلمان أوروبي، وفي الجهة المقابلة فقد منحت أدبيات التكامل والإندماج الدولي دفعا قويا لتطوير الصورة التعددية الليبيرالية العالمية وذلك بعدم إتخاذ الدولة كوحدة تحليل وتركيزها على جماعات المصالح الفاعلين عبر الوطنيين في إطار تفاعلات سوسيو اقتصادية شاملة وطرح بدائل للتنظيم

السياس ي للمجتمع حيث يمكنه أن يعوض الدولة الوطنية، وتساؤل عن كيفية الوصول إلى تنظيم عالمي، ومن هنا يبدو التكامل كاستراتيجية لتحقيق أهداف معينة تتمحور عادة حول بناء السلام الدولي والتقليل من العلاقات الصراعية في الساسة العالمية.

التكامل لغة

تعني كلمة التكامل في اللغة وضع الجزأين بجانب بعضهما البعض فيصبحان وحدة واحدة، وإذا قلنا أن هذين العاملين متكاملان، وكان كل منهما يقوم بعملية إنتاجية معينة فإن مجهود العامل الأول يكون غير ذي موضوع بدون مجهود العامل الثاني[1]

في تعريفه للتكامل يركز اسماعيل صبري مقلد على دائرتين للتكامل الاولى تحقيق بناء وتراكم وشائج اقتصادية وغير اقتصادية بين الاقتصاديات المشاركة فيه ، تجعل تلبية العرض والطلب على السلع والخدمات وعناصر الانتاج فيها الخيار الاول امام صانعي القرارات الاقتصادية ثم تتجه الفعاليات الاقتصادية نحو توحيد اسواق الاقطار المشتركة في التكامل ، ويتم في الثانية ربط هذا التكتل بالنظام التجاري العالمي من خلال المطالبة بعدم عزل هذه التكتلات عن حركة التجارة الدولية[2]

أميتاي اتزيوني: التكامل هو قدرة الوحدة او النظام لتحقيق ذاته في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية. [3]

مورتن كابلن :هو الطريقة التي تمكن الانظمة المختلفة من تطوير علاقاتها المشتركة في مجالات مختلفة من اجل تحقيق اهداف ومصالح مشتركة ، كما ينظر اليه على أساس انه عملية تنظيمية تحاول الانظمة من خلالها الحفاظ على مصالحها المشتركة وتنظيم العلاقات بينها[4].

التكامل الدولي ومفاهيم ذات صلة

[1] عامر مصباح،**نظريات تحليل التكامل الدولي**،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،2017

[2] نفس المرجع

[3] Reginald j.harrison ,Europe in question:Theories of Regional internationalintegration,(London:George allen and Ruskin house ,1975),p10

[4] Morton kaplan,system and process in international politics,new York:wiley,1957,p7

أ_التنظيم الدولي (: organization international the)يختلف التكامل الدولي عن مفهوم التنظيم الدولي ، فبينما يعمل التنظيم الدولي على إيجاد مؤسسات دولية تتحرك بين الدول ، فان التكامل الدولي يضع مثل هذه المؤسسات وبخاصة أجهزة اتخاذ القرارات – فوق الدولة القومية. و بالتالي يصبح من حقها اتخاذ قرارات إلزامية يتوجب على الدول الاطراف الاذعان لها .

ب_التحالف: هو ظاهرة قديمة وحتمية تقتضيها طبيعة البيئة الدولية القائمة على تعدد القوى وتعدد السياسات .يعرفه دمحم بدوي " بأنه اتفاق بين دولتين أو أكثر على تدابير معينة لحماية أعضائه دة ألمن كل من هؤلاء الاعضاءِ هدُ من قوة أخرى تبدو أنها م

ج_الكتلـــة(: bloc الكتلة هي عصبة إيديولوجية عسكرية دائمة تعمل في أوقات السلم والحرب على السواء وتتزعمها دولة قطبية عمالقة[5].

د_الشراكـــة(:Partenariat)صيغة مبتكرة للتعاون بين الدول في مجال العلاقات الاقتصادية والسياسية ومن ثم يصبح مفهوم الشراكة صيغة مختلفة عن تلك النماذج التقليدية للتعاون أو التكامل الاقتصادي فال هي مجرد منطقة للتجارة الحرة أو الاتحاد الجمركي أو سوقا مشتركة أو ما شابه ذلك من أشكال ومستويات التكامل التجاري والاقتصادي التي تتضمنها الادبيات الاقتصادية وتطبيقاته العملية المتعارف عليها كما تعتبر الشراكة وسيلة حديثة من أجهزة النظام الدولي والدول يتم من خلالها الربط بين الدول بعضها البعض عن طريق إبرام اتفاقيات دولية والتبادل التجاري والثقافي عطاء قروض مالية والقيام الاستثمارات في شتى المجالات والعلمي

هـ_**التعـــاون**)**:cooperation**(:هو التفاعل أو العمل العام لتحقيق أهداف مشتركة وقد يظهر ذلك من خلال تقسيم العمل إلى مهام متشابهة وأخرى متباينة والتعاون مرتبط بعمليات أخرى مناقضة له مثل الصراع و المنافسة ويعبر عن ذلك مصطلح »تعاون الخصوم« والتعاون يعبر عن الموافقة الجماعية حول فعل مشترك أو وحدة الجهود المتماثلة وغير المتماثلة من أجل استمرار الحياة[6].

ح–الاعتماد المتبادل:

[5] - مفهوم التعاون . شامي ذبيان و آخرون .- قاموس المصطلحات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية .- لندن، رياض الريس للكتب و النشر، 1990.
[6] عامر مصباح،نظريات تحليل التكامل الدولي مرجع سابق

يمثل مجموعة من التفاعلات فيما بين الدول، وذلك على مستوى عال، له ديناميكية ذاتية في مجالات التبادل، ومن خلال هذه التفاعلات ترتبط الدول فيما بينها بعملية مستمرة للموائمة الحساسة لتصرفات كل واحدة مقيدة في ذلك بالسلوك الاجتماعي والسياسي وكذا الثقافية لسكانها.

كما أن ما يميز مضمون الاعتماد المتبادل هو قضية الأهداف المشتركة، إضافة إلى أنه يهدف إلى خلق مؤسسات دائمة ولا يؤدي إلى خلق شخصية قانونية.

إن نظرية التكامل تُعاني من بعض الثغرات، خاصة في عدم وجود تعريف مشترك لمفهوم التكامل أو اتفاق عام على مؤشرات التكامل، ويرى)**ناي** (**Nye**أن سبب عدم الاتفاق هذا راجع إلى أن بعض الباحثين يضع نموذجه التكاملي من خلال دراسته لأسباب التكامل أو ديناميكية التكامل، بينما يضع الآخرون نماذجهم استنادًا لدراسة التكامل بعد إنجازه، ومن هنا فإن اختلاف مؤشرات التكامل تؤثر على تباين التعريفات

ي- التنسيق عرفه (Donnel Koontz) دونل بأن "التنسيق الجيد هو الذي يزيل المواقف الحرجة فور ظهورها والتنسيق الممتاز هو ذلك الذي يتوقع حدوث مثل هذه المرافق ويعمل على منع ظهورها" (3). ويُوصف بأنه " تنظيم الجهود الجماعية بغرض توحيدها وتوجيهها نحو تحقيق هدف مشترك

ك التبعية "التبعيّة بالمعنى الاصطلاحي هي جملة الترابطات متبانية الأنواع والمستويات بين بلدين تُقيّد أحدهما – التابع – بمجموعة من القيود تجعله تحت رحمة البلد المتبوع، وتعمل على تسخير إمكاناته وطاقاته لتعزيز مصالح البلد المتبوع، على أنّ هذه القيود قد تكون بصورة مباشرة عن طريق المعاهدات والاتفاقيات والامتيازات... أو بصورة غير مباشرة عن طريق آليّة الهيكليّة الاقتصاديّة المهمّشة في البلدان التّابعة التي فرضتها البلدان المتبوعة لتحقيق الأغراض تشرئب إليها في ومن هذه البلدان." وهنا يكون قد أدخل عزّة أن التبعيّة هي لصالح مصالح الدولة المتبوعة التي تقيّد طاقات الدول التابعة بشتّى الوسائل.

خ-فوق القومية[7]:

[7] عامر مصباح،**نظريات تحليل التكامل الدولي**،مرجع سابق

ويعبر هذا المفهوم عن الانتقال الحاصل على مستوى دراسة العلاقات الدولية، ويُقصد بذلك، التحول من المنظور الواقعي التقليدي إلى منظور تعددي أوسع من السابق؛ بحيث تم الانتقال من التصور السائد بسيطرة الدولة على الحياة السياسية بما فيها التفاعل مع المحيط الخارجي، أي لم يعد الحديث عن علاقات بين وحدات تمثلها الدول فحسب، وإنما اتسعت لتضم أنواعًا أخرى من العلاقات، ففوق القومية تهتم عمومًا بالمسارات السياسية ضمن الدول وتركز على الروابط بين المجتمعات والأفراد أكثر من العلاقات التي تجمع الدول، وذلك نتيجة التطور الهائل في المجال التكنولوجي وفي مجال النقل والاتصال[8].

مجالات التكامل الدولي :

أ_التكامل االقتصادي: ويكون ذلك بإقامة الاسواق الاقتصادية المشتركة بهدف تعزيز الطاقات الاقتصادية المتاحة لدى الدول الاعضاء ، وبتوحيد التشريعات الضريبية والجمركية وحذف كافة العوائق التي تحول دون تدفق السلع والخدمات وانسياب حركة العمل ورأس المال بين مختلف مناطق السوق.

ب_التكامل االجتماعي: المقصود به عملية نقل الوالءات القومية إلى مجتمع سياسي أكبر من الدولة، وتنمية االتجاهات فوق القومية أو ما يسمى بالوعي فوق القومي .ويمكن معرفة درجة التكامل االجتماعي بين الدول طبقا لمعيارين هما [9]:

1-التبادل الاتصالي بين الشعوب المتجهة نحو التكامل ، كالتبادل البريدي والتليفوني والتجاري وهو تبادل ال دخل للحكومات فيه بصفة مباشرة

.2-التكامل الاجتماعي على مستوى النخب الحاكمة ، ويشمل الاتصاالت الاجتماعية بين النخب السياسية والاقتصادية في الدول المتجهة نحو التكامل

ج_التكامل السياسي : ويعني إدماج بعض المؤسسات السياسية القومية ونقل السيادة على السياسة الخارجية إلى أجهزة دولية مشتركة ، والتكامل السياسي ال يهدف إلى إلغاء الحكومات

[8] - مفهوم التعاون . شامي ذبيان و آخرون .- قاموس المصطلحات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية .- لندن، رياض الريس للكتب و النشر، 1990.
[9] عامر مصباح،نظريات تحليل التكامل الدولي،مرجع سابق

الوطنية ، ولكنه يقتصر على نقل سلطتها في بعض المجالات ، ومن هنا فان التكامل السياسي يشمل التكامل في مجالات ثالثة وهي المؤسسات والسياسات والاتجاهات السياسية[10]:

1-التكامل السياسي المؤسسي : يعني وجود مؤسسات وتنظيمات سياسية فوق قومية وذات سلطة إلزامية . ويمكن التعرف على قوة المؤسسات السياسية للعملية التكاملية من حجم الميزانية للمؤسسات التكاملية و جهازها البيروقراطي، فكلما زادت ميزانية وموظفي تلك المؤسسات كان ذلك دليل على قوتها .

2-التكامل في مجال رسم السياسات: يقصد به القطاعات التي يتم التنسيق بشأنها .ويمكن قياس ذلك بتحديد الانشطة والقطاعات المتعلقة برسم السياسات التي يمكن أن تشملها العملية التكاملية كالعالقات الخارجية والامن العام ، وحقوق الملكية والحقوق المدنية

3-التكامل في الاتجاهات السياسية : ويقصد به إلى أي حد تتوافق الاتجاهات والقيم السياسية للجماهير والنخب الحاكمة في الدول المتجهة نحو التكامل. فكلما توافقت تلك الاتجاهات كان ذلك ضمانا لثبات ونجاح التكامل الدولي.

د_التكامل الامني: يفترض أن الدول الاطراف تتفق في ترتيبات أمنية جماعية بغض النظر عن تفاوت مواردها من القوة ، على اتخاذ القرارات المتعلقة بأمنها المشترك ، بأسلوب التخطيط والتنفيذ والقيادة المشتركة.

شروط التكامل :من خلال التعاريف السابقة يمن استخلاص مجموعةمن الشروط الواجب توفرها لتحقيق العملية التكاملية .فالاختلاف في التعريف افرز اختلاف من حيث أساس التكامل و يمكن حصر الشروط في مايلي:

1-التجانس الاجتماعي: و هو شرط أساسي لعملية التكامل،إذ يتحتّم على الوحدات السياسية الداخلة في تكامل العمل على إيجاد ك و خلق انساق اجتماعية متشابية حتى يتسنى لها إيجاد بيئات متوافقة و مهباة للتكامل .

2-تشابه القيم: و ذلك من خلال الارتباط بمنظمة قيمية متشابية

[10] - مفهوم التعاون . شامي ذبيان و آخرون .- قاموس المصطلحات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية .- لندن، رياض الريس للكتب و النشر، 1990.

3-المصلحة المشتركة: إن توقع المنفعة والسعي إلى زيادة المكاسب عن طريق الاتحاد و التقارب

4- أهمية التكامل في حد ذاته:بالانطلاق من تقييم تجارب التكامل الناجحة يمكن لنا التحكم بنجاح في نفقات عملية التكامل

5-البيئة الخارجية للتكامل: يمكن للمؤشرات الخارجية أن تلعب دورا هاما في دفع عملية التكامل

6- العلاقات التاريخية الودية ان تكون هناك علاقات ودية بين الوحدات المتكاملة

7- قانون التكلفة: يشترط في العملية التكاملية حتى تكون ناجحة أن التكاليف اقل من الفوائد

مؤشرات التكامـــل

- حسب كارل دوتش هناك مؤشرات يمكن ان نقيس بواسطتها مدى نجاح او فشل عملية التكامل [11]

1-الارضاء الوظيفي : من جانب الوحدات الداخلة في التكامل

2-التزايد الفعلي في حجم المعاملات السلمية يؤدي الى رفع مستوى الثقة ، الاعتماد المتبادل ، تنازل عن بعض صلاحيات السيادة من اجل تحقيق النفع المشترك

3-انشاء الاطار التنظيمي للتكامل : تدعيم نمو المؤسسات التي ترتكز عليها عملية التكامل

4-الاتجاهات الجماهيرية من خلال تجاوب الجماهير وفهمهم لأهمية التكامل

5-التحول في الولاءات : التي تنتقل من دائرة القيم القومية الى قيم فوق قومية[12]

[11] كريس براون،فهم العلاقات الدولية، تر:مركز الخليج،الامارات:مركز الخليج للابحاث،2004،ص-ص147-153

[12] اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية،ط1،الجيزة:المكتبة الأكاديمية ،2011،ص ص 29-32

المحور الثالث المدرسة الدستورية

اولا النظرية الفدرالية

تعد النظرية الفيدرالية من بين أهم النظريات التي تتداول في الساحة الدولية والساحة الاقليمية بَعدّها الحل الامثل للدول التي تعاني من النزاعات الداخلية وذلك لتعدد القوميات والاديان والطوائف، فالنظام الفيدرالي من أكثر النظم أهمية على المستوى العالمي،لما له من مزايا لا يمكن إنكارهـا فهو من دون شك يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالديمقراطية،كونه يسمح لقاعدة شعبية كبيرة من المشاركة في الشؤون العامة،والعامل المساعد على التوفيق بين رغبات متباينة بعض الشيء، لمجتمعات تحاول أن تكون دول متحدة وقوية مع بعضها البعض ، والمحافظة في الوقت نفسه على سيادتها الداخلية.

فإقامة مثل هذا النظام على أرضية صلدة،لا يتحقق إلا بإيضاح معناه والتعريف به لكي يتسنى فهمه على نطاق واسع من قبل العامة،وبـالتالي إدراك جلل المسؤولية الملقاة على عاتقه وليكون قادرا على انجاحة ، وبذلك يعي جيدا ما سيؤول إليه مستقبل البلاد من نتائج ايجابية او سـلبية وبما أن الفيدرالية تعد شكلاً من أشكال الدولة،تثير مشاكل متعددة لا سيما من حيث تـحديد المحتوى، وخير مثال على ذلك هو عدم الاتفاق على تسمية الدولة السويسرية،فبينما هي تمثل في واقعها دولة اتحادية فدرالية نجد أنها تسمى في الغالب دولة كونفدرالية ، ويقول الأستاذ (كوليارد) .." إن تعبير اتحادي فيدرالي لا يخلو من عدم الضبط والدقة في الاستعمال فهناك دول فدراليـة تسمى كونفدرالية ".[13]

إن مثل هذه المشاكل التي يثيرها هذا الشكل من أشكال الدولة والمتأتية في الغالب من عدم الدقة في التعبير والمحتوى تقتضي سبر أغوار الفيدرالية من خلال بيان معناها بالمعنى الغربي وبالمعنى العربي وذلك من

خلال عرض لمختلف الآراء التي قيلت في هذا الصدد وترجيح احدهما ثم بيان الطرق التي تتكون من خلالها الدولة ثم بيان الشروط اللازمة لقيامها وذلك بتقسيم هذا البحث على ثلاثة فصول تناول في الفصل الأول التعريف بالفيدرالية وفي الفصل الثاني شروط قيامها وفي

5 – د.عبد الرضا الطعان / النظم السياسية والقانون الدستوري / مذكرات مطبوعة على آلة الكاتبة / لطلبة كلية الحقوق / ليبيا – بنغازي / جامعة قار يونس / 1970 -1969 / ص 356 .

الفصل الثالث مقارنتها مع غيرها من الأنظمة والتي تتشابه وقد تتداخل مع النظام الفيدرالي ومعرفة أوجه الشبه والاختلاف على أساس عرض لمجمل آراء الفقهاء الذين درسوا هذا النظام،تأسيسا على ان النظام الفيدرالي هو نبرة الايقاع الاقوى الذي شغل بال المفكرين والسياسيين الذين حاولوا تجسيد هذا النظام على أرض الواقع مع الأخذ بعين الاعتبار التباين الجغرافي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي بخلق نظام ديمقراطي .

مفهوم الفيدرالية عند الغرب

أما تعريف الفيدرالية فقد قام العديد من فقهاء القانون الدستوري بتعريف هذا النظام واختلفوا فيما بينهم في إضفاء التكييف الملائم لهذا المصطلح والسبب في ذلك يرجع الى كون هذا المصطلح فضفاض وقلما أعطى معنى واضحاً غير مشكوك في معناه في آن واحد ، ولعل ذلك يرجع كما يرى البروفسور ستر ونج (Strong) الى (أنَّ النظام الفيدرالي يختلف في كيانه من بلد الى بلد ومن عصر إلى عصر

فمثلاً الفقيه (كاري دي ماليبرغ) Carre De Malberg عرّف الدولة الفيدرالية (بأنها تبدو من ناحية كأنها دولة موحده ، و تبدو من ناحية أخرى كتجمع دول متحدة ، اضعف منها بالتأكيد ، ولكنها تشارك فعلياً في أيجاد قوتها وتسهم بإرادتها الخاصة في تكوين إرادتها [14](((أي أرادة الدولة الفيدرالية))) إن وجود هاتين الميزتين المتعارضتين في الدولة الفيدرالية يجعل من الصعب تحديد مفهومها تحديداً واضحاً ودقيقاً .[15]

ويعّرف أندريه هوريو الفيدرالية قائلاً (بأن الدولة الفيدرالية شركة دول لها فيما بينها علاقات قانونية داخلية أي قانون دستوري بموجبه تقوم دولة أعلى فوق الدول المشاركة). [16]

[14] - Robert Keohane & Joseph Nye, Transformational Relations and World Politics, (Harvard Univ. Press, Cambridge - Ma. 1971

[15] – د. عصام سليمان / الفيدرالية والمجتمعات التعددية ولبنان / منشورات دار العلم للملايين / بيروت – لبنان / الطبعة الاولى / سنة 1991 /مرجع سابق / ص 39 .

[16] – أندريه هوريو / القانون الدستوري والمؤسسات السياسية / ترجمة علي مقلد وشفيق حداد وعبد الحسن سعد / الأهلية للنشر والتوزيع / بيروت – لبنان/ سنة 1974 / ص 152 .

وكذلك يعرّف الفقيه جيلينيك Jilinek الدولة الفيدرالية (بأنها دولة سيدة تتألف من عدة دول غير سيدة ، وتنبثق سلطتها عن الدول التي تتركب منها ، والتي تترابط فيما بينه بصورة تجعل منها وحدة سياسية) .[17]

اما الكسندر هاملتون فيعّرف الفيدرالية (بأنها اجتماع جماعات أو اتحاد دولتين أو أكثر في دولة واحدة ، وان مدى السلطان الذي تتركه الدولة المتحدة لحكومتها المركزية ، وتحديد إغراض تلك الحكومة ، أنما هو متروك لحين تصرف القائمين على الأمر ، المنشئين للإتحاد ، ولهم ان يعّدلوا هذه السلطات والإغراض كلما اقتضت ذلك مصلحة باقية ، ويظل الاتحاد جمعية دول طالما ظلت حكومتها المركزية بعيدة عن ان تمس التنظيمات المحلية المختلفة للأعضاء الذين يكونوها لأنها تستمد وجودها من الدستور القائم لتحقيق الإغراض المحلية للولايات الأعضاء ، وان كانت خاضعة تمام الخضوع لسلطة الاتحاد العام).18

مفهوم الفيدرالية في الفكر العربي

وعلى اثر دخول هذا المصطلح الى الموسوعة السياسية ونقله إلى الفقه العربي قام العديد من فقهاء القانون العام بالبحث عن الكلمة المرادفة للكلمة الانجليزيةFEDERATION ( ) وذلك للحفاظ على بقاء اللغة العربية خالصة دون استعمال المصطلحات الأجنبية ولعل البعض عَدَّ الفيدرالية والكونفدرالية غريبتين عن لغتنا ولا يتمكن من فهمهما إلا الخاصة ممن أتيح لهم دراسة القانون بلغة أجنبية ومن الأفضل للعرب – ولا سيما في الفترة التي كثر فيها الحديث عن الوحدة العربية والاتحاد العربي – أن يستعملوا تعابير عربية يسهل ترديدها ويستساغ فهمها , وتدل دلاله واضحة على المراد منها . 19

وعرفها الأستاذ (نعمان الخطيب) بأنها دولة مركبة تتكون من عدة دول أو الدويلات التي اتحدت معاً , وأنشأت دولة واحده تفنى فيها الشخصية الدولية لهذه الدويلات الأعضاء

---

[17] – د. ميشال الرياشي / إسهام في دراسة النظرية التقليدية للدولة الفيدرالية / أطروحة دكتوراه / مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية في الجامعة اللبنانية / بيروت – لبنان / سنة 1992 . / المجلد الأول ص 249 .

[18] – الكسندر هاملتون وجيمس ماديسون وجون جاي / ترجمة جمال محمد احمد / الدولة الاتحادية أسسها ودستورها / منشورات مكتبة الحياة / لبنان – بيروت / سنة 1959 / ص 106 .

[19] – د. محمد المجذوب / محاضرات في القانون الدولي العام / الدار الجامعية للطباعة والنشر / بيروت – لبنان/ سنة الطبع 1983 / ص 54 .

وكذلك عرفها الأستاذ (الشافعي محمد بشير) باسم الاتحاد الدستوري باعتبار أن مثل هذا الاتحاد ينشأ بواسطة دستور وليس بمعاهدة دولية فتتحول بموجب هذا الاتحاد الدول من أشخاص دولية مستقلة الى أشخاص دستورية داخلية تخضع مباشرة للقانون الداخلي (الدستور) وكذلك تتحول العلاقات فيما بينها من علاقات دولية الى علاقات دستورية تقوم على أسس اتحادية .

في حين عرفها الأســـتاذ (إســـماعيل مرزه) الفيدرالية بأنها الاتحاد المركزي الذي يقوم بناءً على دستور تخضع بموجبه عدة دول لنظام قانوني شامل ، تفقد هذه الدول شخصيتها الدولية لصالح دولة الاتحاد التى تختص اختصاصاً مانعاً ، بممارسة السيادة الخارجية ، كما تشترك حكومتها مع الدول الأعضاء في كثير من الاختصاصات في ميدان السيادة الداخلية .[20]

ومن خلال بيان مفهوم الفيدرالية يتضح لنا أن الفيدرالية تنشأ بطريقتين هما:-

1- الاتحاد بالتجمع والانضمام :

وبموجب هذه الطريقة تنضم عدة دول مستقلة الى بعضها وهذا هو الأسلوب الغالب في نشوء الاتحاد المركزي.[21]

وفيه تتنازل هذه الدول عن بعض سلطاتها الداخلية ، وعن سيادتها الخارجية ثم تتوحد ثانية لتكَون الدولة الفيدرالية على أســـاس الدســـتور الفيدرالي وبهذه الطريقة ظهرت الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا وكندا واستراليا وألمانيا

وتعد هذه الطريقة الأنجح لتكون الدول الفيدرالية والأكثر بقاء وخير مثال على ذلك هو الدول التي تكونت بهذه الطريقة استمرت واثبتت نجاحاً باهرا في القدرة على تحقيق الاتفاق المستمر بينهمـا .

وتندفع الدول الى تكوين الاتحادات المركزية(الفيدرالية) تحت عده مؤثرات فقد تكون الوحدة القومية المعتمدة على وحده اللغة والتاريخ والتقاليد كما تكون وحده الخطر الخارجي, وراء دعوه

---

[20] – إسماعيل مرزة / القانون الدستوري / منشورات دار صادر/ بيروت – لبنان / سنة 1969 / ص 182 – 183 .

[21] – د. محمد كامل ليله /النظم السياسية – الدولة والحكومة / دار الفكر العربي / القاهرة – مصر / سنة 1967 – 1968 / ص 128

الوحدة . ولكن هذه المؤثرات وان ولدت لدى الدول المستقلة ميلاً إلى الاتحاد , فأنها لا تقضى على إحساس كل دولة بكيانها الذاتي وسيادتها الداخلية ومن هنا ينشأ الاتحاد المركزي بهدف تحقيق المصالحة بين النزعتين المتعارضتين , نزعة الوحدة , ونزعة الدفاع عن الكيانات الذاتية.[22]

2- الاتحاد بالتفكك :

وبموجب هذه الطريقة تتفكك الدولة البسيطة وتتحول الى دولة مركبه فتتحول الى عده وحدات ذات كيانات دستورية مستقلة

مع رغبة هذه الوحدات (الدويلات) في الاستمرار معاً مرتبطة يبعضها البعض ولكن في صورة اتحاد مركزي وبهذه الطريقة تم نشوء الاتحاد المركزي في روسيا البلشفية (سابقاً) , ودول أمريكا اللاتينية كالمكسيك والأرجنتين والبرازيل.

من الملاحظ أن هذه الطريقة التي تتحول بها الدول الموحدة الى دول مركبه فيدرالية تحدث لوجود عناصر متباينة في أقاليم متفرقة داخل الدولة وتجد الدولة ان طبيعة تكوينها تتطلب منح أقاليمها قدراً وافراً من الاستقلال الذاتي وان تدعها تحكم نفسها بنفسها في الشؤون المحلية حتى تتجنب انفصالها عنها كلياً .[23]

ويشير البعض إلى أنَّ كبر مساحة الدولة وضخامة عدد السكان ورغبه كل مقاطعة او إقليم باستقلال ذاتي واسع النطاق وجزء من الشخصية الدولية لأغراض الإدارة والمحافظة على الأمن مع الإبقاء على الاتحاد , واخذ بهذا النظام واتبع هذا النظام في باكستان قبل أنْ تتكون من اتحاد باكستان الشرقية والغربية ، وقد انقضى الاتحاد بقيام دولتي باكستان وبنجلادش بعد انفصال باكستان الشرقية عن الغربية .[24]

لقد تسأل البعض عما إذا كان الاتحاد الفيدرالية يستحق الخلود بذاته كنظام مستقر ام انه مجرد نظام وقتي يمثل فترة انتقال الى نظام الدولة البسيطة الموحدة ؟

---

[22] – د. طعيمة الجرف /نظرية الدولة / دار النهضة العربية للنشر والتوزيع /القاهرة – مصر / الطبعة الخامسة / سنة 1978 / ص 181

[23] – د. يحى احمد الكعكي / لبنان والفيدرالية / دار النهضة العربية / بيروت – لبنان/ الطبعة الاولى / السنة / 1989 / ص 71 -72

[24] – د. احمد سويلم العمري / اصول النظم السياسية المقارنة / الهيئة المصرية العامة للكتاب / القاهرة – مصر /سنة 1976 / ص146 - 147

يعد البعض بأنه نظام استقرار لا نظام انتقال ، بل ان من الفقهاء من يرى أنه هو نظام المستقبل بفضل مزاياه العديدة التي ستضمن له التوسع والانتشار ، على ان فقهاء آخرين يرون انه نظام انتقال ولعلهم واجدون في مصير كثير من دول الاتحاد المركزي (الفيدرالي) التي عرفها التاريخ ما يؤيد قولهم هذا

ومع ذلك فالدولة المتحدة اتحاداً فيدرالياً تنتهي بأسلوبين مختلفين ، أولهما : بسيط وهو انهيار هذه الدولة بالطرق التي يقررها القانون الدولي العام لانهيار الدول ، والثاني :هو بقاء الدولة مع تحول شكلها من دولة متحدة اتحاداً فيدرالياً إلى دولة بسيطة أو إلى دول متعددة مستقلة أحداها عن الأخرى حتى وان جمع بينها ما يسمى بالتعاهد أو الاتحاد ألتعاهدي المسمى أيضا بالاستقلالي ، هذا التطور جائز من الناحية النظرية في هذا الاتجاه او ذاك ،

ولكنا لم نعرف في التاريخ إلاَّ الاتجاه الأول ، فلم يحصل قط وربما لن يحصل أبدا أن تتحول الدولة المتحدة اتحاداً مركزيا فيدرالياً إلى دول متعاهدة وان حصل ذلك فمن المستبعد ان يكون رضائياً بل سيكون ناتجاً عن عنف او ثورة .[25]

والواقع ان النظام الفيدرالي مثل غيره من الأنظمة الأخرى متى ما توافرت عناصر نجاحه وبقائه استمر وظل محافظاً على تماسك بنائه ومتى ما انهارت الدعائم التى يستند عليها تداعى وانهار بالكامل لأن بناءه متوقف على هذه الدعائم التي تشكل الأساس الذي يستند إليه .

شروط قيام الفيدرالية

لقيام النظام الفيدرالي على أرض الواقع ، لابد من اتخاذ خطوات ممهدة لقيام مثل هذا النظام ولكي تضمن نجاحه وديمومته وليكون مثالاً يحتذى به من قبل الغير ولهذا العمل خطوات عديدة اتفق البعض واختلف معها إلا أن من أهم هذه الخطوات او العوامل المشجعة لقيام الفيدرالية هي كالآتي :-

الشروط العامة : -

[25] - د. سليمان محمد الطماوي / النظم السياسية والقانون الدستوري – دراسة مقارنه / دار الفكر العربي / القاهرة – مصر / 1988 / ص 46.

وهي الشروط التي تنبطق على جميع البلدان دون بلد بعينه ذلك متى ما توافرت هذه الشروط كان بالإمكان تحول هذا البلد الى النظام الفيدرالي بدلاً من النظام المركزي .وهي على النحو الآتي:

أولا:الشرط الجغرافي :-

يعد التقارب الجغرافي شرطاً ضرورياً لقيام ونجاح أي اتحاد فيدرالي ، فلابد من أنَّ تكون المنـــاطق المكونـــة للاتحاد متجاورة جغرافياً ، ولا تكون منفصلة عن بعضها البعض ، لأنَّ وحـدة الأراضـي الجغرافية تجعل هذه المناطق مجتمعاً واحداً مشتركاً في المصالح الاقتصادية الخاصة , والاستراجيـة , أي حاجات الدفاع المشترك

ويشير جيلكريست إلى أنَّ (البعد يؤدي إلى عدم الاكتراث أو الغلط في الإحساس من جـــــانب كـــــلا الحكومات المركزية والمحلية , فالوحدة القوية صعبة المنال حيث تبعد الشعوب بعضها عن بعض بعداً شاسعاً)[26]

فقد قامت الاتحادات القوية بين الدول المجاورة بَعَّدها شرط ضرورياً لإمكان وجود رابطة قوية بين الكيانات الاتحادية بشـــرط وجود مقومات أخرى يمكن ان تؤدي متفاعلة مع التجاور الجغرافي للاندماج المطلوب .

ويساعد التوزيع السكاني المتجانس في مناطق محدده , على رسم حدود واضحة للمقاطعات أو الولايات , أما اذا تعقد هذا التوزيع فمن الصـعب معه رسـم تلك الحدود ويقصـد بالتجانس , وجود اكثرية سـاحقة ذات انتماء طائفي واحد مثلاً , أو ذات لغة وثقافة واحده , او تجمعها عادات وحياة اجتماعية موحده .

ثانياً: الشرط السياسي:-

[26] -د. محمد عبد المعز نصر / في النظريات والنظم السياسية / دار النهضة العربية / مصر – القاهرة / 1973/ ص 482 .

وليس من المرغوب أنْ يتوافر تشـابه النظم السـياسـية في الوحدات الفيدرالية فقط , ولكن من الجوهري كذلك ألا تكون هذه النظم اوتوقراطية او دكتاتورية وذلك كما قال هوير (لأنه يبدو من المؤكد ان الاتوقراطية او الدكتاتورية – إما في الحكومات العامة او في الحكومات الإقليمية – سوف تدمر في القريب او البعيد تلك المساواة في المركز وذلك الاستقلال الذي يجب ان تستمتع به هذه الحكومات – كل في دائرة اختصاصها إن كان للحكومة الفدرالية أن توجد على الإطلاق)[27].

ويؤكد هوير في مكان آخر (أنَّ الرغبة في الاتحاد لن تنهض ابداً ما لم يلد التشابه في النظم السياسية ، موجود فعلاٍ بين أولئك الذين تصوروا قيام الاتحاد) فبموجب تحقيق هذا الشرط يصبح التعامل واحداً بين دول هذا الاتحاد وسهلاً ومؤكداً ويمكن إدراك هذا الشرط بأن رجال السياسة قد أصروا– وهم يضعون دساتير الفيدرالية نفس الشكل من الحكم . فدستور الولايات الأمريكية وكذلك دستور سويسرا كلاهما طلبا من وحداتهما الخاصة ان يكون لديها الشكل الجمهوري للحكم[28].

وهذا من الناحية الداخلية أما من الناحية الخارجية فلابد من منح السـياسـة الخارجية والدفاعية لكي تدخل في إطار صـلاحيات الدول الفيدرالية وليس في صـلاحيات الدول الأعضـاء.[29] وذلك لتحقيق اكبر قدر من المساواة ولتكون أمام الساحة الدولية شخصية واحده .

ثالثا: الشرط الاقتصادي :-

لابد من توفر موارد اقتصـادية كافية لحسـن سـير العمل في الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية التي يجب ان تسهم بموجبه الموارد الاقتصادية بين الحكومتين حتى تستطيع كل واحده ان تؤدي الوظائف المسنده إليها ، لآن الاتحاد الفيدرالي جهاز يستدعي تكاليف باهظة وينبغي الأخذ حينما تستطيع الوحدات ان تدافع عن الاستقلال الذي تحتفظ به. [30]

فإذا ما اقتنعت مجموعة من الدول المتجاورة بأهمية وجود مصـلحه اقتصـادية واحده في قيام الاتحاد فإنَ العامل الاقتصـادي من شـأنه تسـهيل العملية الاتحادية ، لأنه يوفر إمكانات مادية

---

[27] – د. محمد عبد المعز نصر / في النظريات والنظم السياسية/ مرجع سابق / 483 .

[28] – د. يحى احمد الكعكي / لبنان والفيدرالية / مرجع سابق / ص 77 .

[29] د. عصام سليمان / الفيدرالية والمجتمعات التعددية ولبنان / مرجع سابق / ص 41

[30] –د. يحى احمد الكعكي / لبنان والفيدرالي / مرجع سابق / ص 79

ضرورية في الدولة الفيدرالية ، سواء على الصعيد المركزي أو على الصعيد المحلي كما يولد ثقة شعبية كبيره بجدوى الاتحاد ونجاحه المستقبلي , ونشير إلى أنَّ المعطيات الاقتصادية كانت عاملا رئيساً في نشأت النظام الفيدرالي في أمريكا الشمالية وبين المقاطعات السويسرية.[31]

الفيدراليـــة والكونـفدراليـــة

ان اصـطلاح الكونفيدرالية مشـتق من مصـدر لاتيني معناه بالعربية (الاتفاق – المعاهدة) مثله مثل النظام الفيدرالي المشـتق من نفس المصـدر لذلك يخلط بعض الكتاب بين المصـطلحين ومنهم العالم (ديسي) الذي استعمل المصطلحين بالمعنى نفسه بعبارة واحدة . [32]

لذلك حاول الفقهاء تحديد طبيعة النظام الكونفيدرالي من خلال تعريفة بطريقة جامعة مانعة ، فمثلا ذهب البعض على إبراز الســـيادة والتأكيد عليها بعدّها الفيصـــل بين النظام الفيدرالي والكونفيدرالي ومثال ذلك ما ذهب إليه الأســـتاذ بريلو حيث يعّرف النظام الكونفيدرالي بأنه النظام الذي تحتفظ بموجبه كل دولة عضو لا باستقلالها فقط بل وسيادتها كذلك .[33]

في حين يذهب الأســـتاذ أوبنهايم في تعريف النظام الفيدرالي إلى القول (بأن عدد من الدول ذات الســيادة الكاملة المرتبطة بعضــها ببعض لحفظ الاســتقلال الخارجي والداخلي بمعاهدة دولية معترف بها وذلك في اتحاد له أجهزته الخاصــة به والتي تســتمتع بســلطة خاصــة على (الدول الأعضاء ، ولكن لا تمارس تلك السلطة على مواطني هذه الدول))

وكغيرة من المصطلحات المنقولة إلى الفقه العربي تلقف الفقه هذا المصطلح وراح يبحث عن مرادف له لإعطائه نفس المعنى دون ان ينال ذلك من القيمة العلمية للمصطلح ذاته فتباين الفقهاء العرب فيما بينهم في شأن مرادف الكونفيدرالي فقد سماه الدكتور إسماعيل غزال بالاتحاد التعاقدي او الاستقلالي [34] واكتفى الدكتور مصطفى كامل بتسميته بالاتحاد الاستقلالي .[35] في حين سماه

---

[31]-WWW.Idpartty.org/inedx.php?id=164 from wed side http//:

[32] – يحي احمد الكعكي / لبنان والفيدرالية / مرجع سابق / ص 68 .

[33] – د.محمد الشافعي ابو راس / نظم الحكم المعاصرة / الجز الأول /منشورات عالم الكتب / القاهرة – مصر / بدون سنة طبع / ص 269 .

[34] – د.اسماعيل الغزال / القانون الدستوري والنظم السياسية / المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع / بيروت – لبنان / الطبعة الأولى / / سنة 1982 مرجع سابق / ص 99 .

[35] – مصطفى كامل / شرح القانون الدستوري والقانون الأساسي العراقي / مطبعة السلام / بغداد – العراق / الطبعة الخامسة / سنة 1948 / ص 36 .

الدكتور ثروت بدوي بالاتحاد الاستقلالي او الاتحاد ألتعاهدي .[36] وسماه الدكتور الشافعي محمد بشير بإتحاد الدول المتعاهدة .[37]

ومهما كانت التسمية التي تطلق على مصطلح الكونفيدرالي فنرى أنه لا غضاضة من استخدام نفس المصطلح للحيلوله دون فقدان معناه ولكي لا يسيء فهمة او استخدامه من قبل البعض .

وعّرف الفقهاء العرب كغيرهم من الغرب النظام الكونفيدرالي فمثلا نرى الدكتور عثمان خليل عثمان يعّرفه بالاتحاد الاستقلالي الذي يحدث بين دولتين او أكثر داخلتين في الاتحاد ومحتفظة كل منهما باستقلالها من الناحية الداخلية ومن الناحية الخارجية ، فضلاً عن افتراق عرشيهما واختصاص كل منهما بشخصيتها وسيادتها في الداخل والخارج ، وبذلك يصح ان تدخل كل منهما في علاقات دولية مع الأخرى ومع غيرها من الدول مباشرة ، وتتبادل معها الممثلين السياسيين ، ولكن مع مراعاة قيود خاصة ينص عليها ينص عليها صك الاتحاد أي العهد السياسي الحاصل بين الدولتين .[38]

اما الدكتور (محمد الشافعي ابوراس) فيعّرفه بأنه اتفاق دولتين او أكثر على التنسيق بينها في أمور محددة مع احتفاظ كل منها بكامل سيادتها واستقلالها .[39]

والذي يمكن ملاحظته مما سبق ان الفقهاء العرب والغرب على حدٍ سواء قد اتفقوا من الناحية الموضوعية على تعريف النظام الكونفيدرالي على الرغم من اختلاف الصياغات والمعاني التي أطلقت عليه .

وينشأ الاتحاد الكونفدرالي Confederation [40]. بموجب معاهدة بين دول كاملة السيادة تقيم بينها هيئة دائمة تدعى الجمعية أو المؤتمر أو الكونجرس ويعهد اليها باختصاصات مشتركة تباشرها بصورة منفردة أو بالاشتراك مع بقية الدول الأعضاء في حين تبقى هذه الدول محتفظة بسيادتها

---

[36] – الدكتور ثروت بدوي /النظم السياسية / دار النهضة العربية / القاهرة – مصر / سنة 1975 / ص 61 .

[3737] – الشافعي محمد بشير / القانون الدولي في زمن السلم والحرب / مرجع سابق / ص 169

[38] – د. عثمان خليل عثمان / الوحدة والاتحاد / بحث منشور في مجلة المحاماة / مرجع سابق / ص 10 .

[39] – د. محمد الشافعي ابوراس / نظم الحكم المعاصرة / مرجع سابق / ص 269 .

[40] – يطلق على هذا النوع من الاتحادات عدة تسميات منها كما سماه الدكتور اسماعيل الغزال بالاتحاد التعاهدي او الاستقلالي كتاب القانون الدستوري والنظم السياسية / مرجع سابق / ص 99 وكذلك سماه الدكتور محمد كامل ليله بالاتحاد الاستقلالي / النظم السياسية / مرجع سابق / ص 147 .وسماه الدكتور الشافعي محمد بشير بإتحاد الدول المتعاهدة / القانون الدولي العام في السلم والحرب / مرجع سابق / ص 169 . وكذلك الدكتور علي صادق ابو هيف / نفس التسمية / القانون الدولي العام / منشأة المعارف / الإسكندرية – مصر / الطبعة الحادي عشر / بدون سنة طبع /مرجع سابق / ص130 .

وبالقسم الأكبر من اختصاصاتها كحقها في التمثيل السياسي تمثيلاً مستقلاً وحق عقد المعاهدات والتعامل مع الدول الأجنبية باستثناء مسائل معينه تنص عليها وثيقة الاتحاد[41].

ونجد أن هناك بعض الدول لجأت لمثل هذا النوع من الاتحادات (التنظيم الدولي) في مرحلة تاريخية معينه وبهذا فإنه كان وليد مرحلة من مراحل التطور الاجتماعي والسياسي والدولي الدولي وان وجوده اقتصر على مرحلة انتقالية انتهت إما بانفصال الدول المتعاهدة وانفراد كل منها بكامل شؤونها كما حصل للاتحاد الجرماني الذي تأسس عام 1815 وتتحلل وانفضت عراة الاتحاد عام 1866 .

ويستعمل البعض مصطلح الحكم الفدرالي والكونفدرالي أحيانا كل مكان لأخر وكأنهما شيء واحد ويحملان نفس المعنى ويقيمان شكلاً متشابهاً للحكم ، كما اشرنا الى ذلك سابقاً ، فمثلاً نرى ان الدستور السويسري لسنه 1874 يعنون بأسم (الاتحاد الكونفدرالي السويسري) ويستمر استعمال الاصطلاح في مواد متنوعه من مقدمة الدستور ولكن المادة الثانية تؤكد ان (الدستور الفيدرالي) قد اتخذ اساساً لحكم سويسرا ليحقق تماسك الامة السويسرية وينمي الرفاهية العامة ، وان حجة حديثه مثل ما قاله (ديسي Dicey) يستعمل المصطلحين بنفس المعنى في عبارة واحده ويشبه الاتحاد الفيدرالي الاتحاد الكونفدرالي في ان كلا اللفظين مشتقان من نفس المصدر ولكن يوجد اختلاف أساسي بينهما ، فيقول (هولHall) إن النظام الكونفدرالي يقوم على اتحاد من دول مستقلة تقبل التنازل بصفة دائمة عن جزء من الحرية تصرفها لأغراض معينه خاصة ، وليست مجتمعه في ظل حكومة مشتركة تبدو مع استبعادها ممثله الكيان الدولي[42].

ومن أهم الفروق الجوهرية بين الاتحاد الفيدرالي والاتحاد الكونفدرالي هي :-

1 – ينشأ الاتحاد الكونفدرالي بموجب معاهدة وبذلك فهو يُعَدَّ تنظيماً دولياً يقع ضمن نطاق القانون الدولي العام بينما ينشـــأ الاتحاد الفيدرالي بموجب الدســـتور الامر الذي يترتب عليه بَعَّده تنظيماً داخلياً يقع ضـــمن نطاق القانون العام الداخلي , ويترتب على ذلك ان الاتحاد الاســـتقلالي (

[41] – د. الشافعي محمد بشير / القانون الدولي العام في السلم والحرب / مرجع سابق / ص188 و ص 203 .

[42] – د. محمد عبد العز نصر / في النظريات والنظم السياسية / مرجع سابق / ص477 .

الكونفدرالي) لا يمكن تعديل مضـمونه الا بتعديل المعاهدة , والذي يسـتلزم موافقة جماعية للدول الأعضـاء على العكس من ذلك فأن الاتحاد المركزي , يمكن تعديل الدسـتور الاتحادي على الرغم من معارضة بعض الدويلات ، ومن دون ان يكون لهذه الدويلات حق الانفصال , فموافقة أغلبية الدويلات في الاتحاد المركزي كافية لتعديل الدستور ولا يشترط ابداً إجماع الدويلات .

2- تتولى اختصـاصـات الاتحاد الاسـتقلالي (الكونفدرالي) هيئة مشـتركة تسـمى الجمعية او المؤتمر او مجلس الاتحاد , وتتكون هذه الهيئة من ممثلين للدول المتعاهدة الأعضـاء , وفي الغالب يشترط في قراراتها ان تصـدر بالإجماع ، ولا تكون هذه القرارات نافذة في الدول الأعضـاء إلا بموافقة حكوماتها وبواسـطة موظفيها ، ذلك ان الاتحاد الاسـتقلالي يعوزه الجهاز التنفيذي الاتحادي , فتقوم كل دولة من دول الأعضاء بتنفيذ قرارات المؤتمر (او مجلس الاتحاد) بواسطة موظفيها اواجهزتها التنفيذية اما في الاتحاد المركزي فنجد هيئات تشـريعية وتنفيذية وقضـائية اتحادية تكون لها سلطاتها المباشرة على الإفراد في الدويلات المختلفة المنضمة للاتحاد [43].

3- تبقى الدول المشـتركة في الاتحاد الكونفدرالي محتفظة بسـيادتها الخارجية والداخلية لأنَّ هذا الاتحاد لا يفقدها هذه السـيادة على العكس من ذلك في الاتحاد الفيدرالي الذي تتنازل فيه الدول الأعضـاء عن سـيادتها على الصـعيد الخارجي للحكومة الجديدة وهي حكومة الاتحاد ويقتصـر الاتحاد الكونفدرالي في هذا المجال على مجرد إنشـاء هيئة مشـتركة للدول المتعاهدة تناط بها اختصـاصـات معينه وان هذه الهيئة وبالرغم من ممارسـتها لاختصـاصـاتها من دون الحاجة الى الموافقة الجماعية للدول المتعاهدة في كل عمل من إعمالها إلا أنها ليسـت دوله فوق الدول الأعضاء وبالتالي لا تملك السيادة[44].

4- ليس لهيئات الاتحاد الكونفدرالي سلطات على أقاليم الدول الأعضاء أو على أفراد تلك الدول. وتُعَدَ هذه من النتائج المترتبة على احتفاظ الدول المتعاهدة بسـيادتها ولذلك فقد اسـتقر على عدم قدرته هيئات الاتحاد الكونفدرالي في سـن قوانين تكون لها القوة الإلزامية المقررة لتشـريعات الدول في نطاق إقليمها مباشـرة وإنما يكون ذلك بتوجيه قرارات التعاهد الى الدول الأعضـاء ثم تقوم الأخيرة بإصـدارها في صـورة تشـريعات صـادرة عنها وهكذا فأنها تكتسـي صـيغة التشـريع الداخلي

---

[43] – د. ثروت بدوي /النظم السياسية / مرجع سابق/ ص 84 – 85 .

[44] – الشافعي محمد بشير / القانون الدولي العام في السلم والحرب / مرجع سابق / ص170.

وليس الاتحادي وبعبارة أخرى فإن تشـريعات الاتحاد لا تكتسـب الصـفة الشـرعية الا بعد توسـط الدولة العضـو , وعليه فان من الخصـائص المميزة للتعاهد خاصـية التوسـط فسـلطة الاتحاد الكونفدرالي لا تلزم الأفراد مباشرة ولا تتصل بهم إلا عن طريق حكوماتها.

هذا بخلاف الاتحاد الفيدرالي الذي يكون لحكومة الاتحاد فيه السـلطات المباشـرة ليس فقط على الدول الأعضاء بل على مواطني تلك الدول ايضاً والذين يجب عليهم ان ينصاعوا ويلتزموا بقوانين وأنظمة وتعليمات كل من حكومة الاتحاد وحكومات الدول الأعضـاء كل في النطاق الذي تم تحديده بموجب الدستور الاتحادي.

5 – تتعدد الجنسـيات بتعدد الدول المتعاهدة (الكونفدرالية) , وان مواطني أي دولة من الدول الأعضـاء يّعدَون أجانب في الدول الأخرى , لآن الاتحاد الكونفدرالي لا يؤدي الى قيام حكومة مشـتركة فوق الدول الأعضـاء فهو لا يؤدي الى تكوين شـعب واحد بل يتكون من شـعوب الدول المتعاهدة , وان النتيجة المنطقية المترتبة على ذلك هي عَدَّ مواطني اية دولة عضـو , أجانب في الدول الأخرى [45].

وعلى العكس من ذلك نجد أن في الاتحاد الفيدرالي يمنح مواطنين الدول المنضمة للاتحاد جنسية واحدة لأنهم لا يُعّدَون أجانب بل يُعّدَون مواطني دولة واحدة أمام المجتمع الدولي .

6 – بما أنَّ الدول الأعضـاء في الاتحاد الكونفدرالي تبقى محتفظة بسـيادتها وصـفتها الدولية فإنَّ الحرب التى تقع بينهما تعد حرباً دوليه وما يترتب على ذلك من نتائج قانونية متعلقة بحقوق الدولة المتحـاربـة وواجبـاتهـا وفق المواثيق والأعراف الـدوليـة , في حين ان الحرب التي تقع بين الـدول الأعضاء في الاتحاد الفيدرالي تعد حرباً اهلية (Civil war) [46].

7– يجمع فقهاء المدرسة الكلاسيكية على كون فكرة الشخصية المعنوية تشكل الركيزة الأساسية للدولة الفيدرالية مثلها مثل الدول الموحدة في حين يرى غالبية فقهاء هذه المدرسة

[45] – الشافعي محمد بشير / القانون الدولي العام في السلم والحرب / مرجع سابق / ص204

[46] – د. حامد سلطان /القانون الدولي العام في وقت السلم / دار النهضة العربية / القاهرة – مصر / الطبعة الثانية / 1956 /ص 133

أمثال لابند وجيلينيك وكاري دي مالبرغ وبوريل بأن كونفيدرالية الدول لا تحوز على الشخصية المعنوية لأنها ليست دولة ويعلق لا بند على ذلك بقوله (إن كونفيدرالية الدول هي علاقة قانونية بين دول وليست شخص قانون ، الدولة هي خلاف ذلك وحده منظمة ، أي شخص قانون ، وليست علاقة قانونية) .[47]

- إنَّ تعديل ميثاق الاتحاد الكونفيدرالي أو إنضـمام عضـو جديد أليه لا يتحقق إلاِّ بتوافر الإجماع من قبل الدول المنضـوية تحت الاتحاد الكونفيدرالي بعَد ذلك قاعدة عامة تقتضـيها طبيعة الاتحاد نفسـه بعدِّ ان الدول المكونة للإتحاد الكونفيدرالي دول كاملة السيادة وتبقى كاملة السيادة حتى بعد انضمامها للإتحاد [48]

أما الاتحاد الفيدرالي فهو لا يشـترط فيه الإجماع لتعديل وثيقة الاتحاد (الدسـتور الفيدرالي) بل يتطلب في أقصى الأحوال موافقة ثلاثة أرباع الدول الأعضاء .[49]

9- لا توجد ضمن هيئات الاتحاد الكونفيدرالي محكمة عليا للفصل في المنازعات التي قد تحصل بين الدول الأعضـاء وذلك على خلاف الاتحاد الفيدرالي الذي تقام في ظله محكمة دسـتورية عليا للفصل في الخلافات التي تقع بين حكومة الاتحاد وحكومات الدول الأعضاء ، ولكن هذا لا يعني عدم وجود اية وسـيلة لحل نزاعات الدول الأعضـاء في الاتحاد الكونفيدرالي بل إنَّ هيئاته تختص بحل منازعات الدول الأعضاء بطريقة سلمية وبموجب نصوص المعاهدة التي تحظر بدورها اللجوء الى القوة لحل نزاعاتها بل تلزمها باللجوء الى الهيئة المركزية للتعاهد وهي الجمعية او المؤتمر .[50]

10- في الاتحاد الكونفيدرالي يحق لكل دولة رفض الالتزام بأي عمل أو قرار أو أجراء من جانب السـلطات الكونفيدرالية إذا ما وجدت الدولة ذات العلاقة بأن ذلك خارج عن أحكام وثيقة الاتحاد كما يترتب عليه أيضـا حقها في الانفصـال عن الاتحاد أذا رأت في بقائها واسـتمرار عضـويتها ما يخل بسـيادتها وحقوقها الإقليمية ، هذا بخلاف الاتحاد الفيدرالي الذي لا يسـمح مطلقا بالانفصـال لأن ذلك امر مخالف لما هو متفق عليه في الدستور الفيدرالي .[51]

---

[47] – د. ميشال الرياشي /أسهام في دراسة النظرية التقليدية للدولة الفيدرالية / مرجع سابق / ص 178 – 180 .

[48] – الدكتور مصطفى كامل / شرح القانون الدستوري والقانون الأساسي العراقي/ مرجع سابق / ص 36 .

[49] – الدكتور حسن الجلبي / القانون الدولي العام / الجزء الأول / أصول القانون الدولي العام / مطبعة شفيق / بغداد – العراق / ص 224 .

[50] – الدكتور محمد عمر مولود / الفيدرالية وإمكانية تطبيقها في العراق / أطروحة دكتوراه / مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية / الجامعة اللبنانية / سنة 1998 / ص 322 .

[51] – الدكتور الشافعي محمد بشير / القانون الدولي العام في السلم والحرب / مرجع سابق /ص 204 .

I. نظرية البناء التوافقي : الكونسوسياسيونالية[52] consociationalisme

يعتبر آرند ليبهرت من رواد ومؤسسي النظرية ، ويُطرح البناء التوافقي كشكل من أشكال ممارسة السلطة في البلدان المتعددة أو التعددية أو المتنوعة مجتمعيا ، – موريس دوفرجيه يرى ان التعدد هو الاصل في كل الدول، ونجد في جميع الدول حتى في تلك الاكثر نموا مجموعات عاصية ترفض الذوبان في المجموعة القومية ولاتقبل نظام قيمها وتعارضها بثقافة مضادة

- يرتبط ظهور البناء التوافقي بفكرة استبدادية الاغلبية او الاكثرية التي يقرها النظام الديمقراطي ، فهذا النظام شكّل عائقا حقيقيا للاقليات ، فحاول الممارسون السياسيون ايجاد حل للمعضلة من خلال طريقتين ، اولاهما استخدام الفيدرالية لضمان حقوق الاقليات ، وأخراهما التجربة التوافقية

- **الكونسوسياسيونالية كمدخل للتكامل والاستقرار**

- جاء هذا التوجه كمسار من مسارات التكامل ، اذ يستخدم لحل الخلافات ذات الطبيعة بين العرقية من خلال تقريب مصالح الاطراف المتنازعة
- النموذج التوافقي[53] يقوم على تكثيف الجهود لفرض تفاعلات تعاونية على عكس التصورات الواقعية المبنية على المنطق التنافسي بين وحدات البنية الدولية ، وبالتالي فالطرح التوافقي هو منظور جديد في اتجاه بناء علاقات دولية سلمية ضمن بيئة عالمية لبرالية تتميز بتنامي درجة الاعتماد المتبادل
- يتأسس الكونسوسياسيونالية على ميثاق تعاقدي يعتبر لب وجوهر التوافقية ، فهو يضبط حدود الوفاق والتوافق بالنسبة لكل الاطراف ، وقد يتغير بتغير اللاعبين الجدد في الواقع السياسي

متطلبات التوافق لانجاح عملية التكامل

[52] الكونسوسياسيونالية يفضل الكثير من المفكرين الاحتفاظ بهذه التسمية نظرا لاختلاف المعنى عند الترجمة فالبناء التوافقي هو مصطلح يقرب المعنى

[53] عياد محمد سمير ،مرجع سابق،ص-ص 59-75

يقتضي نجاح عملية التكامل توافر مجموعة من المتطلبات نذكرها كالتالي :

الوعي باهمية التكامل بدل التفرقة من قبل كل من النخب الحاكمة والشعوب، واهمية دور القادة السياسيين في تدعيم وترسيخ ذلك ،خلق منظومة قيمية تركز على التسامح والاعتدال وقبول الآخر يجري حمايتها دستوريا ومؤسساتيا

المحور الرابع النظرية الوظيفية

إن النظرية الوظيفية التي تعتبر احدى نظريات العلاقات الدولية تحتل مكانا مرموقا بين النظريات السوسيولوجية المعاصرة ولا نكاد نجد باحثا في علم الاجتماع إلا وظهرت في أعماله وتفسيراته ومنهجه خصائص الوظيفية، بل وإنها تعد من أوسع الاتجاهات انتشارا في دراسة الظواهر الاجتماعية والتي بدورها تقودنا لدراسة الملابسات السياسية المتعددة.

نشأة النظرية الوظيفية

تمتد الجذور التاريخية للنظرية الوظيفية إلى آراء المفكر العربي عبد الرحمن بن خلدون واسهاماته الأدبية والفكرية في مجال علم الاجتماع والنظريات المنبثقة عنها، وتبعه ماكس فيبر (الدين والاقتصاد)، وايميل دوركايم (تقسيم العمل في المجتمع)، ووليام جراهام (طرق الشعوب)، في مؤلفاتهم المشهورة.

وفي العصر الحديث تشكلت النظرية الوظيفية في الاتجاه الآخر للمدرسة الحيوية في القرن الثامن عشر الميلادي وإلى المفكرين البارزين فولتير، هوبز وروسو الذين درسوا العلاقة بين متغيرين أو عاملين أحدهما مستقل ويعبر عن المدخلات أو المسببات والآخر تابع ويعبر عن المخرجات أو التأثير، وفي القرن التاسع عشر ميلادي استخدم مصطلح (وظيفي) نتيجة لظهور علماء من أمثال كونت وسبينسر، وكانا قد شبها المجتمع الإنساني بالكائن الحيواني من حيث أنه يجسد سبب الظاهرة ووظيفتها.

تعريف النظرية الوظيفية:

تعتبر الوظيفية من الاصطلاحات التي يكثر الجدل حولها في العلوم الاجتماعية، ويرجع ذلك إلى الاختلافات التي تنجم عن استخدامها في البيولوجيا، وكذلك تعدد معانيها يؤدي إلى الخلط واللبس، و في هذا السياق يذهب "نيقولا تيماشيف" إلى أنه من الصعب تحديد المقصود بهذا الاتجاه، وذلك يرجع حسب رأيه إلى أن مصطلح وظيفة، ووظيفي في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الثقافية، يتضمنان معان مختلفة ومتباعدة.

لذا فيمكننا صياغة تعريف شامل ومبسط نوعا ما يشمل كل مناحي النظرية الوظيفية، وهو أنه مهما كان نوع النظرية الوظيفية فهي نظرية تقوم على اعتبار مصطلح الوظيفة الأداة المفهوماتية الرئيسية لدراسة الأنظمة الاجتماعية، وهذا انطلاقا من الاعتماد على مسلمة مفادها أن كل نظام اجتماعي يتكون عن عناصر مترابطة فيما بينها ويرجع هذا الترابط إلى قيام كل منها بوظيفة، وقيامه بهذه الوظيفة مرتبط بقيام الآخرين بوظائفهم، وهذا ما يؤدي إلى تحقيق التكيف والاندماج، ومن هنا يتبين أن الوظيفة تستعمل من منظور المماثلة العضوية: وارتباط الأجزاء الكل والمنظور الرياضي: تناسب القيام بالوظيفة مع حاجة الكل[54].

مبادئ ومرتكزات النظرية الوظيفية:

1- تهدف الوظيفية إلى تجنب قضايا ومجالات النزاع لتركز على قضايا ومجالات التعاون، وتحاول خلق شبكة كثيفة من المصالح والاهتمامات المشتركة بين الدول وهو ما يؤدي في نهاية الأمر إلى إقامة مجتمع دولي مسالم وخال من الحروب عبر التعاون في المجالات الاقتصادية والمنفعية.

2- تقوم الوظيفية على منهج معاكس للمنهج الدستوري، إذ أن منطق التكامل لا يجب أن يكون فوقيا(دستوريا)، بل بالتركيز على التعامل مع الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في المقام الأول.

[54] عامر مصباح،**نظريات تحليل التكامل الدولي**،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،2017 ص 42

3- ترى أن التعاون في مجالات السياسة الدنيا يتم من خلال اعطاء الخبراء والفنيين سلطة كافية وذلك بمنحهم الصلاحيات المطلقة في إعداد وتنفيذ السياسات في المجالات الدنيا، وهذه السياسات لا بد أن يكون لها مردود منفعي على قطاعات واسعة في الدول المعنية، كما أنها ستؤدي حتما إلى خلق تعاون في مجالات أخرى وفق مبدأ التعميم ramification أو الانتشار spill-over، وهكذا تصبح السلطة السياسية أسيرة شبكة من الأنساق المصلحية وتصبح الدول غارقة في التفاعلات التي تتسع مع الوقت، بحيث يصبح ثمن تعطيل الأطر الوظيفية الجديدة من قبل السلطة السياسية أمرا مكلفا جدا، وعليه فإن التركيز يتوجه إلى توفير الرفاه والرخاء الاقتصادي بدل الدخول في متاهات وصراعات السياسة العليا.

4- حسب الاتجاه الوظيفي، فإنه ليس ضروريا أن يحدث أي تغيير في البنية السياسية للدولة باتجاه انصهار سياسي، ولكن ما يحدث هو أن دور الدولة ومفهوم السيادة يفقدان قيمتهما العالمية، وتتحول هذه القيمة وهذا الدور إلى المنظمات الوظيفية المتخصصة، مثل الرجوع إلى منظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي ...أي أن مفهوم السيادة يتغي[55]ر.

5- على العكس من النظريات الدستورية التي تعتبر القرار السياسي هو المتغير المستقل في تحديد التكامل تنظر المدرسة الوظيفية بعين الحذر إلى القرار السياسي والمسائل المتعلقة بالسيادة فتعتبرها من المسائل الحساسة التي ينبغي تفاديها على الأقل في المراحل الأولى من التكامل حيث تحرص الدول والسلطات القائمة فيها بشدة على عدم التفريط فيها وتدعو غلى التركيز على التكامل في الميادين الفنية والاقتصادية والثقافية التي لا تتمتع بهذه الدرجة من الحساسية.

6- يرى الوظيفيون أن التكامل في مجالات السياسة الدنيا والذي يجب أن يكون له مردود منفعي على الجماهير في الدول المتكاملة سيكفل أن ترتبط الشعوب في الدول المختلفة بشبكة من المصالح المتبادلة والأنساق المشتركة ويفرض على القيادات السياسية في هذه الدول انتهاج سياسات رشيدة خالية من العنف ويدفعها إلى مزيد من التعاون بحيث يصبح تعطيل هذه المصالح بفعل أي توتر في العلاقات بين هذه الدول أو حرب باهظاً مما يقلل من إمكانات لجوء القيادة السياسية لهذا الفعل كما يكفل هذا النهج تعليم الجماهير عبر الدول

[55] عامر مصباح،نظريات تحليل التكامل الدولي،مرجع سابق ص 56

المختلفة التعامل مع المشاكل التي تواجهها بطرق تجريبية ويصبح التركيز على توفير الرخاء الاقتصادي والرفاه الاجتماعي بدلاً من الدخول في متاهات وصراعات السياسات العليا.

7- تعطي المدرسة الوظيفية دوراً هاماً لجماعات الضغط والجماعات الوسيطة التي تعبر عن مصالح الجماهير في التكامل وتستطيع فرض هذه المصالح على قياداتها.

نقد النظرية الوظيفية:

لقد تعرضت النظرية الوظيفية كغيرها من النظريات إلى العديد من الانتقادات التي تمثلت فيمايلي:

- فحسب "ارفنغ زايتلن" بالغت الوظيفية في وحدة وترابط الأنساق الاجتماعية واستقرارها وانسجامها، وكذا في اعتقادها بإيجابية كافة النظم والمؤسسات الاجتماعية.

- تفهم النظم الاجتماعية كنظم ضرورية لا غنى عنها، وما ينطوي عليه ذلك من تحيزات محافظة، أو ما يسمى بالتحيز الإيديولوجي، حيث وصفت بأنها نظرية الرأسمالية، أي توجه أيديولوجي تدافع عن الرأسمالية باعتبارها نظرية محافظة تدعو إلى الثبات لا التغير والتوازن دون الصراع والثورة.

- بالإضافة إلى إهمالها للصراع والتغير الاجتماعي، وتركيزها على التوازن والتكامل، فهي أحادية النظر.

- تجد الوظيفية صعوبة في التعامل مع الأحداث التاريخية وعمليات التغير الاجتماعي (اتجاه لا تاريخي في دراسة الأنساق الاجتماعية).

- بالإضافة إلى التركيز على الطابع الستاتيكي وإهمال الصراع، فالكثير من التحليلات الوظيفية مبنية على مقولات ومفاهيم تنطوي على معان تدل على الاستقرار والثبات كالتوازن، التكامل، إدارة التوتر.

-كما انتقدت من حيث افتراضها بإمكانية اقتطاع أنشطة معينة من أنشطة الدول المتكاملة دون أن يتأثر ذلك بالقرارات السياسية التي قد تعوق التكامل الوظيفي نفسه أو أن يؤثر ذلك التكامل الوظيفي في السياسة العليا مما قد يهدد بإيقافه من جانب القيادات السياسية

الوظيفية الجديدة

(NEO-FUNCTIONALISM

تستمد الوظيفية الجديدة بعض عناصرها من النظرية الوظيفية، فهي تعتبر ان التكامل يبدأ

في مجالات السياسة الدنيا ولكن لا يمكن ان يتم في ظل قيادات غير سياسية(خبراء وفنيين)، فمسار التكامل تؤثر فيه وبشكل فعال الدول وهو بذلك جزء غير منفصل عن المسار السياسي.

ومحور هذه النظرية ان الدول تتخلى عن سلطاتها في مجالات تعتبر انه من غير الممكن ان تتعاطى فيها بنجاح وفعالية فرديا، ويكون ذلك بإنشاء مؤسسات اقليمية تمنح صلاحيات في هذه المجالات وان كانت محددة ومحدودة.

وفي هذا الاطار تنشا نخبة سياسية جديدة في هذه المؤسسات لها توجهات وولاءات إقليمية،

تتعمق نتيجة امتلاكها للقرار على المستوى الإقليمي .ويوافق ذلك توسع عملية التكامل الى مجالات اخرى وفق مبدأ الانتشار) spill-over (نتيجة امتلاكها(المؤسسات)القدرة على حل القضايا على المستوى الاقليمي مما يؤهلها في ظل هذا النجاح الذي تحققه-[56]

المنظمات -إلى أن تتحول إلى محور استقطاب للولاء من مجتمعات الدول الاعضاء وهو ما يؤدي بالتدريج إلى تحول الولاءات القومية من مستوى الدولة الى مستوى المنظمة الاقليمية.

وتساهم عملية انتقال الولاء في التحول السياسي البنيوي الذي يظهر في انصهار الدول الاقليمية قي دولة اقليمية واحدة ، وهذا معناه تسييس عملية التكامل بانتقالها من ميادين السياسة الدنيا الى ميادين السياسة العليا.

[56] عبداللاوي حسين، النظرية الوظيفية في السوسيولوجيا الحديثة : من النظرية الوظيفية إلى النظريات الوظيفية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله، 2019- 2020م

وتشدد الوظيفية الجديدة على دور جماعات المصالح في الدفع بعملية التكامل نتيجة المردود المنفعي على مصالحها، مما يجعلها تقف بشدة في وجه اي محاولة من السلطة السياسية الوطنية لإيقاف ذلك المسار.

وتبرز فرضية عملية التكامل الآلية في منظور الوظيفية الجديدة باعتبار أن أي مستجدات أو قضايا تفرزها خطوة تكاملية لا يمكن حلها والتعاطي معها إلا في خطوة اندماجية متقدمة حتى تصل العملية في نهاية المطاف إلى مرحلة الانصهار البنيوي.

إن إحدى المسلمات الرئيسية للوظيفية الجديدة وجود مجتمعات ديمقراطية بالمفهوم الغربي

حيث يكون القرارر السياسي محصلة ديناميكية للعلاقات والتحالفات القائمة بين القوى السياسية ومجموعات المصالح.أي القدرة على إيصال مواقف مجموعات المصالح إلى السلطة، وتحويله إلى قرار سياسي لمصلحة التكامل.

رواد النظرية:

1-ارنست هاس :[57](Ernst Haas يرى هاس ان التكامل ينتج عن جهد النخب المعنية

في القطاعين العام والخاص المدفوعون بدوافع براغماتية بحتة،ولذا فالنخب التي تتوخى الحصول على مكاسب لها من خلال نشاط المنظمات فوق القومية ستجد نفسها تبحث عن نخب اخرى خارج حدود بلادها تشاركها نفس الرغبة.

ويركز على مسالة التسييس التدريجي لأغراض وأهداف الأطراف، لا سيما ان هذه الاهداف اعتبرت من البداية اهدافا فنية او أهدافا ليست موضع خلاف . ويتم التسييس من خلال موافقة الاطراف على البحث في الوسائل التي تعتبر الانسب لتحقيق الاهداف الفنية او غير الخلافية.

استخدم هاس مصطلح الانتشار) (spill-over وهو نفس المعنى الذي قصده ميتراني بمصطلح التعميم) (ramification ، حيث لاحظ في دراسته لهيئة الصلب والفحم الأوروبية أنه كان عدد قليل نسبيا ممن يؤيدون المشروع بقوة ، وبعد سنوات من عمل الهيئة أصبح الجزء الأكبر من قادة الاتحادات العمالية والأحزاب السياسية من أنصار هذه الهيئة،

[57] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، الكويت: مكتبة شركة كاظمة للنشر و الترجمة و التوزيع ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، ط1، 1985

وهذا يعني أن الذين يحققون منافع المنظمات فوق القومية من قطاع محدد يميلون بشكل ملحوظ إلى تأييد التكامل في قطاعات أخرى.

يقول هاس " إن تجربة التكامل في اوربا الغربية بعد عام 1691 تدل على ان المصالح المستندة لاعتبارات براغماتية هي مصالح معرضة للزوال مالم تدعم بالتزام ايديولوجي او فلسفي عميق .وبالتالي فالاتحاد السياسي القائم على المصالح البراغماتية من الصعب دوامه."

2-اميتاي **ايتزيوني** :) (**amitay etzioni** اتجهت دراسة الباحث الامريكي الى تتبع تطور عملية التوحيد السياسي بغرض بناء نموذج تكاملي ويستند هذا النموذج لاربع مراحل[58]:

1حالة ماقبل التوحيد : لابد من وجود اعتماد متبادل بين الأطراف في قطاعات معينة ، ثم تبدأ تنتشر وتتسع وتلعب النخب الدور الرئيسي في عملية التوحيد في هذه المرحلة حيث انها تكون المشجع الرئيسي على الوحدة سواء كانت نخب داخلية او خارجية.

ولا يركز ايتزيوني في هذه المرحلة على العوامل المشتركة مثل التجانس الثقافي أو التواصل الإقليمي أو الاعتماد الاقتصادي المتبادل.

2عملية التوحيد من خلال القوى الفاعلة فيها:من خلال تشكيل هوية اجتماعية موحدة عن طريق نشر قيم وشعارات التوحيد، وتبرز قوى التوحيد والتي قد تكون لها طبيعة قسرية أو نفعية أو مرتبطة بالهوية الاجتماعية وهنا يشير ايتزيوني إلى أن النخبة من داخل النظام تكون هي المدافع الرئيسي عن التوحيد وليس النخبة الخارجية.

3مرحلة التوحيد من خلال القطاعات التي تشملها : تبدأ هذه المرحلة مع تزايد تدفق السلع والأفراد والاتصالات بين الوحدات وفق مبدأ الانتشار، وهنا يتبنى اتزيوني المقاربة الوظيفية لهاس والاتصالية لدوتش.

4 نضوج عملية التوحيد ووصولها الى النهاية المرسومة لها : يكون الاتحاد قد انتشر في مختلف القطاعات وتكون الم ا رحل السابقة الثلاث قد اكتملت مسيرتها .وهنا يشير ايتزيوني إلى أن الاتحادات الناضجة أي التي اكتملت في بنائها تختلف فيما بينها من حيث مستويات التوحيد التي توقفت عندها، أي تختلف في مستوى النقطة التي

[58] محمد منذر،**مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات الى العولمة**،بيروت:مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،2002

توقفت فيها عن التوسع والانتشار.

استنتاجات:

1-الاتحادات ذات النخب القليلة يرجح لها النجاح أكثر من تلك التي تضم نخبا عديدة

على أساس أن العدد الأكبر يوفر الفرصة للمزيد من المشكلات.

2-النخبة الأكثر فاعلية هي التي يسميها اتزيوني النخبة النظام ، وليست النخبة التي تكون مجموعة أفراد، فالنخبة النظام تمتلك القدرة على الحسم الموجود لدى النخبة الفرد، ولكن مع إمكانية تعميم الالتزامات الموجودة بين الاتحادات التي تتصف بالمساواة بين أعضائها .وتحقيق حسم يتحقق من وجود مركز مهيمن لصنع القرار، أما تعميم الالتزامات فيتم نتيجة أن" النخبة النظام "تمثل جميع الأعضاء في الاتحاد فضلا عن كونها تمثل الاتحاد ككل.

3-كلما كانت المنفعة الناتجة عن مبادرة وتوجيه النخبة أكبر ، كلما تدعمت الهوية الاجتماعية للاتحاد أكثر كلما كانت احتمالات النجاح أكثر.

وتتضح صحة الفرضية في السوق الأوروبية المشتركة 1691-1694 cee (التي(أدت إلى زيادة النفع العائد على الأعضاء ، وهو ما أدى بدوره لتدعيم شخصية السوق(القيم، الدين، الروح القومية، المشاعر والرموز.)..

4-أكد اتزيوني على أهمية الاتصالات في تطور الوحدة، إذ أن وجود قنوات اتصال فعالة وسريعة وتعبر عن الأعضاء شرط أساسي الاستجابات الملائمة.أما وجود اتصالات مشوهة أو ضعيفة فيعيق تطوير الاستجابة الكافية من الأطراف المشاركة في الوحدة.

9-إن الجهود لتوحيد الدول النامية هي أقل احتمالا للنجاح من الجهود التوحيدية في الدول المتقدمة، إذ تتسم الدول المتخلفة بأمية واسعة وأفق ضعيف ونقص في المها ا رت السياسية والتنظيمية الضرورية لمعالجة مشاكل التوحيد أو التكامل الإقليمي.

9-البطء قي جهود التوحيد يكون أكثر فعالية عندما تكون قوى معارضة الوحدة كبيرة ومؤثرة ، والإسراع في الخطوات يكون أكثر فعالية عندما يصل الاتحاد إلى مرحلة النضج أو المرحلة النهائية .لأن الإبطاء يعني تقليص التغيرات التي يراد إدخالها من أجل السماح لمزيد من الوقت للتكيف وتقليل الضغوط المعارضة للوحدة، أما الإسراع

أو التصعيد فيعني زيادة التغيرات لجعل فوائد الاتحاد ملموسة أكثر.

1-إن مكافأة(الحصول على المنافع)أكبر قدر ممكن من الوحدات الرئيسية والفرعية المشاركة في الاتحاد هو عامل مهم لدفع النجاح إلى حده الأعلى ، إذ أن توزيع المنافع يساهم في اتساع دائرة التأييد حيث يصبح لدى الأطراف منافع مكتسبة تساهم في تصليب موقفها عند مواجهة الاتحاد لأي أزمات

تقييم النظرية.

تبدو الوظيفية الجديدة اكثر واقعية من الوظيفية من حيث عدم فصلها بين الشؤون الاقتصادية والسياسية ولكنها تقع في مشكلة الميكانيكية من حيث تصورها لمسار التكامل في تطوره بشكل آلي (عملية انسحاب التكامل من قطاع اخف تنازعا الى قطاع اوسع تنازعا .)وهنا يجب الإشارة إلى أن كثير من خطوات الاندماج في السياسة الدنيا في إطار الجماعة الأوروبية كان ورائها إرادة سياسية دفعت بهذا الاتجاه وليس وضعا انعكس آليا في وضع آخر.

ضعف فرضية تراجع السلطة السياسية الوطنية في كل دولة امام جماعة المصالح المستفيدة من التكامل : يبرز من قدرة مجلس الاتحاد الاوروبي(وهو يمثل القوى الرسمية -الدول)-في التأثير على مسار عمل المجموعة وحتى على سلوكية الاطراف غير الرسميين.

ضعف المسلمة القائلة بانتقال الولاء من الدولة الى المنظمة : وهذا وان كان ممكنا على صعيد افراد فهو لم يحدث على صعيد سوسيولوجي، وان كان في شكل ولاء عند مجموعات أو قطاعات شعبية خاصة لم يستطع أن يكون إيديولوجية انصهار إقليمي على قاعدة منفعية تستقطب بها الولاء وتوظفه لمصلحة المنظمة.

ليس من الضر وري ان يكون لكل خطوة حتى ولو كانت ناجحة بالمنظور التكاملي اثر ايجابي ، فقد تفرز احيانا اثارا سلبية تؤدي عكس ما أريد له فتخلق خلافا وتوترا بين الدول .كما أن عملية التكامل يمكن ان تتوقف او تتأخر في أي مرحلة نتيجة تحول ميزان القوى السياسي في اي دولة في اتجاه مضاد للتكامل، وقد تكون لأسباب واعتبارات محض إستراتيجية لا علاقة لها بالتكامل.

غياب الإرادة السياسية التكاملية الناتجة عن انحسار المد الوحدوي في ظل غياب التأثير المباشر لمصالح الدول المختلفة.وغياب الترابط بين المنظمات الإقليمية

وجماعات المصالح تعطل أكثر فرضيات الوظيفية الجديدة حول مسار الاندماج التدريجي___.

النظرية الاتصالية:

تعتبر النظرية الاتصالية من أهم نظريات التكامل وهي تركز على التفاعلات بين الوحدات المتكاملة كمدخل لتحقيق التكامل ويعتبر كارل دويتش من أبرز رواد هذه المدرسة وقد أوضح دويتش أن غاية التكامل هي تكوين "مجتمع" أمن يضم الوحدات المتكاملة وتختفي فيه احتمالات نشوب حرب فيما بينها بسبب ما ينشأ بينها من كثافة في الاعتماد المتبادل وما تتبناه من آليات وإجراءات لفض منازعاتها سلمياً وإحلال التعاون محل الصراع.

وقد ركز دويتش على قيمة الأمن كغاية للتكامل على اعتبار أن الأمن " هو الحالة الأساسية التي يمكن في ظلها التمتع بمعظم القيم الأخرى " وعرف الأمن بأنه قيام السلم وتدعيمه كما أعطاه مضامين أخرى مثل تأمين الثروة والملكية والمؤسسات والرموز والمراكز الطبقية والعادات والأيديولوجية والثقافة واحترام الذات وغيرها من القيم التي تبدو جديرة بالدفاع عنها بالنسبة لمعظم الناس وحيث أن الدول قد أظهرت عدم كفايتها لحماية هذه القيم فإن الناس يلقون آمالهم على المنظمات الدولية لحماية هذه القيم.

ولقد استقرأ كارل دويتش مهام التكامل وشروطه وعوامل تفككه وأنواعه من خلال دراسة لأربع عشر حالة تكاملية في العالم.

وخلص دويتش إلى القول بأن التكامل ينهض بأربع مهام رئيسة وهي[59]:

حفظ السلام

التوصل إلى إمكانيات كبيرة متعددة الأغراض.

إنجاز بعض المهام المحددة

تحقيق الذات ودور الشخصية بصورة أكثر جدية

والجدير بالذكر هنا أن دويتش قد أوضح بعض المؤشرات الإجرائية للتيقن من تحقق هذه المهام فمثلاً حفظ السلام يمكن قياسه من خلال غياب أو ندرة الاستعدادات العسكرية في الدول المتكاملة وبيانات تعبئة القوات والمنشآت العسكرية وبيانات الميزانية واستطلاعات الرأي.

[59] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، الكويت: مكتبة شركة كاظمة للنشر و الترجمة و التوزيع ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، ط1، 1985

ويتم قياس التوصل إلى إمكانيات متعددة الأغراض عن طريق مؤشرات الناتج القومي الإجمالي والناتج القومي الكلي بالنسبة لكل فرد ومجال معاملاته التجارية وتنوعها.
ويتضح ما إذا كان المجتمع يحقق مهاماً معينة عن طريق وجود وظائف مشتركة ومؤسسات مشتركة وموارد مشتركة.أما قياس تحقيق الذات ودور الشخصية فيتضح من تكرار استخدام رموز مشتركة وخلق واتباع رموز جديدة
أما شروط قيام مجتمع متكامل فهي حسب دويتش:
أهمية الوحدات إحداها للأخرى.
اتفاق القيم وتشابه بعض أنواع الثواب الموجودة فعلاً
التجاوب المتبادل ويقصد به وجود قدرات وموارد هامة تتعلق بالاتصال والإدراك وتوجيه الذات
وجود درجة معينة من التطابق أو الولاء المشترك
أما وسائل إقامة المجتمع التكاملي فتتجمع في أربع عمليات وهي
توليد القيم بمعنى اكتساب السلع والخدمات والعلاقات بين السكان المعنيين
تخصيص القيم بمعنى توزيعها بين أفراد المجتمع التكاملي
القمع ويعني القسر سواء العسكري أو غيره
التطابق ، ويعني تشجيع العمليات و رفع مشاعر الولاء المتبادل وروح الجماعة.
أما انواع المجتمعات التكاملية عند دويتش فتتلخص في نوعين رئيسيين وهما مجتمع الأمن المندمج ومجتمع الأمن المتعدد.
ويتم التمييز بين النوعين السابقين على أساس الهدف من التكامل فإذا كان الهدف الرئيس للتكامل ليس مجرد المحافظة على السلام بين الوحدات السياسية المتكاملة وإنما اكتساب قوة أكبر لتحقيق الأغراض العامة المعينة أو اكتساب تطابق مشترك للأدوار أو خليط من ذلك كله فإن من الفضل تكوين ما يسمى بمجتمع سياسي مندمج ذي حكومة مشتركة وإذا كان الهدف الرئيس هو السلام فيكفي تكوين مجتمع أمن متعدد وفي الواقع سيكون تحقيقه أسهل.
ويوضح دويتش أربع نماذج ممكنة للمجتمع السياسي حسب معياري التعدد والأمن ما بين المجتمع المندمج الآمن والمجتمع غير المندمج الآمن:
ويرى دويتش أن مجتمع الأمن المندمج هو اوثق هذه المجتمعات تكاملاً كما في بريطانيا ولكن مثل هذا المجتمع لا يضمن بذاته الأمن والسلام الداخلي عبر المواثيق و القوانين بل

إن محاولة الحفاظ على هذا المجتمع بالقوة قد تؤدي إلى حرب أهلية واسعة النطاق علىالعكس تماماً مما نشأ هذا المجتمع من اجله وهو تفادي الحرب أساساً كما حدث في الحرب الأهلية الأمريكية عامي 1860- 1861 وحرب الهند وباكستان عامي 1946 – 1947 ومع ازدياد القوة التدميرية للأسلحة في العصر الحديث يصبح المجتمع المندمج غير الآمن أكثر خطراً ومع ذلك فإن مجتمع الأمن المنمج – برغم خطورة فشله – يظل مرغوباً أكثر من بدائله لأنه في حالة نجاحه ى يحقق الأمن والسلام فحسب ولكنه يوفر قوة أعظم لإنجاز الخدمات و الأغراض الحكومية العامة والمحددة وربما يوفر شعوراً أكبر بالشخصية والطمأنية النفسية للصفوة والجماهير.

ويقدم كارل دويتش مجموعة من الشروط التي وردت في إحدى الدراسات لقيام مجتمع أمن مندمج وهي:[60]

التطابق المتبادل بالنسبة للقيم الرئيسية المرتبطة بالسلوك السياسسي.

أسلوب معيشة مميز وجذاب

توقعات لروابط اقتصادية قوية ومفيدة او عائد مشترك.

زيادة ملحوظة في الموارد والقدرات السياسية والإدارية على الأقل بالنسبة لبعض الوحدات المشاركة

نمو اقتصادي أعلى على الأقل بالنسبة لبعض الوحدات المشاركة

بعض الروابط الهامة المتصلة الخاصة بالاتصال الاجتماعي عبر الحدود المشتركة للأقاليم المرتقب تكاملها وعبر حوجز بعض الطبقات الاجتماعية الرئيسية داخلها.

توسيع نطاق الصفوة السياسية داخل بعض الوحدات على الأقل وبالنسبة للمجتمع الناشئ الأكبر ككل

وجود درجة عالية من سهولة الحركة بين الأشخاص جغرافياً واجتماعياً

تعدد مجالات تدفق الاتصالات والمعاملات المشتركة

بعض أنواع التعويض الكلي عن المكافآت في تدفق الاتصالات والمعاملات بين الوحدات المتكاملة.

وجود معدل معقول من تكرار التداخل في أدوار الجماعات بين الوحدات السياسية

وجود قدرة كبيرة متبادلة على التنبؤ بالسلوك.

[60] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي،مرجع سابق

اما العوامل التي – على العكس من ذلك – تعمل على تفكك مجتمع الأمن المندمج فهي:

–1أي زيادة سريعة في التعبئة الاجتماعية والمشاركة السياسية بمعدل أسرع من معدل استيعاب المواطنين للثقافة السياسية المشتركة للجميع.

–2أي زيادة سريعة في الأعباء الاقتصادية أو العسكرية او السياسية في المجتمع أو في إحدى وحداته وبخاصة في المراحل البكرة.

–3زيادة سريعة في التفرقة الإقليمية أو الاقتصادية او الثقافية او الاجتماعية أو اللغوية أو العرقية بمعدل أقوى وأسرع من أية عملية تكاملية تعويضية

–4تدهور خطير في القدرات السياسية او الإدارية للحكومة أو الصفوة السياسية بالمقارنة بالمهام والآعباء الحاضرة.

–5انغلاق نسبي للصفوة السياسية مما قد يؤدي إلى تباطؤ دخول أعضاء جدد وأفكار جديدة وإلى نشوء صفوة مضادة من الأعضاء المحبطين.

–6فشل الحكومة والصفوة في تنفيذ الإصلاحات المطلوبة والتعديلات المطلوبة أو المتوقعة من قبل السكان في الوقت المحدد أو الفشل في التكيف في الوقت المناسب مع التدهور الوشيك أو فقد بعض مراكز الأقلية البارزة أو المميزة.

وعلى الرغم من أن تحليل كارل دويتش للتكامل يعتبر تحليلاً استاتيكياً حيث يعتبر التكامل حالة يتحقق فيها مجتمع الأمن المندمج او المتعدد فقد اهتم دويتش بتوضيح مراحل عملية التكامل ويرى أنها تبدأ غالباً حول منطقة نواة تتكون من عدد محدود من الوحدات السياسية الأقوى والأكثر تطوراً وجاذبية للوحدات الأخرى ويوجد بها قائد نشيط موحد كما فعلت بيدمونت في توحيد إيطاليا مثلاً.

ثم ينشأ عبر التفاعل بين هذه الوحدات مجتمع لا حرب نفسياً يكره فيه شعوب هذه الوحدات وقادتها محاتربة بعضهم بعضاً كما كان الحال في الكانتونات السويسرية في القرن السادس عشر.

وفي مرحلة تالية تضعف الإنقسامات السياسية البارزة داخل مجتمع الأمن المندمج الناشئ وتنتقل خارج الحدود وتحل محلها اقسامات جديدة تشق طريقها عبر الوحدات والأقاليم السياسية الأصلية وقد تنشأ أحزاب وطوائف سياسية جديدة تعبر عن مصالح متطابقة تجمع بين طائفة من السكان من مختلف أجزاء المجتمع الجديد

ويؤكد دويتش في هذا المجال على أهمية الوعي الشعبي بالمصالح الإقليمية المشتركة

المشتركة والذي يمكن استثارته باستحداث طريقة حياة جديدة زجذابة على المستوى الإقليمي لإعطاء مصداقية لهذه العملية التكاملية ومواجهة التحديات الخارجية كما يؤكد على ضرورة أن يصل جيل جديد مؤمن بالتكامل إلى المسرح السياسي يطور عملية التكامل

أما الوسائل المتبعة لتحقيق مجتمع الأمن المنمدج فبعضها مفيد في عملية التكامل وبعضها يضر بالتكامل ويدمره ومن الوسائل الناجحة تطوير مؤسسات سياسية محددة واستخدام الرموز وبسط النفوذ في تعيين بعض الأفراد المختارين عمداً في بعض الوظائف السياسية والإدارية وضم كل الاقتراحات و البدائل المتنافسة و توجيهها نجو القضية الكبرى الواحدة وهي الدمج.

اما الوسائل التي قد تدمر العملية التكاملية فهي الإصرار المبكر على الدمج الكامل أو الجهود المبكرة لإقامة احتكار العنف والغزو العسكري المباشر.

أما عملية إقامة مجتمع الأمن المتعدد فتعتبر أسهل وتتطلب عمليات أبسط وأهم هذه العمليات هي عدم الاجتذاب المتزايد وقلة احتمال الحرب بين الوحدات السياسية في مجتمع الأمن الناشئ وذلك من وجهة نظر حكوماته ومجموعات الصفة وأخيراً السكان.

والعملية الثانية هي نشر الحركات الفكرية والعادات المحبذة للتكامل وتهيئة المناخ السياسي لها.

والعملية الثالثة قد تكون ممارسة وتنمية ممارسة عادات ومهارات الاهتمام المتبادل والاتصال والاستجابة المتبادلة لكي ممكناً الحفاظ على استقلال وسيادة الوحدات المشتركة والمحافظة على التوقعات الثابتة للسلام والتبادل السلمي بينها

المحور السادس التجارب التكاملية

أولا – في قارة أوروبا :الاتحاد الأوربي نموذجا

إن المتمعن في تجربة الاتحاد الأوروبي يكتشف منذ الوهلة الأولى بأن أوروبا شكلت على مدار التاريخ الإنسان أحد المناطق المهمة التي عرفت أعنف الحروب، وقد كانت خلافا لما كان سائدا في مناطق أخرى من العالم وفي معظم الأحيان حروبا وصراعات داخلية، أي أنها لم تأت من خارج القارة بل من داخلها وبإرادة أبنائها ويعود ذلك أساسا إلى التنافس والتناحر بين القوى المشكلة لها بحيث كانت كل قوة تريد أن ترسم مصير القارة في الاتجاه الذي يعظم قوتها ويوسع دائرة نفوذها وسلطتها.

ولقد أسهمتالحربان العالميتان الأولى والثانية بشكل واسع في إبعاد أوربا عن المسرح الاقتصادي العالمي، كما أن آثار الحرب العالمية الثانية أضعفت أوروبا وخاصة العداء الألماني الفرنسي الذي تحول إلى مشكلة لازمت أوروبا لمدة طويلة ولم تحل إلا بعد محاولات صلح عسيرة.

وبالنظر لكل هذه المعطيات نلاحظ أن فكرة التوحيد والاندماج ليست وليدة سقوط جدار برلين أو حتى نهاية الحرب الباردة، بل هي فكرة قديمة بدأت بأفكار وطروحات فلسفية لتجد الساسة وصناع القرار لكي يتبنوها كمشروع إستراتيجي وحضاري يركز أوروبا كقطب منافس في عالم لا يعترف إلا بالأقوياء، ولكن لمعرفة التطور التاريخي والبناء المؤسساتيٍ للاندماج الأوروبي وجب علينا تتبع النقاط التالية:

1-الاتحاد الأوربي من الفكرة إلى التأسيس :بدأ التفكير في توثيق التعاون الاقتصادي الأوروبي إثر انتهاء الحرب العالمية الثانية، وساعد على ذلك عوامل عدة ارتبطت بتجربة الحرب العالمية وما ترتب عليها من آثار انعكست على القارة الأوروبية، فقد كانت القضية الأولى التي واجهت الدول الأوروبية هي إعادة تعمير أوروبا، وقد اتخذت إعادة التعمير شكلا جماعيا مع مشروع مارشال الأمريكي، وقد كانت أول تجربة للعمل المشترك فيما بين الدول الأوربية

ويعتبر جان مونيه هو الأب الروحي للدعوة إلى وحدة أوروبا على أساس التعاون الاقتصادي . وكان مونيه يعتقد أنه بدون خلق مصالح اقتصادية متبادلة فإنه لا وجود لأوروبا وينسب إليه القول "بأنه لا يوجد شيء اسمه أوروبا وأنه لابد من إنشائها وبنائها"، ومن هنا كانت الدعوة إل إنشاء الولايات المتحدة الأوروبية."

بعدها جاءت تجربة البينليكس، حيث اتفقت ثلاث دول أوروبية هي :هولندا وبلجيكا ولوكسمبورغ إلى إنشاء اتحاد جمركي اعتبارا من عام 1948 والذي عُرف ثم جاء إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب في عام 1950 ، كخطوة أولى وأساسية على طريق التكامل الاقتصادي الأوروبي، وعهد بإدارتها إلى سلطة عليا تختار من شخصيات مرموقة ومعروفة باستقلالها، حيث أصبحت هناك سلطة فوق الدول تدير أحد أهم المرافق الاقتصادية الأوروبية.

وفي عام 1958 شكلت لجنة عرفت باسم لجنة سباك وزير خارجية بلجيكا الذي يرأسها، مجموعة من ست دول أوروبية هي :ألمانيا فرنسا إيطاليا بلجيكا هولندا ولوكسمبورغ، وقدمت تقريرها في عام 1956 للنظر في تدعيم التكامل الاقتصاد الأوروبي، وكان هذا التقرير هو أساس معاهدة روما التي وقعت في عام1958 والتي أنشأت ما عرف باسم السوق الأوروبية المشتركة وكان الغرض من إنشاء السوق هو إزالة الحواجز الجمركية وجميع العقبات أمام انتقال السلع ورؤوس الأموال.

وأشارت المعاهدة في مقدمتها على ضرورة تحقيق التكامل والتوازن الاقتصادي، كما أكدت على أنها تنطوي على غرض سياسي هو إرساء الأسس الكفيلة بتحقيق اتحاد أكثر تقاربا من أي وقت مضى بين شعوب أوروبا هذا وقد استهدفت معاهدة المجموعة الاقتصادية الأوروبية إنشاء سوق مشتركة عن طريق السبل الآتية:

-إزالة التعريفات الجمركية وحصص الصادرات والواردات بين الدول الأعضاء.

-إقامة تعريفة جمركية وسياسية جمركية موحدة مع الدول الأخرى غير الأعضاء في السوق أو المنضمة إليه؛

-إلغاء القيود والحواجز التي تحد من حرية انتقال الأفراد والخدمات ورؤوس الأموال داخل حدود السوق؛

-رسم سياسة مشتركة للزراعة والمواصلات؛

-إتباع إجراءات تعمل على تنسيق السياسات الداخلية ومعالجة الاختلاف في موازين المدفوعات؛ وذلك لتيسير إزالة الاختلاف والتباين بين القوانين الداخلية في الدول الأعضاء العمل في السوق؛

-إنشاء بنك الاستثمار الأوروبي لتوفير الموارد ولدعم التوسع؛

-إنشاء جمعية الدول عبر البحار والأراضي المشتركة مع السوق إلى دفع التبادل التجاري وبذل الجهود المشتركة للتطوير الاقتصادي والاجتماعي.

في عام 1973 بدأت مفاوضات لتوسيع السوق المشتركة، حيث قبلت عضوية كل من انجلترا والدنمارك وأيرلندا، وتوسعت المجموعة الأوروبية من مجموعة الست إلى بمجموعة التسع .وبعد تغير النظم السياسية في إسبانيا والبرتغال واليونان، تم قبول هذه الدول ضمن المجموعة الأوروبية) اليونان في عام 1981 وأسبانيا والبرتغال في عام(1985 ؛ ثم توسعت المجموعة بضم الدول الاسكندنافية فيما بعد.

في تلك الفترة تولى جاك تايلور رئاسة المفوضية في جانفي 1985 وكان قد زار كل دولة من الدول الأعضاء للتعرف على ماهية المشروع الكبير الأقرب إلى القبول من الجميع. وبوصفه واحدا من أنصار الفيدرالية على طريقة مونيه؛ اشتملت قائمته القصيرة على مشروعات- سوق موحدة؛ عملة موحدة، سياسة دفاعية مشتركة، إصلاح مؤسسي -يمكن اعتبارها بمثابة حطوات في اتجاه الفيدرالية.

استمرار لنفس الاتجاه بدأ الاتحاد الأوروبي عملية توسع كبرى نحو وسط وشرق أوروبا لمنح عضويته لعدد من الدول التي خرجت منذ عام 1989 من تحت سيطرة الشيوعية والاتحاد السوفياتي .ولكن العملية الراهنة لتوسيع الاتحاد الأوروبي يظل لها خصوصيتها الشديدة خاصة من حيث الحجم .فالتوسيع كان يستهدف ضم مجتمعات تعداد سكانها كبير

جدا أي حوالي ثلث مجموع السكان في الدول أعضاء الاتحاد الأوروبي .ومن حيث العدد أيضا فإن عدد الدول المرشحة للعضوية يكاد يساوي عدد الأعضاء المنضويين تحت عضوية الاتحاد الأ وروبي.

وفي عام 1991 تم التوقيع في مدينة) ماستريخت (الهولندية على اتفاقية حملت اسمها وقد وقع عليها رؤساء ورؤساء وزارات إحدى عشرة دولة أوروبية، وتم التصديق على هذه ، الاتفاقية وإقرارها رسميا في عام1992

أما أبرز محاور الاتفاقية فهي ما يلي:

-إقامة أوروبا الم وحدة على شكل اتحاد فيدرالي

-تحقيق السوق الداخلية؟

-تحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية؛ وما يرتبط بذلك من مؤسسات كالمصرف المركزي الأوروبي الموحد؛

-التنسيق الكامل في مجالات السياسة الداخلية، والقضاء، ومكافحة الجريمة، والإرهاب، وتجارة المخدرات؛

-تحقيق سياسة خارجية وأمنية دفاعية مشتركة.

-إتباع طرق جديدة في إصدار القوانين، وإعطاء صلاحيات أوسع للبرلمان الأوروبي؛

-حق مشاركة المواطنين على اختلاف جنسياتهم وأماكن سكنهم في الانتخابات الأوربية والمحلية؛

-إعطاء جنسية أوروبية موحدة إلى جانب الجنسية الوطنية.

وفي شهر فيفري 1992 تم التوقيع على معاهدة الاتحاد الأوروبي في ماستريخت وتم التصديق عليها في عام 1993 وهى تدعو إلى إنشاء بنك مركزي أوروبي وعملة أوروبية على أن يبدأ العمل بها اعتبارا من شهر جانفي , 1999 ووضعت معايير عملة موحدة هي اليورو Euro

و شروط قاسية على الدول المُنظمة إلى هذا الاتحاد .ترتبط أساسا بحجم العجز في الموازنة

ومستوى التضخم.

ثم جاءت اتفاقية" نيس "التي وقعت في 26 فيفري 2001 ودخلت حيز التنفيذ في 2003والتي نصت على ضرورة تحديث نظام مؤسسات الاتحاد الأوربي، وزيادة فاعليته في 2007 تم التوقيع على معاهدة" لشبونةعاصمة البرتغالل والتي تعتبر آخر معاهدة لحد الآن، وقد نصت المعاهدة التي دخلت حيز التنفيذ في2009

على دمج المعاهدات السابقة في اتفاق موحد، كما نصت على تبسيط منهجيات العمل وقوانين التصويت وخلق منصب رئيس المجلس الأوربي، وحددت تركيبات جديدة مع رؤية لجعل الاتحاد الأوربي أكثر قوة كفاعل على الساحة الدولية.

المعاهدات المهمة التي مر بها الاتحاد الأوربي خلال مراحل تشكله.

المعاهدة	تاريخ التوقيع	تاريخ التنفيذ
معاهدة باريس	1951/4/18	1952/6/25
معاهدة روما	1957/3/25	1958/1/1
القانون الأوربي الموحد (إنشاء السوق الموحدة)	1986/2/28-17	1987/7/1
معاهدة ماستريخت	1992/2/7	1993/11/1
معاهدة أمستردام	1997/6/17	1999/5/1
معاهدة نيس	2001/2/29	2003/2/1
معاهدة لشبونة	2007/12/13	2009/12/1

2-نظرة عامة حول الاتحاد الأوربي :هو شراكة اقتصادية وسياسية فريدة من نوعها بين 28 دولة أوربية التي تغطي معا معظم القارة، تأسس بناء على اتفاقية معروفة باسم معاهدة ماستريخت الموقعة عام 1992 وجاءت هذه المعاهدة بعد مجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات التي بدأت منذ الخمسينيات .للاتحاد الأوربي نشاطات عديدة، أهمها كونه سوق موحد ذو عملة واحدة هي اليورو الذي تبنت استخدامه 19 دولة من أصل ال 28 -الأعضاء

أ -**مؤسسات صنع القرار في الاتحاد الأوروبي** :تعددت مؤسسات الاتحاد وتنوعت

بتنوع الوظائف والمهام المنوط بها، وهي تشكل بمجموعها شبكة موسعة تتكامل من حيث الدور والوظيفة لتحقيق أهداف الاتحاد العليا في التكامل والاندماج والتوحد.

يملك الاتحاد الأوروبي صلاحيات اقتصادية وبيئية كبيرة؛ ويبدي نشاطا متزايدا في السياسة الخارجية والدفاع والأمن الداخلي؛ هكذا كانت المؤسسات والهيئات الاستشارية كالمجلس الأوروبي والبرلمان الأوروبي والمفوضية الأوربية لها استقلالية في تنفيذ قرار رتها بما يخدم الاتحاد الأوربي اقتصاديا وسياسيا .وصنع القرار على مستوى الاتحاد الأوروبي ينطوي على العديد من المؤسسات الأوروبية؛ ولا سيما[61]:

-البرلمان الأوروبي :الذي يمثل مواطني الاتحاد الأوروبي وينتخب مباشرة من قبلهم.

-المجلس الأوروبي :الذي يتكون من رؤساء دول أو حكومات دول الاتحاد الأوروبي الأعضاء، المجلس الذي يمثل حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مقره بروكسل.

-المفوضية الأوروبية :التي تمثل مصالح الاتحاد الأوروبي ككل وتجتمع المفوضية كهيئة جماعية مرة كل أسبوع على الأقل .والشكل الموالي يبين علاقة مؤسسات الاتحاد الأوربي بباقي الهيئات الاستشارية الأخرى بشكل مختصر .والشكل الموالي يوضح مؤسسات الاتحاد الأوروبي والعلاقة بينهما.

شكل حول مؤسسات الاتحاد الأوربي والعلاقة بينها.

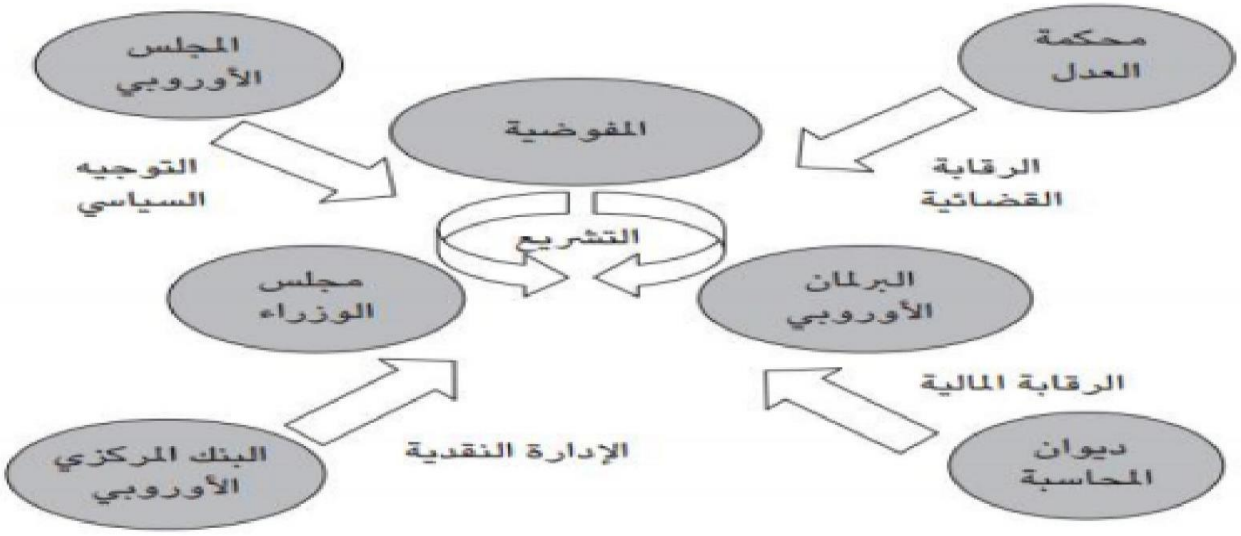

[61] 18محمد منذر،مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات الى العولمة،بيروت:مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،2002

ب –**آلية عمل المؤسسات** :يعتبر المجلس الوزاري من أهم الهيئات المكونة للاتحاد الأوروبي، وهو متميز من حيث تشكيلته، من حيث صلاحياته أو من حيث طريقة اتخاذ القرارات فيه.

–**من حيث تشكيلته** :يتكون في كل مرة من وزراء حقيبة معينة وفق الموضوع المراد بحثه، فهم مرة وزراء خارجية أو وزراء مالية، الزراعة، وبهذا الشكل يمكن القول أن هناك **25**مجلسا وزاريا مختلف النوعية تحت اسم المجلس الوزاري[62].

–**من حيث صلاحياته** :هو السلطة التشريعية الأساسية في الاتحاد، يملك سلطة إصدار القرارات والمقررات التي تصدر عنه من 4 فئات[63]:

– : Règlements .اللوائح

تطبق مباشرة على الجميع

– :القراراتDécisions تطبق بشكل إجباري على مستوى الدول الأعضاء والشركات والأفراد المخاطبين بأحكامها.

: Directivesالتوجيهات تخاطب الدول الأعضاء ولكن تترك لها حرية ترجمة مضمونها إلى تشريعات داخلية

– : Recommandations .التوصيات لا تكون لها أية قيمة إلزامية تجاه الدول

–**من حيث طريقة اتخاذ القرارات فيه** :تكون وفق 3 أشكال حسب أهمية موضوع القرار:

بالإجماع Unanimité’افي القرارات الهامة كانضمام أعضاء جدد أو الجوانب في الموضوعات الأقل أهمية : Majorité simple .المالية .وبالأغلبية البسيطة في حالات خاصة – :Majorité qualifiée .التصويت بالأغلبية الموصوفة

وقد أقامت أحكام المعاهدة توازنا دقيقا بين الدول الكبرى والدول الصغرى في الاتحاد، فم ا رعاة لمصالح الدول الكبرى الأعضاء جعلت المعاهدة لأصوات هذه الدول قوة أكبر من

---

[62] Oran Young, Interdependencies in World Politics. International Journal, 24, 3(Autumn)2010

[63] 18محمد منذر،**مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات الى العولمة**،بيروت:مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،2002

قوة أصوات الدول الصغرى.

أما مصلحة الدول الصغرى فتبدو في القضايا التي اشترطت فيها المعاهدة قاعدة الإجماع وكذا في حالة إقرار موضوع هام لها لا يكون قد ورد أصلا كاقتراح من قبل المفوضية.

-نظرة مختصرة على بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية حول الاتحاد الأوروبي:

فيما يتعلق بالنمو في اقتصاديات هذه الدول فقد شهد ارتفاعا خاصة في منطقة اليورو؛ وعادت عملية التوسيع في العضوية بمنافع اقتصادية كبيرة على البلدان الأعضاء الجدد، سواء بإتاحة فرص تجارية واستثمارية جديدة أو من خلال تعزيز الإصلاحات الاقتصادية الكلية مدعوما بالزيادة السريعة في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج وزيادة متوسط دخل الفرد إلى مستويات قريبة من المستوى السائد في الاتحاد الأوربي

الاتحاد الأوروبي المكاسب والمشاكل :يعتبر الاتحاد الأوروبي من أبرز التكتلات الاقتصادية الإقليمية لما أتاحه هذا التكتل من حرية انتقال رؤوس الأموال والعمالة وتكامل اقتصاديات الدول الداخلة في هذه المجموعة وكما أن لكل عملية تكاملية مكاسب على الدول الأعضاء، فإنها لا تخلو من المشاكل والع ا رقيل التي تبرز مع كل تقدم في هذه العملية.

-**المكاسب** :مسيرة الوحدة الأوروبية وعلى امتداد أكثر من نصف قرن تدرجت وفق مراحل، حيث كانت خطوات الوحدة الاقتصادية والمالية مرحلية، عملت أساسا على تحقيق التقارب بين اقتصاديات الدول المعنية، فأصبح بذلك الاتحاد الأوروبي أكثر الاقتصاديات ديناميكية وتنافسية وأكثر المناطق استقطابا للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم، لاسيما بعد التوسع الإقليمي الكبير الذي عرفه في ماي2004.

المشاكل والعراقيل :هناك العديد من المشاكل والصعوبات التي تعيق تقدم التكتل الأوروبي والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

-**تحويل وخلق التجارة** :بالرغم من غياب التعريفات الجمركية الداخلية إلا أن حكومات الاتحاد الأوروبي قد حافظت على مستوى الرقابة على التجارة البينية وهذا لحماية المنتجين المحليين، ومن المنتظر أن يؤثر توسع الاتحاد الأوروبي على حركة التبادل التجاري بين الدول المنضمة حديثا من ناحية، وبينها وبين الدول خارج الاتحاد الأوروبي من ناحية أخرى، فقد تتحول بعض الدول الأعضاء في الاتحاد لاستيفاء احتياجاتها من الدول المنضمة حديثا، وهو ما يؤثر على بعض الدول خارج الاتحاد.

كما يؤثر التوسع في السوق الأوروبي في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في الدول الجديدة وارتفاع مستويات الدخل مما يساعد على خلق احتياجات جديدة وزيادة الطلب على السلع والخدمات.

ومن أهم القطاعات الواعدة التي ستتأثر إيجابيا وتشهد فرصا جديدة للتصدير للدول المنظمة حديثا، هي القطاعات ذات التكنولوجيا المتطورة التي تملك فيها دول الاتحاد ميزة تنافسية.

-**أثر التوسع على المساعدات المالية** :يعد الاتحاد الأوروبي في الوقت الراهن خامس أكبر متبرع للمساعدات الإنسانية، حيث يقدم مع بعض دول أعضائه ما معدله 55%من أموال المساعدات للتطوير، وقد ارتفعت حصة المساعدات الأوروبية التي أدارتها المفوضية الأوروبية من **7%** قبل 30 عاما إلى % 71 في الوقت الراهن.

ومن هنا فإن أثر توسع الاتحاد الأوروبي يثير مخاوف بعض الدول المتلقية للمساعدات سواء الأعضاء داخل الاتحاد مثل إسبانيا والبرتغال واليونان، أو خارج الاتحاد حيث تتخوف هذه الدول من فقدان حصتها MEDA التي تتلقى مساعداتها في إطار برامج من المساعدات الأوروبية.

-**أثر التوسع على تدفقات الاستثمار** :نظرا لرخص الأيدي العاملة وانخفاض معدلات الضرائب على الشركات في دول المنضمة العشر، فإن هذا يساعد على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، وذلك من خلال إيجاد فرص تسويقية جديدة للشركات العابرة للقارات

في هذه الدول لزيادة ربحيتها هذا من جهة، ومن جهة أخرى تتخوف الدول الغنية في الاتحاد من هروب رؤوس الأموال إلى الأعضاء الجدد

أثر التوسع على قضايا الهجرة والعمالة :نصت قواعد الانضمام على وجود فترة انتقالية بين سنتين وسبع سنوات لتحرير انتقال العمالة بين الدول الجديدة ودول الاتحاد، إلا أن هذا التحرير يؤثر على معدلات الهجرة القادمة من دول الشمال الإفريقي وتركيا، في المقابل فتح المنافذ أمام العمالة القادمة من شرق ووسط أوربا نظرا للتقارب في النمط الثقافي.

إن الهاجس الأكبر الذي قد يكون عقبة في استكمال مسيرة نجاح الاتحاد الأوروبي هو النسبة الكبيرة للشيخوخة في أوروبا، الأمر الذي يؤثر سلبا على معدلات النمو الاقتصادي لتلك البلدان

ويرجع ذلك إلى الخسائر البشرية الناجمة عن الحربين العالميتين وإلى ضعف التزايد الطبيعي ويثير بطء وتيرة النمو الديمغرافي أو انعدامه في بعض الحالات مشكلا أمام الاقتصاد الأوروبي إذ جل الطلب على المنتجات في انخفاض لا يعوضه أحيانا سوى ارتفاع مستوى الاستهلاك لدى الأوروبيين.

بالنسبة لسوق العمل، تمثل الأرقام المتزايدة سنويا للبطالة عائقا حقيقيا أمام التكامل الأوروبي، حيث بلغت سنة 2009 معدل% 9.2 ، وهي من أعلى النسب في العالم، كما أن هذه النسبة تختلف داخل الاتحاد باختلاف المناطق والدول المكونة له.

-**نسب النمو والنجاعات الاقتصادية في الدول الأعضاء** :بالنسبة لنمو الناتج المحلي الخام، فإن معدلاته جد مرتفعة في الدول المنضمة حديثا للاتحاد الأوروبي حسب توسيع 2004وهي أعلى من المتوسط للاتحاد، وهذا له أثر إيجابي على اقتصاديات الدول المنضمة.

وفي الأخير يمكن القول أن التجربة الأوروبية في ميدان التكامل من ضمن التجارب التي أعطت أملا كبيرا في إنجاح التجارب التكاملية الإقليمية الأخرى، فهي تعد قديمة نوعا ما حيث

يقدر عمرها بخمسة عقود من العمل التكاملي وعشر سنوات من الوحدة النقدية .لقد كشفت الأزمة المالية الأخيرة هشاشة وضعف وتناقضات هذا النموذج التكاملي.

ويواجه اليوم الإتحاد الأوروبي خيا رات صعبة؛ فهو مخير بين الطلب من الدول الأعضاء لتقديم تنازلات أكثر فيما يتعلق بالسيادة بهدف تدعيم الإقليمية وتحسين تنسيق السياسات المالية والضريبية ومنه دفع ودعم العملية التكاملية وهو أمر صعب في ظل الأزمة الحالية أو العودة إلى الإطار الوطني والحمائي الذي من شأنه أن يكبح هذه العملية كمرحلة أولى ويؤدي إلى تفكيكها في مرحلة ثانية.

التكتل الإقتصادي لأمريكا الشماليةNAFTA

أجاز الكونغرس الأمريكي يوم الأربعاء 17 نوفمبر 1993م بغالبية 234 صوت مقابل 200 صوت اتفاقية "منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية" والتي كانت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك قد توصلت إليها في منتصف شهر أوت سنة 1992م، ليعلن بذلك قيام أكبر وسنحاول إلقاء الضوء على هذا .منطقة للتجارة الحرة في العالم بحجم اقتصادي يقارب 7 تريليون دولار النموذج من خلال النقاط التالية[64]

النشأة

بدا سريان اتفاقية النافتا في أول جانفي 1994م بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، وتشمل في محتوياهتا إلغاء الرسوم الجمركية بين هذه الدول لنحو تسع آلاف سلعة خلال 15 عاما، وزيادة التبادل عبر الحدود وتسهيل الإستثمارات الأمريكية والكندية في وقد أدت هذه الإتفاقية إلى توسيع اتفاقية التجارة الحرة التي كانت قد أبرمت عام . المكسيك 1989م بين الولايات المتحدة وكندا، ففي مارس 1990م أعلنت إدارة بوش أن حكومتي الولايات المتحدة والمكسيك بدأتا محادثات يمكن أن تؤدي إلى اتفاق تجاري حر مماثل للاتفاق الذي تم توقيعه في كندا، وفي جوان 1991م قامت حكومات الدول الثلاث بالتفاوض حول اتفاق تجارة حرة خاصة بأمريكا الشمالية وقد تم إقرار الإتفاق في أوت والتوقيع عليه في ديسمبر 1992م، وصدّق عليه الكونغرس الأمريكي في نوفمبر 1993م وهذا بعد خلافات وتجدر الإشارة إلى أنّ . داخلية بسبب التباين الاقتصادي والاجتماعي بين الدول الأعضاء

[64] 18محمد منذر،**مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات الى العولمة**،بيروت:مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،2002

الإتجاه إلى ضم المكسيك إلى هذا التكتل جاء لما حققته الولايات المتحدة وكندا من مكاسب، مليار 375حيث ازداد حجم التجارة والإستثمارات من 131 مليار دولار عام 1987م إلى دولار عام 1990م بمعدل نمو 6.33 ،% كما نمت تجارة الخدمات البينية من 8.14 مليار دولار إلى 2.20 مليار دولار لنفس الفترة بمعدل نمو 5.36 ،% وارتفعت استثمارات الولايات المتحدة الأمريكية المباشرة في كندا من 57 مليار دولار إلى 71 مليار دولار لنفس الفترة وازدادت الإستثمارات الكندية المباشرة في الولايات المتحدة الأمريكية من %بمعدل نمو 6.24 22 مليار دولار إلى 33 مليار دولار لنفس الفترة[65]

الحجم والإمكانيات

وصل عدد دول التكتل الإقتصادي في أمريكا الشمالية إلى ثلاث دول كما ذكرنا سابقا، ليصبح ثاني أكبر تكتل عالمي بعد الإتحاد الأوروبي وإن لم يكن يساويه من ناحية الحجم حسب إحصائيات سابقة وصل حجم الناتج المحلي الإجمالي لهذا التكتل إلي . والإمكانيات 6770 مليار دولار، وحجم التجارة الخارجية مع العالم الخارجي إلى 1017 مليار دولار، أما فيما يخص عدد السكان فكان يقارب 5.367 مليون نسمة (7.252 مليون نسمة للولايات المتحدة الأمريكية و27 مليون نسمة لكندا و8.87 مليون نسمة للمكسيك) ناهيك عمّا تمتلكه الولايات المتحدة من مستويات تكنولوجية وصناعية متقدمة وثروات طبيعية وقدرات مالية هائلة، بالإضافة إلى ما تتمتع به كندا من موارد طبيعية كبيرة لم تستغل بعد، والمكسيك لما لها من إمكانيات بترولية وعمالة متزايدة الإنتاجية ومنخفضة الأجور

أهداف قيم التكتل الإقتصادي لأمريكا الشماليةنافتا

إذا تفحصنا أهداف هذا الإتحاد نجدها لا تختلف كثيرا عن أهداف الإتحاد الأوروبي، فهي يعد تحقيق لاقتصاد قوى للدول الأعضاء تغطي كل أولوياهتا للقدرة على منافسة التكتلات الإقتصادية الأخرى الصاعدة على المستوى العالمي بالخصوص الإتحاد الأوروبي، مع محاولة حجز مكان اقتصادي يناسب المكان المعتبر وبالخصوص الولايات المتحدة الأمريكية . على كل وإنه بمقتضي هذه الإتفاقية بين الدول الأعضاء على ما يلي

[65] 18محمد منذر،**مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات الى العولمة**،بيروت:مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،2002

• إزالة الحواجز الجمركية أمام تجارة السلع والخدمات • .زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء.

• علاج مشكلات البطالة في الدول الأطراف، وذلك بزيادة الطاقات الإنتاجية الجديدة بغية تعظيم فرص العمل أمام الراغبين.

• تحرير سياسات الإستثمار في السلع والخدمات على حد سواء.

• محاولة تعزيز مواقف الولايات المتحدة الأمريكية في سعيها لقيادة الإقتصاد العالمي وتنشيط التجارة العالمية ومحاربة انتشار الفساد العالمي ومواجهة سياسات الحماية التجارية في أوروبا وآسيا وبالتحديد اليابان.

• العمل على وجوب احترام اتفاقية الملكية.

• تحديد إجراءات تسوية التراعات .

•تحرير حركة الشاحنات عبر الحدود لتقليل تكاليف النقل[66].

[66] 18محمد منذر،**مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات الى العولمة**،مرجع سابق

التجارب التكاملية في افريقيا

تسعى من خلال هذه المحاضرة إلى بيان دوافع التكامل في إفريقيا، وأهم ملامح مسيرة التكامل الإقليمي التي شهدتها القارة، والصعوبات والمعوقات التي واجهت جهود التكامل, وصولاً إلى استطلاع مستقبل جهود التكامل في القارة في ضوء متطلبات تفعيلها. كما سنفصل في نموذجين و هما

- اتحاد المغرب العربي
- منظمة الاكواس

مقدمة:

استأثر التعاون الاقتصادي بين دول العالم باهتمام متزايد فيما بعد الحرب العالمية الثانية، وكان هذا الاهتمام أكثر وضوحاً بالنسبة للدول النامية التي رأت في التعاون الاقتصادي فيما بينها حلاً مناسباً للمشكلات التي تواجهها حركة بناء الاقتصاد الوطني.

وعلى الصعيد الإفريقي يمكن القول بأن للقارة تاريخاً طويلاً مع تجارب التكامل، يعود بعضها إلى الحقبة الاستعمارية، وفي أعقاب الاستقلال سعت الدول الإفريقية – على اختلاف حظوظها من النجاح والإخفاق – إلى تأسيس مشروعات للتكامل الإقليمي؛ بوصفها استكمالاً لمشروعات التحرر الوطني والاستقلال.

وقد قام هذا الفكر السياسي على أساس من الوعي التام بضعف الدول الإفريقية، وفقرها, وعدم قدرتها على الوفاء باحتياجات شعوبها, فزعيم مثل «نكروما» نظر إلى بلقنة القارة بصفتها عقبة أساسية أمام تقدم القارة ورفاهية شعوبها على مختلف المستويات، وأكد «نكروما» أنه على إفريقيا الموحَّدة العمل لتحقيق ثلاثة أهداف:

1 – التخطيط الاقتصادي الشامل على أساس قاري؛ على أساس أن استمرار الفُرقة والبلقنة على المستوى الإقليمي سيُبقي القارة تحت رحمة الاستعمار والإمبريالية.

2 – قيادة عسكرية مشتركة.

3 – سياسة خارجية موحَّدة، وذلك لتحديد التوجه السياسي للأمن والتخطيط التنموي على مستوى القارة.

وعلى الرغم من نضال «نكروما» للحصول على موافقة زعماء إفريقيا على رؤيته بشأن تكوين اتحاد سياسي على غرار الولايات المتحدة الأمريكية، والتي عالجها تفصيلاً في الفصل الحادي والعشرين من كتابه (إفريقيا يجب أن تتوحد), فإن تلك الرؤية لم تلق تأييداً يُذكر على صعيد القارة.

وقد مثّل عام 1963م خطوة رئيسة في تطور التكامل الإقليمي في إفريقيا بقيام (منظمة الوحدة الإفريقية)، وبالرغم من إقرار ميثاق المنظمة لضرورة تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء من أجل تحقيق حياة أفضل لشعوب إفريقيا؛ فإن قراءة ميثاق المنظمة تكشف أن الأولوية قد أُعطيت للأهداف السياسية لا الاقتصادية, وهو أمر يعود في جانب منه إلى الاعتقاد الشائع – آنذاك – بأنه بمجرد تحقق الحرية السياسية فإن عمليات تحقيق نمو اقتصادي سريع ستتحقق تلقائياً.

وفي السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين؛ بدا واضحاً أن الاقتصاديات الموروثة للدول حديثة الاستقلال أضعف من أن تمثل قاعدة راسخة لنمو اقتصادي دائم؛ نظراً لضعف الأداء الاقتصادي في معظم الدول الأعضاء، وخصوصاً مع تراجع أسعار المواد الأولية في الأسواق الدولية في السبعينيات من القرن العشرين، ثم ما تلاه في الثمانينيات من القرن نفسه من تراجع التمويل الخارجي لدول القارة, وهو ما زاد من أهمية التكامل بصفته سبيلاً للتصدي لتلك المشكلات.

وبالرغم مما يبدو من توافر مسوغات قوية للتكامل الإقليمي في القارة من ناحية، ووعي الدول الإفريقية وسعيها لتحقيق شكل من أشكال التكامل الإقليمي فيما بينها من ناحية أخرى؛ فإن حصاد تلك المساعي – باختلاف صورها وأشكالها – كان متواضعاً.

دوافع التكامل الإقليمي في إفريقيا:

تتنوع وتتداخل مسوغات التكامل الإقليمي ودوافعه في إفريقيا؛ وإن ارتبطت في مجملها بقضايا التنمية الاقتصادية والاستقرار والأمن في القارة, حيث يرى الكثيرون أن إقامة التجمعات الاقتصادية في إفريقيا عامل جوهري للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في مختلف دول القارة؛ لأنه يوفر إطاراً لتطوير قدرات الدول ولتسوية الصراعات المكلفة, وفيما يأتي تفصيل لتلك الدوافع.

أولاً: الدوافع الاقتصادية للتكامل:

تُصنف دول إفريقيا في مجملها في عداد الدول المتخلفة اقتصادياً؛ فبالرغم من أن القارة تستوعب 13% من سكان العالم؛ فإنها لا تحوز أكثر من 3% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ونصيبها في التجارة العالمية، في مطلع الألفية الجديدة، لم يزد عن 2%، كما أن القارة هي الأقل فيما يتصل بنسبة الاستثمار إلى الدخل القومي قياساً بالدول والمناطق النامية الأخرى في العالم، وطبقاً لبيانات البنك الدولي؛ فإن الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا لم يزد عن 1% من الاستثمار الأجنبي على المستوى العالمي.

وإضافة إلى مشكلة تفاقم الفقر، وتزايد التهميش، واجهت القارة مشكلات أخرى تمثّل أبعاداً للأزمات؛ من ذلك انتشار الأمراض وفي مقدمتها داء الإيدز، وتفاقم أعباء الديون الخارجية، وهذا ما قاد الدول الإفريقية إلى قبول التدخل الخارجي المباشر مقابل المساعدات الدولية الضرورية, وهو التدخل الذي اتخذ أبعاداً أكثر شراسة في العقد الأخير من القرن العشرين، حيث لم تعد الشروط مقتصرة على الجوانب الاقتصادية بل تعدتها إلى مشروطية سياسية.

وبالرغم من تعدد الأسباب المسؤولة عن ضعف الدول الإفريقية في الاقتصاد العالمي وتهميشها؛ ظلت الطبيعة الانقسامية للقارة تمثل القيد الرئيس والعقبة الكؤود أمام نمو القارة وتنميتها, وفي ظل تلك الظروف وواقع التفتت الذي وُلدت فيه الدولة الإفريقية بعد الاستقلال بفعل الحدود السياسية الموروثة عن الاستعمار؛ سعت حكومات تلك الدول إلى تبنّي خطط اقتصادية للتنمية، عُد التكامل الاقتصادي الإقليمي فيها – ولو من الناحية النظرية – أحد السبل الأساسية لتحقيق التنمية؛ انطلاقاً من المزايا التي توفرها العملية التكاملية.

والتي يمكن إجمالها في[67]:

– بلورة وحدات اقتصادية قادرة على البقاء والاستمرار، وأسواق واسعة تسمح باتباع آليات الإنتاج الكبير، لمعالجة قصور عوامل الإنتاج – في كل دولة على حدة – عن الوفاء باحتياجات المشروعات الكبرى.

– تُقدّم خطط التكامل ومشاريعها الإطارَ المناسب لحشد الموارد والأسواق؛ للتمكن من دخول مرحلة التصنيع بدلاً من الاكتفاء بإيجاد الأسواق للصناعات القائمة، فهو يقوم بدور القوى الدافعة للتنمية الاقتصادية وليس مجرد أثر لها.

[67] حول هذه التساؤلات و طبيعتها أنظر : حاد، عماد.- اتجاهات التكامل الإقليمي في آسيا .- بحث مقدم إلى مؤتمر أثر التحولات العالمية على آسيا .- القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الإقتصاد، جامعة القاهرة، 17-18 ديسمبر 1996

- تؤدي إلى المنافسة بين المنتجات والمنتجين الإقليميين؛ بما يزيد من الكفاءة الإنتاجية للمشروعات الاقتصادية ويحقق الاستغلال الأمثل للموارد.

- تمثّل عاملاً للتوسع الاقتصادي للدولة المصدّرة للعمالة؛ عبر تخفيف الضغط على سوق العمل، وتوفير دخل إضافي من خلال تحويلات العاملين بالخارج، كما تستفيد الدولة المضيفة للعمالة بقدر ما تُحدثه الأخيرة من مساعدة في تطوير إمكانيات الدولة المضيفة وقدرتها التنافسية وخفض تكلفة الإنتاج.

- الحيلولة دون تكرار المشروعات، والمساعدة على الاستخدام الأمثل للموارد والأدوات المتاحة، وتجنب إهدار الموارد النادرة، وبخاصة رؤوس الأموال؛ حيث يتجه رأس المال إلى حيث أفضل الفرص المالية والاقتصادية في نطاق دول التكامل.

- الحدّ من تدهور المركز الخارجي للبلدان الإفريقية على الصعيد الدولي، وزيادة قدرتها التفاوضية بشأن شروط التبادل الاقتصادي, والتي تتطلب خبرات وقدرات تتجاوز إمكانيات الدول الإفريقية فرادى.

- إعادة توزيع الموارد وتوظيفها في نطاق دول الإقليم المشاركة في نطاق التكامل، كإجراء وقائي، في حالات عدم اليقين, مثال ذلك استثمارات كوت ديفوار وبنين وتحويلات زيمبابوي إلى زامبيا.

ثانياً: الدوافع السياسية للتكامل الإقليمي في إفريقيا:

يُعد ضعف الدول الإفريقية وهشاشتها أهم دوافع التكامل الإقليمي في إفريقيا، خصوصاً مع ما أسفرت عنه التطورات الدولية من آثار في دول القارة واقتصادياتها؛ حيث أضحت الدولة الإفريقية أكثر هشاشة وعدم قدرة على الوفاء بمسؤولياتها الاجتماعية ووظائفها الأساسية في الإدارة العامة والحكم, فبالرغم من قدم هذا الضعف فإن سياسات التحرر الاقتصادي قد ضخّمته وعمّقته؛ على نحو جعل الدولة الإفريقية غير قادرة على تحقيق مطالب مواطنيها.

فالدولة الإفريقية عاجزة عن تقديم الخدمات العامة وتوفير بنى تحتية مقبولة, وهو ما انعكس على موقع هذه الدول على الصعيد الدولي كفاعل دولي هامشي؛ في ظل تراجع قدرة الدول الإفريقية على حماية مصالحها في مواجهة المصالح الاقتصادية الأجنبية.

فعلى عكس ما حدث عند الاستقلال من سياسات تأميم وسعي لبلورة رأسمالية وطنية، أو رأسمالية دولة، عمدت الدول الإفريقية تحت وطأة الضغوط الغربية إلى بيع معظم الأصول المملوكة لها، حتى الاستراتيجي للقطاع الخاص, وأدى هذا إلى حصر الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة في نطاق محدود، كالمسؤولية عن أعباء الإدارة المالية والنقدية, وتدخل محدود في الاقتصاد والخدمات الاجتماعية الأساسية, في المقابل تزايدت مسؤولية الدول الإفريقية أمام شبكة المؤسسات الدولية.

من ناحية أخرى؛ تم اختزال مسؤولية الدولة عن تحقيق الديمقراطية لمواطنيها في إجراء انتخابات من خلال شكل ديمقراطي وإجراءات ديمقراطية، والتشاور مع فعاليات مختلفة من مؤسسات المجتمع المدني, فالدول الإفريقية فرادى لم تعد تتمتع بدرجة الاستقلالية التي امتلكتها عند استقلالها؛ فهي اليوم دول أسيرة للرأسمالية العالمية لا للرأسمالية الوطنية، وفي ظل هذا الوضع يصعب عليها أن تتجاوب ومطالب جماهيرها أو مصالحها الذاتية.

وهذه الأوضاع هي التي فرضت بشدة ضرورة التكامل الإقليمي بين الدول الإفريقية بوصفه مدخلاً أساسياً للتعامل مع مشكلات القارة، واستعادة الثقة بين قوى الداخل قبل تفتيت قوى السوق للدولة والمجتمع، ويذهب بعض الباحثين إلى أن مظاهر ضعف الدولة الإفريقية، التي تجسدها مشكلة الاندماج الوطني في تلك البلدان، حملت في طياتها آثاراً دافعة نحو التكامل الإقليمي في إفريقيا، حيث يرصد أحد الباحثين ثلاثة انعكاسات إيجابية لتراجع دور الدولة أمام مساعي التكامل وجهوده.

وذلك على النحو الآتي[68]:

1 – أن انهيار مشروع الدولة الوطنية كان له أثر إيجابي، ولو بطريق غير مباشر، في عملية التكامل الإقليمي, ذلك أن الدول الإفريقية باتت تدرك عجزها عن مواجهة مشكلة الاندماج الوطني فرادى، وأن التحصن بالسيادة المطلقة ودخولها في صراعات مع الدول المجاورة لها لن يحقق الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية, وهو ما أدى – متضافراً مع التحولات والضغوط الدولية – إلى انهيار سياسة المحاور التي كانت قائمة على أساس إيديولوجي، وتبني معظم الدول الإفريقية الأخذ بآليات السوق والتحول الديمقراطي، وهو ما يُعد شرطاً أولياً من شروط قيام عملية

[68] حول هذه التساؤلات و طبيعتها أنظر : حاد، عماد.- اتجاهات التكامل الإقليمي في آسيا .- بحث مقدم إلى مؤتمر أثر التحولات العالمية على آسيا .- القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الإقتصاد، جامعة القاهرة، 17-18 ديسمبر 1996

التكامل الإقليمي، والتي تُعد عاملاً جوهرياً للاستقرار الاجتماعي والسياسي بما توفره من أطر لتسوية الصراعات المكلفة وحلها.

2 – أن تراجع دور الدولة الوطنية أدى إلى إعلاء قيمة العمل الجماعي لحل مشكلة الاندماج الوطني من خلال التعاون مع دول الجوار؛ بعدما كانت تتمسك في السابق بأنها «مشكلة داخلية» لا يجوز لدول الجوار الأخرى التدخل فيها، وهو الأمر الذي يرسخ علاقة التأثير والتأثر بين مسألتي الاستقرار الداخلي والاستقرار الإقليمي, ويؤكد دور التكامل الإقليمي كعامل استقرار في إفريقيا.

3 – أن تجليات ظاهرة العولمة وما تفرضه من إزالة القيود حول حرية انتقال السلع والأموال والأشخاص عبر الحدود؛ شكّلت حافزاً لعملية التكامل الإقليمي في القارة الإفريقية، على أساس أن هذا التكامل يحمل في طياته حلاً لمشكلتي الاندماج الوطني والتنمية الاقتصادية الجماعية لشعوب إفريقيا؛ في ظل عجز الدول الإفريقية فرادى عن تحقيق هذين الهدفين.

حاصل القول؛ أن الاعتبارات السياسية تؤكد الحاجة إلى قيام تجمعات إقليمية قوية؛ بوصفها القوة القادرة على مواجهة محاولات هندسة القارة من خارجها، وعلى تحقيق الاستقلال في الاقتصاد السياسي الدولي.

كما أن التكامل الإقليمي في إفريقيا يمكن أن يكون عاملاً جوهرياً في الاستقرار الاجتماعي والسياسي في مختلف الدول؛ حيث يوفر إطاراً لتسوية الصراعات المكلفة وحلها, والتخلص من مصادر التوتر والنزاع المتعلقة بالقومية والطائفية التي تزعزع وتقوض مستقبل البلاد الواقعة في نطاق الحرب.

المطلب الثاني: مسيرة التكامل الإقليمي في إفريقيا:

مرّت مسيرة التكامل الإفريقية بالعديد من المراحل والأشكال المتنوعة من حيث الأهداف والمجالات، وقد اتخذت هذه التجارب التكاملية شكل التجمعات الإقليمية التي كان إنشاؤها وانتشارها في القارة مسايراً للمعطيات الإقليمية والدولية.

وقد عُدّت تلك التجارب التكاملية على اختلاف أشكالها وأهدافها سبيلاً لتعزيز الدور الذي تقوم به البلدان الإفريقية, ومدخلاً للقضاء على جوانب ضعف الدولة ومشكلات عدم الاندماج الوطني، وكأداة لتسوية صراعات دول القارة على أيدي أبنائها.

وعلى الرغم من أن «منظمة الوحدة الإفريقية» عند إنشائها عام 1963م قامت في الأساس لتجسيد فكرة الوحدة الإفريقية؛ فإن ميثاقها احتوى على تناقضات شابت حركة الوحدة الإفريقية, فمن خلال الاعتراف – أو بالأحرى الإقرار – باحترام الحدود السياسية والسلامة الإقليمية للدول الأعضاء؛ أقر الميثاق الحدود القائمة وفكرة السيادة الوطنية؛ لتكون عقبة أمام الوحدة الإفريقية القارية, حيث تحولت «منظمة الوحدة الإفريقية» إلى تجمع للدول غير القادرة على تجاوز نظام الدولة الذي قامت على أساسه المنظمة.

وعلى الرغم من تعدد الأسباب الاقتصادية والسياسية المسؤولة عن ضعف الأداء الاقتصادي وتهميش الدول الإفريقية في الاقتصاد العالمي؛ ظلت الطبيعة الانقسامية والتبعية الاقتصادية الإفريقية في الاقتصاد العالمي القيدَ الرئيس أمام عملية التنمية بالقارة؛ وهو ما أدى إلى التوسع السريع في مساعي التكامل الإقليمي الفرعي والقاري في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين.

وشهدت القارة الإفريقية مراجعات للتجارب التكاملية القائمة، وقيام تنظيمات وتجمعات جديدة، ويُعد ذلك كله خطوات تمهيدية للوحدة بين الدول الإفريقية.

ويمكن الإشارة إلى أهم تلك التجمعات فيما يأتي:

أ – تجمعات إقليمية في مجال استخدام الأنهار:

ولعل من أهم أمثلتها[69]:

1 – هيئة حوض نهر النيجر CFN: وتُعد واحدة من أقدم المنظمات الدولية الحكومية، وتعود نشأتها إلى عام 1964م، وتضم دول بنين وبوركينافاسو والكاميرون وتشاد وكوت ديفوار وغينيا والنيجر إضافة إلى نيجيريا.

2 – اللجنة المشتركة لتنمية حوض نهر السنغال OMVS: أُنشئت عام 1972م، وتضم مالي وموريتانيا والسنغال.

3 – اتحاد نهر (MARU): أُنشئ عام 1973م, ويضم كل من غينيا وليبيريا وسيراليون.

4 – لجنة حوض بحيرة تشاد: أُنشئت عام 1964م CBLT, وتضم في عضويتها الكاميرون وتشاد والنيجر ونيجيريا وإفريقيا الوسطى.

[69] حول هذه التساؤلات و طبيعتها أنظر : حاد، عماد.- اتجاهات التكامل الإقليمي في آسيا .- بحث مقدم إلى مؤتمر أثر التحولات العالمية على آسيا .- القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الإقتصاد، جامعة القاهرة، 17-18 ديسمبر 1996

5 – منظمة تهيئة نهر كاجيرا وتنميته: أُنشئت عام 1977م، وتضم رواندا وبوروندي وتنزانيا وأوغندا.

6 – منظمة تنمية نهر جامبيا: التي أُنشئت عام 1978م، وتضم جامبيا وغينيا والسنغال وغينيا بيساو.

7 – تجمع دول حوض نهر النيل UNDUGU: الذي أُنشئ عام 1983م، ويضم مصر والسودان وتنزانيا والكونغو الديموقراطية ورواندا وبوروندي وإفريقيا الوسطى، فضلاً عن إثيوبيا وكينيا وتشاد بوصف مراقب. وقد حلت محله بعد ذلك «هيئة تكونيل»، ثم «مبادرة دول حوض النيل» والتي كانت تستهدف الوصول لأول اتفاق يجمع بين الدول العشر الأعضاء بحوض نهر النيل, ولكنها أخفقت في ذلك بفعل الخلافات بين دول المنبع من جانب, ودولتي الممر النهائي والمصب (السودان ومصر) من ناحية أخرى, وتوقيع أربع من دول الحوض اتفاقاً منفرداً لتقاسم إيرادات النهر في 14 ماي 2010م

ب – تجمعات اقتصادية ونقدية ومالية بالأساس:

ومن أمثلتها:

1 – المنظمة المشتركة لإفريقيا وموريشيوس OCEM: أُنشئت عام 1965م, وتضم بنين وإفريقيا الوسطى وبوركينافاسو والجابون ومالاجاش وموريشيوس ورواندا وليبيريا وكوت ديفوار وغينيا والنيجر والسنغال.

2 – اتحاد شرق إفريقيا: الذي أُنشئ عام 1967م، يضم كينيا وأوغندا وتنزانيا ورواندا.

3 – الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ECOWAS: أُنشئت عام 1975م، والتي تضم في عضويتها كل دول إقليم غرب إفريقيا باستثناء موريتانيا التي خرجت منها.

4 – الجماعة الاقتصادية لدول منطقة البحيرات العظمى (CEPGL): أُنشئت بمقتضى اتفاقية وقعت في رواندا في 20 سبتمبر 1976م, والدول الأعضاء في المنظمة هي بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا.

5 – الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا ECCAS: أُنشئت عام 1983م، وتضم رواندا وبوروندي والكاميرون وإفريقيا الوسطى وتشاد والكونغو برازافيل وغينيا والجابون وساوتومي وبرنسيب والكونغو الديمقراطية وأنجولا.

6 – الاتحاد الجمركي للجنوب الإفريقي SACU: أُنشئ عام 1969م، ويضم كلاً من جنوب إفريقيا وبوتسوانا وليسوتو وسوازيلاند وناميبيا.

7 – الجماعة الإنمائية لإفريقيا الجنوبية SADC: أُنشئت عام 1979م، وتضم أنجولا وجنوب إفريقيا وبوتسوانا وليسوتو وسوازيلاند وناميبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وموريشيوس وموزمبيق وسيشل وتنزانيا وزامبيا وزيمبابوي ومالاوي.

8 – تجمع دول الساحل والصحراء: أُنشئ عام 1998م، ويضم الجماهيرية الليبية بوركينافاسو ومالي والنيجر وتشاد والسودان وإفريقيا الوسطى وإريتريا وجيبوتي وجامبيا والسنغال ومصر وتونس والمغرب والصومال ونيجيريا وتوجو وبنين وليبيريا.

9 – السوق المشتركة لشرق إفريقيا وجنوبها COMESA: أُنشئت عام 1982م، وتضم مصر والسودان وإثيوبيا وإريتريا وجيبوتي وأوغندا وكينيا ورواندا وبوروندي والكونغو الديمقراطية ومالاوي وسيشل وموريشيوس وجزر القمر ومدغشقر وزامبيا وزيمبابوي وناميبيا وأنجولا وسوازيلاند.

ج – تجمعات سياسية وأمنية, تهدف لتحقيق حد أدنى من التشاور والتنسيق وحل النزاعات:

ولعل من أهم أمثلتها:

1 – اتحاد المغرب العربي UAM: أُنشئ عام 1989م، ويضم ليبيا والجزائر والمملكة المغربية وتونس وموريتانيا.

2 – الهيئة الحكومية للتنمية IGAD: أُنشئت عام 1982م، وتضم السودان وإثيوبيا وإريتريا وجيبوتي وأوغندا والصومال وكينيا، وكلا من مصر وليبيا كمراقبين.

والتنظيمات سالفة الذكر مجرد أمثلة فقط لعشرات التنظيمات القائمة على الساحة الإفريقية؛ فإفريقيا أكثر القارات من حيث تركز مشروعات التكامل وخططه، فما من دولة في القارة غير مشتركة في واحدة على الأقل من التنظيمات الإقليمية، وهو الأمر الذي مثّل أحد معوقات التكامل الإقليمي؛ بفعل تداخل العضوية والالتزامات، والافتقار إلى التنسيق الأفقي بين التنظيمات؛ حيث عملت كل واحدة كجزيرة منعزلة, وهو ما دفع إلى توقيع معاهدة «أبوجا» عام 1990م التي أنشأت (الجماعة الاقتصادية الإفريقية)، وكان من بين أهدافها «النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبتكامل الاقتصاديات الإفريقية لزيادة الاعتماد الاقتصادي على الذات، وتعزيز تنمية داخلية مدعومة ذاتياً» وذلك عبر التنسيق والتوفيق بين سياسات الجماعات الاقتصادية القائمة، والمحتمل قيامها

مستقبلاً؛ بهدف تقوية القيام التدريجي للجماعة وترسيخه, وكان من المقدر اكتمال قيام الجماعة الاقتصادية على ست مراحل تمتد عبر 34 عاماً، وتستند إلى التنظيمات والجماعات الاقتصادية القائمة كأعمدة أساسية للبناء عليه.

وعلى الرغم من تعدد جهود التكامل في إفريقيا؛ فإنها لم تحقق الدور المتوقع في تنمية القارة؛ فإن التجمعات الاقتصادية الإفريقية لم تسهم في زيادة النمو أو حتى التجارة البينية للدول الإفريقية, فقد تضافرت مصالح النخب الحاكمة في أكثر من 50 دولة ذات سيادة من أجل إضعاف فاعلية تلك المشروعات التكاملية عبر إضعاف الفاعل المفترض فيها وهو الدولة, حيث تشير دراسة معظم تجارب التكامل الإقليمي في إفريقيا إلى العديد من حالات عدم تنفيذ الالتزامات المتفق عليها، وخصوصاً تلك المتعلقة بحرية انتقال العمالة، والتعريفة الجمركية الموحَّدة, والعملة الموحَّدة وترتيبات المقاصة... إلخ

ويبدو أن كلاً من «مبادرة النيباد» و «منظمة الاتحاد الإفريقي» ليستا بمنأى عن مثل تلك الانتقادات؛ فـ «النيباد»، في تصور الكثيرين، تتحدث عن الإرادة السياسية الجديدة في ظل الأهداف الإقليمية والقارية من تعاون اقتصادي وتكامل واعتماد متبادل، وتؤكد ضرورة امتلاك الأفارقة المبادرة وإدارتها على أساس من أولويات التنمية الوطنية والإقليمية وخططها، وأن يأخذ القادة الأفارقة المسؤولية المشتركة لتحقيق الأهداف الموضوعة؛ إلا أنها لم توضّح كيف ومن سيقوم بترجمة الخطة إلى الأفعال والمنجزات المطلوبة, كما أنها مفرطة الطموح بشكل يشكك في قابليتها للتطبيق، علاوة على افتقارها لتوصيف واضح للأولويات. أما الاتحاد الإفريقي فالبرغم من التحسينات الطفيفة التي تضمنها ميثاقه, كإنشاء برلمان عموم إفريقيا ومحكمة العدل الإفريقية, فإنه واقعياً لم يتجاوز بعد قيود «منظمة الوحدة الإفريقية»؛ في ظل حقيقة أن الدول الإفريقية بمثالبها هي الفاعل الرئيس فيه.

المطلب الثالث: معوقات التكامل الإقليمي في إفريقيا:

أولاً: المعوقات السياسية:

تُعد المعوقات السياسية أهم المعوقات بوصفها العامل المهيمن على المعوقات أخرى.

ويأتي في مقدمة تلك المعوقات الافتقار إلى الإرادة السياسية وعدم الالتزام السياسي بعملية التكامل من جانب الدول الإفريقية، دليل ذلك إحجام الدول الأعضاء في تنظيمات التكامل الإقليمي عن تنفيذ القرارات الصادرة عن تلك التنظيمات، فعلى الرغم من الخطابات الإفريقية الرسمية حول

أهمية الالتزام بقواعد التكامل الإقليمي من أجل تنمية دول القارة؛ فإن قلة قليلة جداً من الدول المشاركة في برامج التكامل هي التي قامت بإقامة المؤسسات والهياكل المؤسسية اللازمة لتنفيذ مشروعات التكامل.

علاوة على تقاعس الدول الأعضاء في الوفاء بحصصهم المالية للمنظمات التكاملية الإقليمية؛ ولذا لا غرابة في قيام الدول الأعضاء بالتصديق على برامج وبروتوكولات وقرارات، صادرة عن هذا التنظيم أو ذاك من تنظيمات التكامل الإقليمي، دون وجود دراسة لكيفية تطبيقها على المستوى الوطني، أو دراسة تأثيرها على الدول الأعضاء.

ومن بين العقبات السياسية كذلك (الطابع الفوقي) لجهود التكامل الإفريقي, ويُقصد بذلك سيطرة حكومات الدول الأعضاء على عمل المؤسسات الإقليمية, بحيث يكون لممثلي الحكومات الوطنية – وبصفتهم تلك – دور مباشر في اتخاذ القرارات الخاصة بالعملية التكاملية، مما يعني إعلاء السلطات والمصالح الوطنية على المصالح المشتركة للجماعة, وذلك نقيض فلسفة التكامل وأهدافها المنصوص عليها غالباً في اتفاقيات قيام تلك التنظيمات ومواثيقها، ويمكن ملاحظة ذلك الطابع الرسمي لمؤسسات التكامل الإقليمي في إفريقيا بوضوح في ظل هيمنة سلطات مجلس رؤساء الدول والحكومات وصلاحياتهم على ما عداها من مراكز اتخاذ القرار في تلك التنظيمات في غالب الأحيان، وفي ظل غياب كل دور رئيس للمشاركة الشعبية لمواطني الدول الأعضاء في تلك التنظيمات.

ويُعد التمسك الحرفي بالسيادة الوطنية للدول الأعضاء أحد عوائق التقدم في طريق التكامل الاقتصادي، بفعل سعي رئيس كل دولة إلى تعظيم مصالح دولته عند اتخاذ القرارات على المستوى الإقليمي، مع رفض التنازل عن قدر من اختصاصاتهم الوطنية لمصلحة فاعلية التنظيم الإقليمي؛ رغبة في عدم فقدان رقابتهم وهيمنتهم على المستوى الوطني.

كما أن الافتقار إلى الديمقراطية والاستقرار السياسي مثّل عاملاً إضافياً في إضعاف جهود التكامل الإقليمي في إفريقيا, فقلما أولت مساعي التكامل عناية لمبادئ الحكم الجيد، وحقوق الإنسان، والتمكين والمساءلة؛ التي تُعد أسباباً أساسية للصراع، وعدم الأمن، وعدم الاستقرار السياسي في القارة, والتي تؤثر بدورها في مساعي التكامل وثماره.

ثانياً: العقبات القانونية والإدارية:

تُعد قاعدة التوافق الجماعي أهم العقبات الإدارية المؤثرة في جهود التكامل الاقتصادي بين الدول الإفريقية, فبالرغم من أن الهدف من تطبيق هذه القاعدة يتمثل في تفادي الانشقاقات والصراعات الصريحة عند عملية التصويت، بما يكفل التزام الجميع بتطبيق ما يتم التوصل إليه من قرارات, بوصفها صادرة عن الإرادة الجماعية للأعضاء؛ فإن تلك القاعدة قد أسفرت عن مشكلات أساسية عند التطبيق حيث تشير الوقائع إلى أنه في كثير من الأحيان تستغرق المفاوضات المتعلقة بقرارات المنظمة وقتاً وجهداً كبيرين، وتنتهي عادة بقرارات توفيقية – بهدف إرضاء جميع الأطراف – خالية من محتوى ذي قيمة.

وعلى الصعيد نفسه؛ يمثل تردي مستوى البنية الأساسية في كثير من مؤسسات التكامل وأجهزته في الدول الإفريقية أحد المعوقات الأساسية للتكامل الإقليمي بين الدول الإفريقية, حيث تشير بعض الدراسات إلى عقبات من قبيل انقطاع التيار الكهربائي, وعدم توافر التجهيزات والمعدات والأدوات المكتبية اللازمة، وقلّة أو عدم توافر وسائل النقل والاتصال الجيدة بين مؤسسات الجماعة، بالإضافة إلى نقص الكوادر الفنية وضعف الموجود منها؛ في ظل انتشار المحسوبية والوساطة في تعيين الكادر العامل بأجهزة المنظمات الإقليمية، وفي ظل شغل هذه الوظائف بناء على التوزيع الجغرافي للدول الأعضاء، ويزداد الأمر تعقيداً في ظل غياب الإحصائيات والمعلومات اللازمة لدعم عمليات التكامل الإقليمي، حيث يرى الكثيرون أن غياب البيانات الأساسية عن إمكانيات الدول الإفريقية واحتياجاتها؛ يعد أحد أهم المعوقات في مسيرة التكامل بين الدول الإفريقية, وهو ما تتفاقم خطورته في ظل ما سبق ذكره من غياب سلطة عليا فوق وطنية تعمل على تنظيم العملية التكاملية وإدارتها على المستويين الوطني والإقليمي.

ثالثاً: المعوقات الاقتصادية:

يأتي في مقدمة المعوقات الاقتصادية للتكامل بين الدول الإفريقية عدم ملاءمة نموذج التكامل المتبع؛ فالعديد من التجمعات الاقتصادية في القارة قد تمت صياغتها على شاكلة النموذج الأوروبي المستند إلى قاعدة: «دعه يعمل دعه يمر»، والتركيز غير المحدود على تحرير التجارة الإقليمية.

وفي حين يبدو النموذج مناسباً للبلدان الصناعية؛ فإنه يسبب العديد من المشكلات للتجمعات الاقتصادية الإقليمية للدول النامية؛ حيث لا اعتماد ولا تعاون بين الدول في ظل الحواجز الكبيرة في مجال النقل والاتصالات، وفي ظل الاختلافات الواضحة بين الدول في مستوى التنمية وتشابه

هياكل الإنتاج في الدول الإفريقية والتي تكاد تنحصر في إنتاج السلع الأولية, وهو ما يؤدي إلى التنافس والاستقطاب بينها.

ويُعد فقر البنى التحتية الأساسية, كالطرق والاتصالات والطاقة الكهربائية, عقبات اقتصادية إضافية تؤدي إلى تكاليف إضافية تُضعف حجم التجارة, فالافتقار إلى وسائل النقل الكافية والملائمة يؤدي إلى وجود إعاقة طبيعية أمام دخول منتجات كل دولة إفريقية إلى أسواق الدول الأخرى، وبالمثل فإن ضعف وسائل الاتصال وعدم توافر المعلومات في الوقت المناسب يؤثر في سرعة اتخاذ القرارات الخاصة بعمليات التبادل وكفاءتها، والتفاعل بين الدول الأعضاء في عملية التكامل.

وعلى الصعيد نفسه؛ تؤثر بعض أبعاد السياسات النقدية والمالية في مختلف البلدان في التكامل الإقليمي، ويدخل في ذلك المغالاة في معدلات سعر الصرف، كما أن اختلاف السياسات المالية تقود إلى اهتزاز الأسعار واضطرابها, وهو ما يؤثر في مناخ الاستثمار.

ومن العوامل الأخرى في هذا الصدد قلة عدد المشروعات الخاصة، وصغر حجمها، والافتقار إلى التكامل بينها, حيث تتسم العلاقة بالتنافسية بين منتجات البلدان الإفريقية التي يتخصص معظمها في المواد الأولية التي يبيعونها للبلدان الصناعية.

وتُعد مشكلة توزيع عوائد التكامل واحدة من أخطر معوقات التكامل الاقتصادي بين الدول الإفريقية, فإذا كان التكامل الاقتصادي يحقق العديد من المكاسب الإنمائية للأعضاء كلهم؛ فإن ذلك لا يعني بالضرورة استفادة الجميع بالقدر نفسه؛ فتوزيع عوائد التكامل الإقليمي لا يكون على أساس العدالة بين الأعضاء, وهو ما لا يشجع البلدان الأقل استفادة على العمل بجدية في إطار التكامل, بل يؤدي إلى الامتناع عن تنفيذ التزاماتها في نطاق التكامل الإقليمي؛ نظراً لشعورها بالظلم لاستنزاف مواردها لمصلحة غيرها، وهو ما يقتضي تعويض الدول التي تخسر من جرّاء العملية التكاملية, على أن هذه العملية (توزيع العوائد والتعويض) في حد ذاتها تمثل عقبة أساسية في سبيل التكامل؛ في ظل اختلاف تقديرات كل من الدول المستفيدة والدول المتضررة لأسس توزيع عوائد التكامل ومعاييره، والتعويض عما قد يسببه من أضرار.

وللفساد بأنماطه المختلفة دور أساسي في التأثير في مساعي التكامل الإقليمي في إفريقيا؛ ففي ظل حقيقة أنه في مختلف محاولات التكامل الإقليمي كانت التحركات والمبادلات النقدية وتبادل الأفراد أكثر أهمية من تبادل السلع, وفى الأخيرة كانت تجارة الترانزيت وإعادة التصدير أكثر أهمية

وثقلاً من التجارة في المنتجات المحلية، وحقيقة أن التجارة مع دول العالم تُعد مصدراً أساسياً للضرائب والدخول التي تصب في مصلحة فئة من الفاعلين الاقتصاديين الرسميين غالباً ما يهيمنون على التجمعات الاقتصادية الإقليمية، وغالباً ما يجنون ثروات من تحرير التجارة الخارجية, وينصبّ اهتمامهم الأساسي على حماية مصالحهم الخاصة ومد نطاقها، ويسهل تصور قيام شبكة مصالح تضم أولئك الأفراد, وأنهم سوف يعمدون إلى معارضة القيام بأي استثمارات جادة في الإنتاج المحلي تكون لها ثمارها في الأمد البعيد، وسيكونون أميل إلى منح الأولوية للتجارة الخارجية.

ويرى بعض الباحثين أن إخفاق تجارب التنمية بصفة عامة, ومن بينها تجارب التكامل في إفريقيا, يرجع إلى التبعية الخارجية للاقتصاديات الإفريقية, فمن أجل الحفاظ على الكيانات الوطنية الصغيرة عمد زعماء الدول الجديدة إلى تدعيم روابطهم مع القوى الدولية المهيمنة, ولذا فإن إفريقيا حتى اليوم – تعتمد على أوروبا في جانبها الأكبر من معاملاتها الاقتصادية الخارجية.

ولعل من أبرز مظاهر هذه التبعية علاقة فرنسا بالدول الفرانكفونية في غرب إفريقيا، والتي ظهرت جلية في تشجيع فرنسا قيام الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا «سياو» لتضم الدول الفرانكوفونية دون غيرها من دول الإقليم، ومساندتها لهذه الجماعة في وضع خطط وبرامج تكاملية وتنفيذها لخدمة المصالح الفرنسية، وكذا قيام الدول الفرانكفونية في غرب إفريقيا بتثبيت عملتها للفرنك الفرنسي؛ وهو الأمر الذي مثّل عقبة أمام تطور مساعي التكامل بين دول الإقليم كلها.

ومع افتقار المنتجات الإفريقية إلى التنويع والنزوع إلى الاحتكار؛ فإن النتيجة المنطقية هي مزيد من ترسيخ واقع الضعف والتبعية والتهميش.

وقد كانت الشركات متعددة الجنسية إحدى أدوات تكريس التبعية، حيث أدى وجود هذه الشركات في الدول الإفريقية إلى صعوبة منافسة المشروعات المحلية والإقليمية لها؛ في ظل احتكار هذه الشركات لعنصري التكنولوجيا ورأس المال، ومساندة أبناء الطبقة والنخبة الحاكمة في الدول الإفريقية لنشاط هذه الشركات، بوصفهم في كثير من الحالات وكلاء لهذه الشركات في دولهم.

وعلى الرغم من اعتقاد بعضهم أن من مصلحة هذه الشركات دعم عملية التكامل الاقتصادي بين دول القارة، لما يترتب عليه من وجود أسواق واسعة أمام منتجاتها, وما يعنيه ذلك من مزيد من الأرباح الاحتكارية؛ فإنه – مع إدراك حقيقة أن قيام التكامل الإقليمي قد يؤثر سلباً في استراتيجية الشركات متعددة الجنسية؛ من خلال زيادة القوة التفاوضية للدول الإقليمية في مواجهة هذه الشركات

– كان حرص الشركات متعددة الجنسية في إفريقيا على تعميق تبعية اندماج اقتصاديات دول القارة في السوق الرأسمالية الدولية أكثر منه فيما بين الدول الإفريقية.

خاتمة: حول مستقبل جهود التكامل في إفريقيا:

يمكن القول إن نجاح التكامل الإقليمي في المقام الأول يعتمد بدرجة كبيرة على الاستقرار السياسي والاقتصادي في الدول الإفريقية، وهو ما يقود إلى ضرورة علاج أزمة الدولة في إفريقيا؛ ذلك أن نظام الدولة ما زال هو الفاعل الرئيس في التفاعلات الدولية، سياسياً واقتصادياً على السواء، كما أنه يظل العامل الرئيس في التنمية الوطنية, فالدولة القوية هي الوحيدة القادرة على وضع البلاد على خريطة الاقتصاد السياسي العالمي، وعلى الدخول بنجاح في المساومة الجادة مع مختلف الفاعلين الاقتصاديين المختلفين داخلياً وخارجياً، وعلى القادة الأفارقة الاعتراف بهذه الحقيقة وابتكار آليات وتنظيمات جديدة أكبر من الناحية المادية والمؤسسية من الدول الوطنية الفردية القائمة، تمكنها من تحقيق مصالح القارة, ومن الدفاع عن مصالح شعوب القارة في الاقتصاد السياسي الدولي؛ وبلورة منظور تنموي مستقل يقود القارة قُدماً.[70]

وعلى الصعيد المؤسسي؛ يقتضي نجاح جهود التكامل ضرورة التناغم بين السياسات الوطنية والمؤسسات الإقليمية, وتبادل المعلومات والبيانات بشفافية، والالتزام بالقواعد والضوابط, والتشاور قبل اتخاذ القرارات واحترامها وتنفيذها بعد صدورها، وحل التعارض والازدواجية بين الأبنية والمؤسسات العاملة في تلك المجالات، وهو ما قد يعني إعادة تعديل المؤسسات القائمة على المستويين الإقليمي والوطني, فالقارة لا تستطيع أن تتحمل تعدد التجمعات الإقليمية وتداخلها، مع تضارب أهدافها وعضويتها, وتتطلب الرشادة قرارات سياسية على أعلى المستويات، وهو ما ينبغي أن يكون في مقدمة الأولويات الواجب التصدي لها من جانب مؤتمر رؤساء الدول والحكومات للاتحاد الإفريقي.

ويمكن إعطاء أولوية للمناطق الحدودية كمناطق تكامل؛ على نحو لا يحقق فقط الاستقرار الإقليمي؛ بل يُسفر كذلك عن قيام شبكات رسمية وغير رسمية للتجارة في السلع والخدمات والأفراد ورأس المال في المناطق المعنية, فعملية التكامل – كما في أي عمليات أخرى – تحتمل المكسب والخسارة، ولذا فمن الضروري توقع المكاسب والخسائر والعمل على التوزيع العادل للأرباح والتكاليف.

---

[70] حول هذه التساؤلات و طبيعتها أنظر : حاد، عماد.- اتجاهات التكامل الإقليمي في آسيا .- بحث مقدم إلى مؤتمر أثر التحولات العالمية على آسيا .- القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الإقتصاد، جامعة القاهرة، 17-18 ديسمبر 1996

وبصفة عامة؛ فإن نجاح عملية التكامل الإقليمي يقتضي منح مزيد من الاهتمام بالدول والأقاليم الأقل نمواً عبر تنفيذ مشروعات تنموية بهذه المناطق، تنعكس آثارها الإيجابية ليس على تلك الدول والأقاليم فحسب، بل تنعكس كذلك على الدول الأخرى الأعضاء في العملية التكاملية وعلى العملية نفسها, ففيما يتصل بالعملية التكاملية؛ فإن استفادة الدول الأقل نمواً من مشروعات التكامل سوف يزيد من التزامها بالعملية التكاملية، كما أن نهوض اقتصاديات تلك الدول الأقل نمواً سوف ينعكس إيجابياً على الدول الأكثر نمواً من خلال اتساع السوق التكاملي أمام منتجات تلك الأخيرة.

وعلاوة على تعزيز تحرير التجارة البينية؛ لا بد أن يحظى التكامل الإفريقي بأولوية في مجال تكامل الإنتاج وعناصر الإنتاج، وتنمية البنية التحتية وتنسيق السياسات والبرامج الاقتصادية الأساسية, فخطط التكامل الناجح تتطلب درجة عالية من التعاون والثقة بين الشركاء؛ وبغير الثقة في الجيران والشركاء من المستحيل وضع مشاريع لتوحيد الشعوب والدول المختلفة، والتخلص من التبعية الخارجية.

من الأهمية بمكان المساعدة في إيجاد نواة أساسية من الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين على المستوى الإقليمي؛ بما يعنيه ذلك من ضرورة وجود كيانات اقتصادية حدودية، وتطويرها والحفاظ عليها، وإقامة أبنية وطنية تشجّع ظهور فاعلين اجتماعيين ذوي مشروعات ناجحة وداعمة للتكامل؛ من ذلك قيام رجال الأعمال، العاملين في نطاق التكامل الإقليمي، ببناء شبكات اتصال وتنظيم جماعات ضغط قوية للدفاع عن مصالحهم بطريقة أفضل, على نحو ما تشير إليه خبرة القطاع الخاص والإيكواس (ECOWAS)في غرب إفريقيا, وما حققه الجانبان من مشروعات في مجالات مختلفة؛ تؤكد قدرة القطاع الخاص على المساهمة في عملية التكامل الإقليمي بفاعلية.

وبالنظر إلى احتياج التكامل الإقليمي لأسواق تنافسية تقوم في جوهرها على حرية انتقال عناصر الإنتاج والارتقاء برأس المال البشري؛ فإن الأمر يحتاج إلى مزيد من الاستثمار في الموارد البشرية, وهو ما يعني مكافحة الفقر والأمية والأمراض المزمنة, ورفع كفاءة الإدارة عبر التدريب, ومنح عناية لمجالي التعليم والصحة على المستويين الوطني والإقليمي.

وعليه؛ فإن حركة التكامل الإقليمي في إفريقيا تتطلب جهداً جهيداً يسعى إلى تحقيق غاياته, والتغلب على المعوقات سالفة البيان، في ظل إطار من الاعتراف بالاختلافات اللغوية والإثنية والاجتماعية واحترامها.

التجربة التكاملية لاتحاد المغرب العربي

مقدمة

اعتادت الأدبيات العربية المتخصصة في العمل العربي المشترك على نوع من التحليل الافتراضي بمعنى أنها تتحدث عن هذا الأخير وكأنه بنى إقليمية قائمة ومجسدة على أرض الواقع. والحقيقة أن مؤسسات العمل المشترك بقيت حبراً على ورق مما جعل هذه الأدبيات يغلب عليها الطابع الأيدلوجي وتعداد المقومات العربية الخاصة أو القواسم المشتركة, وتتحدث عن العالم العربي وكأنه وحدة سياسية منسجمة لها نفس المصالح، وبالتالي ابتعدت هذه الأدبيات عن واقع تطبعه سلوكيات دولتية تحكمها اعتبارات وطنية محضة[71].

السياق التاريخي:

على عكس التجمعات الإقليمية العربية الأخرى مثل مجلس التعاون الخليجي الذي كان وليد هواجس سياسية وأمنية حديثة جداً، فإن الوعي الإقليمي بوحدة المغرب العربي بدأ يتبلور في إطار الحركات الوطنية المغاربية منذ مطلع القرن العشرين عندما بدأ مفهوم المغرب العربي يتكوّن سياسياً، إذ دأبت حركات التحرر في تونس والجزائر والمغرب على التأكيد على البعد المغاربي لما بعد الاستقلال.

وعلى عكس الحركات الوطنية العربية في المشرق التي اتخذت بعداً قومياً حيث نادت بتأسيس الدولة العربية الموحدة دولة الاستقلال، تميزت الحركات الوطنية في المغرب العربي ببعدها الوطني أولاً ثم الإقليمي المغاربي ثانياً. وهذا ما يفسر غياب الصراع بين "الدولة القطرية" والقومية، إذ لم تعرف الدول المغاربية ذلك الهجوم على "الدولة القطرية"، وحتى هذا التعبير لا أثر له في الأدبيات المغاربية التي تتحدث عن الدولة الوطنية، وعليه فبناء المغرب العربي لم يوضع إطلاقاً قبل بناء الدولة الوطنية مما حال دون أي صراع أيدلوجي بين التوجهات المحلية (الوطنية) والإقليمية (المغاربية)، على عكس ما حدث في المشرق.

[71] النجار، أحمد السيد .- التعاون العربي ابيني مع الدول النامية في بيئة متغيرة .- بحث غير منشور مقدم إلى ندوة النظام الدولي الجديد و تحديات العالم .- القاهرة، مركز الدراسات الحضارية، 1994.-

واستمر تبلور مفهوم المغرب العربي كوحدة إقليمية خلال العقود المتتالية، وكانت إحدى مراحله التأسيسية مؤتمر المغرب العربي الذي انعقد بالقاهرة في 1947. لكن السنة التاريخية تبقى عام 1958 لأهميتها بالنسبة للوعي السياسي المغاربي، حيث انعقد مؤتمر طنجة يوم 26 أفريل1958 بالمغرب والذي ضم ممثلين عن حزب الاستقلال المغربي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية وحزب الدستور التونسي.

عقد هذا المؤتمر بعد استقلال المغرب وتونس في حين كانت الثورة الجزائرية لا تزال متواصلة. ويعتبر المؤتمر بداية التأريخ للمشروع الإقليمي المغاربي, خاصة أن قضية توحيد الجهود في مواجهة السوق الأوروبية المشتركة الناشئة كانت من بين القضايا التي تطرق إليها المؤتمر الذي يعبر عن وعي سياسي يفوق بكثير من حيث الرؤية الإستراتيجية.

لم يتحقق حلم زعماء الحركات الوطنية المغاربية، فما إن استقلت الدول المغاربية حتى بدأت الخلافات السياسية لاسيما بسبب الخلافات الحدودية. ودخلت المغرب والجزائر في "حرب الرمال" (أكتوبر 1963) بسبب مطالب ترابية مغاربية على حساب الجزائر. ولكن هذه الحرب لم تمنع الدول المغاربية من محاولة إرساء قواعد للتعاون الإقليمي، فقد أنشئ المجلس الاستشاري المغاربي الدائم عام 1964 بين الجزائر والمغرب وتونس، والذي يعتبر أول مشروع ملموس للتعاون الإقليمي مغارباً. وكانت أهم أهدافه: تنسيق السياسات الاقتصادية والجمركية، وضمان حرية تنقل البضائع الصناعية، وتنسيق السياسات في مواجهة الشركاء التجاريين لاسيما السوق الأوروبية المشتركة. والتحقت ليبيا بهذا المجلس ثم تلتها موريتانيا، ليصبح أول بنية إقليمية جمعت دول المغرب العربي الخمس.

لكن هذه التجربة الأولى في البناء الإقليمي المغاربي سرعان ما أجهضت من جراء الخلافات السياسية بين الدول المغاربية وأجواء الحرب الباردة والصراع العربي الإسرائيلي والصراعات العربية العربية (الجزائر في المعسكر التقدمي والمغرب في المعسكر المحافظ) التي ألقت بظلالها على العلاقات البينية المغاربية.

وشهد مطلع السبعينات نوعاً من التحسن في العلاقات المغاربية لاسيما الجزائرية المغربية مما أسهم في حل الخلافات الحدودية, حيث وقعت الجزائر مثلاً اتفاقاً مع تونس في فيفري 1970

وآخر مع المغرب في جوان 1972 لكن الرباط لم تصادق عليه إلا في عام 1989. ولكن هذا الانفراج في العلاقات المغربية سرعان ما غمره التوتر السياسي من جديد بين الجزائر والمغرب والذي ازداد حدة مع انفجار أزمة الصحراء الغربية عام 1974 وتدعيم الجزائر لجبهة البوليساريو رداً على الاتفاق الثلاثي بين إسبانيا والمغرب وموريتانيا والذي قسم بموجبه إقليم الصحراء الغربية بين المغرب وموريتانيا،[72] فكان أن توقف العمل المغاربي المتعدد الأطراف في حين تواصل التعاون الثنائي بدرجة متدنية. هذا التوتر أدى إلى الاتفاق في الدورة الثانية عشرة للمجلس المغاربي على تعليق نشاطه إلى أجل غير مسمى، ومنذ ذلك الحين أصبحت أزمة الصحراء الغربية أحد المحددات الرئيسية للعلاقات المغاربية.

تأسيس اتحاد المغرب العربي:

بعد توتر شديد في العلاقات الجزائرية المغربية شرع البلدان في التقارب بينهما والذي دُشن بقمة العقيد لطفي (بلدة على الحدود المغربية) جمعت الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد بالعاهل المغربي الحسن الثاني يوم 26 فيفري1983. وبعد أقل من شهر من انعقاد هذه القمة وبالتحديد في 19 مارس وقعت الجزائر "معاهدة الإخاء والوفاق" مع تونس والتي انضمت إليها موريتانيا في 13 ديسمبر 1983. ورغم تأكيدهما أن هذه المعاهدة ركيزة لبناء المغرب العربي الكبير فإن المغرب وليبيا اعتبراها حلفا ضدهما ومحاولة جزائرية لعزلهما إقليميا. وكرد فعل قررت طرابلس والرباط تشكيل حلف بينهما لمواجهة المعاهدة الجزائرية التونسية، فوقّع الطرفان يوم 13 أوت 1984 اتفاقا في وجدة (مدينة مغربية على الحدود مع الجزائر) أسستا بموجبه "اتحاد الدول العربي الأفريقي".

إستراتيجية المغرب من خلال هذا الحلف كانت مزدوجة الهدف: الرد على التحرك الجزائري ووقف الدعم الليبي للصحراء الغربية بتحييد طرابلس في هذه النزاع. أما ليبيا فكانت تسعى لئلا تُقصى من سياسة المحاور المغاربية وتضمن عدم تدخل المغرب في نزاعها مع تشاد (الرباط كانت هددت طرابلس بدعم نجامينا إن لم تتوقف عن مساندتها للصحراء الغربية). والجزائر بدورها رأت في الاتفاق المغربي الليبي تحالفاً ضدها، ويبدو أنها كانت تتخوف من تقارب عسكري بين جاريها

[72] النجار، أحمد السيد .- التعاون العربي ابيني مع الدول النامية في بيئة متغيرة .- مرجع سابق

الغربي والشرقي مما قد يهدد أمنها القومي، خاصة أن المادة 12 من اتفاق وجدة المغربي الليبي تنص على أن أي عدوان على أحدهما هو عدوان على الآخر.[73]

من التقليد في العلاقات العربية العربية أن تمر بين عشية وضحاها من حالة عداء شديد إلى مشاريع تكاملية سريعة والعكس صحيح، فكان أن أفقد التسرع جدية المشاريع الإقليمية العربية "

وكانت مشاركة الحسن الثاني في القمة العربية التي عقدت بالجزائر في سنة 1988 رمزاً قوياً للمصالحة الجزائرية المغربية لدرجة أن هذه المصالحة كادت تصرف الاهتمام والدعم عن الانتفاضة الفلسطينية. وهكذا بدأت مرحلة جديدة في العلاقات المغاربية، وتطرق قادة الدول المغاربة الخمس في قمة زرالدة في جوان 1988 –وهي أول قمة مغاربية في التاريخ بصفة رسمية– إلى مبدأ إنشاء اتحاد مغاربي وتم الاتفاق على إنشاء خمس لجان، إلا أن أحداث أكتوبر 1988 تسببت في إرجاء القمة المغاربية التي كانت مقررة خلال نفس العام.

والملاحظ أن المدة الزمنية التي فصلت تاريخ عودة العلاقات الجزائرية المغاربية عن قمة زرالدة التي تقرر فيها إنشاء بنية إقليمية مغاربية مدة قصيرة جداً، مما يدل على التسرع الكبير في إنشاء الاتحاد المغاربي، وهذا طبعاً تقليد في العلاقات العربية العربية التي تمر بين عشية وضحاها من حالة عداء شديد إلى مشاريع تكاملية سريعة والعكس صحيح، فكان أن أفقد هذا التسرع جدية المشاريع الإقليمية العربية.

واجتمع قادة دول المغرب العربي الخمس في مراكش يوم 17 فيفري1989 وأعلنوا إنشاء "اتحاد المغرب العربي"، وتميزت معاهدة مراكش المؤسسة لهذا الاتحاد بعمومية أهدافها إذ لم يُشر مثلاً في نصوص المادتين الثانية والثالثة المتعلقة بأهداف الاتحاد إلى وحدة جمركية أو اقتصادية، وإنما اقتصر نص المعاهدة على عبارات عامة حول التعاون الاقتصادي والسياسة المشتركة.

[73] النجار، أحمد السيد .- التعاون العربي ابيني مع الدول النامية في بيئة متغيرة .- بحث غير منشور مقدم إلى ندوة النظام الدولي الجديد و تحديات العالم .- القاهرة، مركز الدراسات الحضارية، 1994.-

والنقطة الأخرى التي تثير الانتباه في هذه المعاهدة هي عدم تحديدها لمفهوم المغرب العربي ولا حدوده الجغرافية، بل إن صفة "العربية" لم تعتبر ميزة خاصة أو معيار قبول أو رفض عضوية دول أخرى، فتنص المادة السابعة من المعاهدة على أن "للدول الأخرى المنتمية إلى الأمة العربية أو إلى المجموعة الأفريقية أن تنضم إلى هذه المعاهدة إذا قبلت الدول الأعضاء".

هذا الطغيان في منطق السيادة والتواضع في الأهداف الاقتصادية يجعلان معاهدة اتحاد المغرب بعيدة عن مشروع تكامل إقليمي، إذ طغى العامل السياسي في إنشاء اتحاد المغرب العربي على الجانب الاقتصادي. والغريب أن الأدبيات المغاربية المتخصصة تتحدث عن اتحاد المغرب العربي وضرورات تنشيطه وكأنه بنية إقليمية رفيعة المستوى في مجال التكامل.

وتقرر حسب المادة الخامسة من المعاهدة عقد مجلس الرئاسة المغاربية في دورات عادية مرة كل سنة بالإضافة إلى دورات غير عادية إن اقتضت الضرورة. وعقدت منذ القمة التأسيسية (مراكش 1989) ست دورات على مستوى الرئاسة كانت الأولى في تونس ثم الجزائر ورأس لانوف في ليبيا فالدار البيضاء فنواكشوط، وأخيرا تونس في أفريل1994. أما الدورة السابعة المزمع عقدها في الجزائر فلم يكتب لها الانعقاد بسبب الخلافات الجزائرية المغربية.

أما دورات الاتحاد اللاحقة لاسيما رأس لانوف (ليبيا 1991) ونواكشوط (1992) فقد أكدت ضرورة اتخاذ التدابير العملية اللازمة لتنفيذ مختلف الاتفاقات في سبيل إقامة منطقة تجارة حرة مغاربية، وذلك قبل مدة لا تتجاوز عشر سنوات. غير أنه لم يتم تجسيد شيء على أرض الواقع.

تعثر اتحاد المغرب العربي:

بعد أكثر من ست سنوات على تجميد مؤسسات اتحاد المغرب العربي بطلب من الرباط، تمكنت الدول الأعضاء من إعادة إحيائه بانعقاد اجتماع في الجزائر يومي 18 و19 مارس 2001 ضم وزراء خارجية دول الاتحاد باستثناء المغرب الذي أوفد إلى العاصمة الجزائرية وزير الدولة للخارجية والتعاون الطيّب الفاسي الفهري بدلا من وزير الخارجية محمد بن عيسى. وجدد الفهري رفض بلاده وضع ملف الصحراء الغربية جانباً والتفرغ لبناء المغرب العربي، حسب اقتراح قدمته الجزائر. وقضية الصحراء الغربية لم تكن منذ إنشاء اتحاد المغرب العربي ضمن جدول

الاجتماعات المغاربية، إلا أنها ألقت بظلالها على هذا اللقاء رغم تأكيد الأطراف أن هذه القضية في يد الأمم المتحدة.

وأشارت بعض المصادر الجزائرية إلى أن المشاركة المغربية في اجتماع الجزائر بمستوى منخفض تهدف إلى "الضغط على الجزائر لقبول تسوية ثنائية لا تراعي حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره"، ولهذا فالجزائر ستسعى لأن يتبنى الوزراء في اجتماعهم تعديلات تضع حداً لتداخل "العلاقات الثنائية مع المصالح الإقليمية لهذه الدول"[74].

إوبغض النظر عن مستواها فإن مشاركة المغرب في الاجتماع الجزائري تعد تغيراً في سياسته تجاه الاتحاد المغاربي وربما تعكس قبوله بمناقشة بعض الملفات مع الجزائر دون إقحام قضية الصحراء الغربية في كل التفاصيل والمناسبات، خاصة أن المغرب جمد عضويته في الاتحاد بحجة موقف الجزائر المناوئ لمصالحه فيما يخص قضية الصحراء، لكن ها هو يعود إلى مؤسسات الاتحاد دون أن تغير الجزائر موقفها من هذه القضية. ويبدو أن تونس وليبيا تصران على ضرورة تنشيط مؤسسات الاتحاد، ذلك أن تجميده يضر بمصالح الدول الأعضاء ولن يحل نزاع الصحراء الغربية.

لم يحدد الوزراء في اجتماعهم تاريخاً لانعقاد قمة مغاربية واكتفوا بتأكيد العمل على تنشيط مختلف مؤسسات الاتحاد بما فيها اجتماع قمة يسعى بعض الأطراف لعقدها قبل نهاية عام 2001. أما فيما يتعلق بانضمام مصر إلى الاتحاد فقد أشار بلخادم إلى أن هذه الأخيرة قدمت طلبا بهذا الخصوص وقد أحيل إلى الهيئة القانونية للنظر فيه. يبدو أن بعض أعضاء الاتحاد مثل تونس تفضل تنشيط مؤسسات اتحاد المغرب العربي قبل انضمام مصر إليه، لكنه لم يتم الاتفاق على جدول زمني للقمة المغاربية التي طال انتظارها منذ عام 1995.

إذن.. كان من المقرر أن تنظم قمم الاتحاد بصفة دورية كل سنة، لكن لم تعقد أي قمة منذ قمة تونس عام 1994. والحقيقة أن شلل الاتحاد بدأ قبل قرار المغرب تجميد مؤسساته، إذ رفضت ليبيا في 1995 تسلم رئاسة الاتحاد احتجاجاً على تقيد الدول المغاربية بالحظر الدولي المفروض

[74] النجار، أحمد السيد .- التعاون العربي ابيني مع الدول النامية في بيئة متغيرة .- بحث غير منشور مقدم إلى ندوة النظام الدولي الجديد و تحديات العالم .- القاهرة، مركز الدراسات الحضارية، 1994.-

عليها، فعادت رئاسته إلى الجزائر. وجاءت الأزمة المغربية الجزائرية في عام 1995/1994 لتشل مؤسسات هذا الكيان الإقليمي المحتضر أصلاً عندما جمد المغرب رسميا عضويته احتجاجا على ما اسماه بالسياسة الجزائرية المناوئة لمصالحه (الصحراء الغربية). وهذه الأزمة تظهر مدى هشاشة البنية الإقليمية المغاربية، إذ رجعت المنطقة إلى نقطة البداية وجو التوتر من جديد.

معوقات العمل المغاربي المشترك

كان من المقرر أن تنظم قمم الاتحاد بصفة دورية كل سنة، لكن لم يعقد أي اجتماع منذ قمة تونس عام 1994.

غلبة الهاجس السياسي:

الأزمة الجزائرية المغربية تعكس مدى ضعف الاتحاد المغاربي وعجزه سياسياً واقتصادياً، وقضية الصحراء الغربية كانت موجودة قبل تشكيله لكن ذلك لم يجعلها عائقاً أمام عمل هذا الاتحاد. وهنا نتساءل عن قيمة الاتحاد المغاربي والحاجة إليه أو الأسباب الداعية إلى تأسيسه.

ومن المعلوم أن الاتحاد تم إنشاؤه لتطوير التعاون الإقليمي ومواجهة أوروبا الشريك الرئيسي لبلدان المغرب العربي، ومواكبة عصر التكتلات الإقليمية في العالم، إلا أن هذه الهواجس لا سيما الأساسية منها –أي العامل الاقتصادي (العلاقة مع أوروبا)– تبدو غير كافية لضمان السير العادي لمؤسسات الاتحاد المغاربي.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الهاجس الاقتصادي مازال يلعب دوراً هامشياً في تحديد العلاقات العربية العربية عموماً، في حين يبقى الهاجس الأمني عاملاً مستقلاً. فمثلاً كان الهاجس الأمني وراء تأسيس وصمود مجلس التعاون الخليجي أمام كل الزوابع الداخلية (فيما بين أعضاء المجلس) والإقليمية، في حين أبدى اتحاد المغرب العربي عجزاً فادحاً في مقاومة الهزات السياسية لكونه تأسس على أساس سياسي دون هاجس أمني، مما جعل التمسك به من قبل مختلف أعضائه يبقى ضعيفاً رغم عولمة الاقتصاد وتعدد وتصلب عود التكتلات الاقتصادية الدولية.

ويبدو أن التجمعات الإقليمية العربية جاءت للحفاظ على الأنظمة القائمة وليس للتعاون بين الدول، إذ يبدو الانخراط فيها يهدف أساساً إلى وقف الحملات الإعلامية وعدم استقبال معارضة النظام في البلد المجاور لا أكثر. كما يبدو أن تعود الأنظمة العربية على تحسين الجزء الظاهر من سلطتها التسلطية بتجميل مؤسساتها (تعددية الواجهة) امتد إلى العمل المشترك، فتزودت هذه الأنظمة بمؤسسات إقليمية تعطيها الانطباع بأنها دخلت عصر التكتلات الدولية وزمن العولمة.

وهكذا تنفرد التجارب التكاملية العربية بثقل الخطاب وبؤس الواقع، إذ رغم تأكيد الدول الأعضاء على أن الاتحاد المغاربي يبقى "خياراً إستراتيجياً" فإنها تتصرف على العكس من ذلك تماما, فسلوكها السياسي لا يزال حبيس الرؤى القطرية الضيقة وتصورات السيادة التقليدية التي تجاوزها الزمن.

المعوقات المؤسساتية:

يتميز اتحاد المغرب العربي بتعدد معوقاته المؤسساتية الناجمة عن الطبيعة المتخلفة للمعاهدة المؤسسة له مما جعله عرضة لأي خلاف سياسي بين الدول الأعضاء، إذ يبدو جلياً أن الريبة فيما بين الدول الأعضاء جعلتها تتوخى الحذر كما أن عقدة السيادة حالت دون رقي هذه المعاهدة إلى مستوى مشروع تكاملي إقليمي. ولعل الدليل على هذه الريبة المتبادلة وعقدة السيادة وأيضاً غياب الرؤية الإستراتيجية والخبرة في مجال التكامل الإقليمي تكمن في تبني قاعدة الإجماع في اتخاذ القرارات (المادة السادسة).

وتعلم الدول المؤسسة لاتحاد المغرب العربي جيداً بحكم عضويتها في الجامعة العربية أن مبدأ الإجماع عطل الجامعة وحولها إلى جسد بلا روح، إلا أنها أقرته في النص التأسيسي للاتحاد المغاربي. وما زاد من تعقيد الأمور هو تبني المعاهدة شرط موافقة كل الأعضاء على أي اقتراح تعديل أحكام هذه المعاهدة (المادة الثامنة عشرة)، وسنرى فيما بعد أن الدول المغاربية أدركت مدى عقم هذا المبدأ وحاولت تصويب الأمور لتنشيط الاتحاد.

كما أن أحكام معاهدة مراكش تشترط موافقة وتوقيع كل الدول الأعضاء لتنفيذ اتفاقية وقع عليها، فكان أن عطلت هذه الآلية العمل المغاربي المشترك، فمن بين 37 اتفاقية وقعت في إطار اتحاد المغرب العربي صادقت الجزائر على 29 وصادقت تونس على 27 وصادقت ليبيا على أقل من

ذلك في حين لم يصادق المغرب إلا على خمس اتفاقيات فقط. وعليه لم تدخل حيز التنفيذ إلا تلك الاتفاقيات الخمس. ولذا تقترح دول مثل الجزائر تعديل هذه الآلية بطريقة تسمح بتنفيذ الاتفاقيات بمجرد تصديق غالبية الدول عليها. وقد درس الوزراء في اجتماعهم في مارس/آذار 2001 في الجزائر اقتراح تعديل المعاهدة المؤسسة واستبدال مبدأ الأغلبية في اتخاذ القرارات بقاعدة الإجماع، .ولكن هذه القضية أحيلت إلى لجنة فنية للبحث فيها في انتظار انعقاد قمة مغاربية

معوقات تطبيع العلاقات الجزائرية المغربية

تعد معوقات تطبيع العلاقات الجزائرية المغربية أهم وأبرز معوقات العمل المغاربي المشترك، إذ من غير الممكن بناء المغرب العربي بدون الجزائر أو بدون المغرب بحكم ثقلهما السياسي والاقتصادي فهما الفاعلان الأكثر نفوذاً في المنطقة. وعليه فمعوقات التطبيع الجزائري المغربي أصبحت عملياً معوقات العمل المغاربي المشترك، وهذه المعوقات الثنائية ذات الثقل المتعدد الأطراف يمكن أن تلخص في النقاط التالية: الخلاف حول إعادة فتح الحدود، ونزاع الصحراء .الغربية

على عكس بعض الدول العربية التي حاولت التوسط في الأزمة الجزائرية، تفادى المغرب اقتراح وساطته في هذه الأزمة لأنه يعلم مدى حساسية العلاقة مع الجزائر، ولكن بعض المسؤولين المغربيين أدلوا بتصريحات أثارت ردود فعل جزائرية شديدة اللهجة، فقد وصف العاهل المغربي الحسن الثاني الجزائر بـ "مخبر تجارب في تطرقه لتعاطي الحكومة الجزائرية مع قضية .الإسلاميين"، مما عرّضه لانتقادات شديدة من قبل السلطات السياسية والصحافة الجزائرية

وبلغ التوتر أوجه بين الجزائر والمغرب في صيف 1994 بسبب الخلاف حول التعاطي مع الملف الإسلامي إثر حادث اعتداء فندق "أطلس آسني" بمراكش (شارك فيه فرنسيون من أصول جزائرية ومغربية وأودى بحياة إسبانيين)، حينما أكدت الرباط تورط جزائريين في الحادث متهمة في الوقت نفسه الأمن الجزائري بالضلوع فيه (أثبتت التحقيقات المغربية والفرنسية فيما بعد عدم تورط الأمن الجزائري في العملية). فبادر المغرب في 26 أوت1994 إلى فرض التأشيرات ليس فقط على الرعايا الجزائريين بل على كل الأجانب من أصل جزائري، وهو ما تم اعتباره سابقة تاريخية لأنه ينطوي على تصور عرقي، وكان رد فعل الجزائر سريعاً حيث طبقت مبدأ المعاملة بالمثل فارضة

نظام التأشيرات على رعايا المغرب، لكنها لم تطبق هذا الإجراء على الأجانب من أصل مغربي، كما أغلقت يوم 27 أوت1994 حدودها مع المغرب.

لقد عاد فتح الحدود الجزائرية المغربية بين عامي 1989 و1994 على المغرب بفوائد ضخمة، إذ تشير أرقام أوردتها صحف جزائرية إلى أن تنقل الجزائريين إلى المغرب في مطلع التسعينات عاد عليه بمداخيل تقدر بحوالي 1.5 مليار دولار، في حين ألحقت حركة عبور الحدود الواسعة هذه أضراراً كبيرة بالاقتصاد الجزائري بسبب مختلف عمليات التهريب لسلع اقتنتها الجزائر بالعملة الصعبة نحو المغرب، وهي إحدى القضايا العالقة التي تحول دون إعادة فتح الحدود.

وحاولت السلطات المغربية مراراً إقناع الجزائر بإعادة فتح الحدود لكن دون جدوى، لأن هذه الأخيرة تتمسك بضرورة بحث محاربة التهريب ودخول المخدرات والأسلحة إلى التراب الجزائري وكذا عبور الجماعات المسلحة الحدود إلى الجزائر. وفشلت في ذلك أيضا محاولات الوساطة العربية (المصرية والأردنية والسعودية) والأجنبية (الفرنسية)، وتزايد الزيارات المتبادلة بين وزيري داخلية البلدين لم يمكن الجارين بعد من تجاوز العقبات وإعادة فتح حدودهما.

يبدو أن تطبيع العلاقات بين البلدين غير وارد على المدى القصير، فالمغرب يشترط تسوية قضية الصحراء الغربية في مصلحته للشروع في تعاون وطيد وإعطاء دفع جديد لاتحاد المغرب العربي، معتبراً أن الصحراء الغربية "قضية وطنية" لا يمكن أن تُوضع جانباً وأن تترك لتسوية في إطار الأمم المتحدة، بل يجب أن تسوى بين المغرب والجزائر, إذ يعتبر العاهل المغربي محمد السادس أن النزاع القائم في الصحراء الغربية هو بين المغرب والجزائر التي أنشأت البوليساريو على حد قوله.

أما الجزائر فتعارض هذه النظرة وتحبذ تسوية الملفات واحدا واحدا دون ارتباط بينها حتى يتسنى التقدم في القضايا التي تتقارب فيها وجهات نظر الطرفين، وترى أن نزاع الصحراء الغربية يجب أن يُفض بين الطرفين المعنيين: المغرب والبوليساريو في إطار تسوية سياسية طبقاً لقرارات الأمم المتحدة. كما تشترط على المغرب اتخاذ الإجراءات اللازمة حتى لا يكون "قاعدة خلفية للجماعات الإسلامية المسلحة"، ويحظى هذا الملف الأخير بعناية خاصة من قبل الجزائر.

المعوقات المنهجية

في كل تجربة عربية للعمل المشترك توضع القواسم المشتركة من وحدة التاريخ والمصير والدين واللغة والثقافة والتواصل الجغرافي في ديباجة كل معاهدة، ولم يسلم النص التأسيسي أيدلوجياالمغربي العربي من هذا التقليد العربي. ويعتبر هذا مدخلاً أيدولوجياً لقضايا التكامل والاندماج التي تبنى أساساً على جدوى المشروع. وافتقر العرب عموماً إلى دراسات علمية حقيقية حول جدوى مشاريعهم التكاملية، فجاءت كل التجمعات الإقليمية العربية (الحالية والمنهارة) نتيجة قرارات سياسية إرادية للأنظمة الحاكمة. وهكذا غلب التسرع والحماس على التريث والتحضير الجيد والجدي لمثل هذه الكيانات الإقليمية.

وأزمة التكامل العربي أنه اختزل في قرارات ومراسيم سياسية هي نفسها عرضة أهواء الحكام وبورصة التوترات العربية العربية في حين أن التكامل هو أصلاً سيرورة اقتصادية واجتماعية معقدة وطويلة الأمد، فأوروبا تعمل منذ زهاء نصف قرن من الزمن لكنها لم تتوصل بعد إلى مستوى من الاتفاق السياسي بين أعضائها يسمح بتبني سياسة خارجية موحدة، ولكن في المنطقة العربية تبدأ المشروعات بالسياسة والقواسم المشتركة فكانت الكارثة، فكل مشروع تكاملي يبنى على السياسة ينهار بمجرد نشوب خلاف سياسي كما هو شأن اتحاد المغرب العربي، وأما القواسم المشتركة فقد حملت ما لا طاقة لها فيما أهملت العوامل المادية والموضوعية.

إن القواسم المشتركة غير كافية إطلاقاً لبداية مشروع تكاملي، فالدول الأوروبية لا تشترك فيما بينها في شيء إلا في الديمقراطية، لكن هذه الأخيرة كانت كافية كقاسم مشترك لتهيئة ودعم المسار التكاملي الأوروبي الذي بني أساساً على المصالح المشتركة والمتبادلة. ولكن في مجلس الوحدة المغاربي لم تطرح بتاتاً القضايا المادية وكيفية خدمة مصالح المجتمعات المغاربية أو إشراكها في هذه التجربة الهامة.

والحديث عن منطقة للتبادل الحر شيء مهم، لكن لتبادل ماذا.. يجب في بعض الأحيان أن تطرح الأسئلة الموجعة، مثل: ما جدوى اتحاد المغرب العربي إذا كانت الدول المغاربية تتفاوض فردياً مع الاتحاد الأوروبي وتوقع معه اتفاقات شراكة ثنائية؟ وكان من المنطقي أن يشرع في تنظيم البيت المغاربي قبل البدء في المفاوضات مع الغير لا سيما أوروبا. وهذا طبعاً يطرح قضية

مصالح الدول المغاربية إذ برغم أنها غير متناقضة فإن الممارسات السياسية للنخب الحاكمة جعلتها كذلك، وأما المواطن فلم يشعر بتحسن في حياته اليومية من جراء دخول معاهدة اتحاد المغرب العربي.

الاستقطاب التجاري الأوروبي:

الاستقطاب الجغرافي لتجارة بلد ما يجعل اقتصاده معرضاً للصدمات الخارجية حيث يستخدم حجم المبادلات لأغراض سياسية خاصة لما يتعلق الأمر بالمواد الإستراتيجية كالمواد الغذائية، وتتميز الاقتصاديات المغاربية باستقطابها الشديد من قبل الاتحاد الأوروبي حيث يستحوذ هذا الأخير على حوالي 70% من المبادلات التجارية لدول المغرب العربي. وإذا كانت أوروبا تمثل حوالي ثلثي التجارة الدولية المغاربية فإن المغرب العربي لا يمثل إلا حوالي 2% من المبادلات الأوروبية مع العالم، وتختلف درجة الاستقطاب من دولة لأخرى، حيث تبدو تونس والمغرب أكثر استقطاباً من قبل الاتحاد الأوروبي. فما يقارب 78% من صادرات تونس تذهب إلى الاتحاد الأوروبي الذي يزودها بـ 72% من وارداتها. أما المغرب فتستحوذ أوروبا على ما يزيد على 60% من مبادلاته التجارية، وتذهب 62 % من صادرات الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي وتأتي 58 % من وارداتها منه، وتأتي 20 % من واردات موريتانيا من الدول المغاربية، و13% من الدول الأفريقية الأخرى. أما الاتحاد الأوروبي فيزودها بنسبة تقارب 50% من حاجياتها[75]، والحجم النسبي لأوروبا في مبادلات موريتانيا مقارنة بتونس والمغرب يرجع إلى كون اليابان أحد أبرز شركائها (مستورد للمنتجات السمكية).

وهكذا تعاني الاقتصاديات المغاربية من فقر تنوعها كونها اقتصاديات تبادل، أي أنها مبنية على الاستيراد والتصدير. وبالتالي فهي رهينة تطورات التجارة الخارجية، وقد استخدمت أوروبا مثلاً في عام 1995 الورقة الاقتصادية (تخفيض كمية الطماطم المغربية التي يسمح لها بدخول السوق الأوروبية) في مفاوضاتها مع المغرب حول الخلاف حول الصيد. حيث هددته بإجراءات عقابية إن لم يستجب لها، وفرضت أوروبا عام 1996 حظراً على الواردات السمكية الموريتانية (40% من صادرات موريتانيا من السمك مسها هذا الحظر) بدعوى عدم ملاءمة وسائل الإنتاج للمعايير

[75] النجار، أحمد السيد .- التعاون العربي ابيني مع الدول النامية في بيئة متغيرة .- بحث غير منشور مقدم إلى ندوة النظام الدولي الجديد و تحديات العالم .- القاهرة، مركز الدراسات الحضارية، 1994

الأوروبية. وما يثير التساؤل هو لماذا تبقى اقتصاديات المغرب العربي تحت رحمة هذا الاستقطاب الجغرافي الأوروبي لمبادلاتها رغم تحرير التجارة العالمية؟

التجارة البينية المغاربية هي صورة صادقة للتجارة البينية العربية عموماً والتي تبقى ضعيفة جداً لا تتجاوز 10% من مبادلات العالم العربي مع العالم الخارجي، بينما تبلغ التجارة ما بين دول الاتحاد الأوروبي ما يزيد على 60% من مبادلات أوروبا مع الخارج. وتبلغ نسبة التجارة البينية المغاربية حالياً حوالي 3% من التجارة الخارجية المغاربية والتي تقدر بحوالي 70 مليار دولار، وهذا برغم مرور 13 سنة على إنشاء الاتحاد المغاربي. وهذه النسبة تكفي لإظهار مدى الفشل الذريع الذي مني به اتحاد المغرب العربي، إذ تعددت اللقاءات وكثرت اللجان لكن أوضاع المغرب العربي بقيت على حالها إن لم تزدد سوءا[76]ً.

لكن إذا كانت التجارة البينية الرسمية شبه معدومة، فإن التجارة الموازية الحدودية المبنية على التهريب في نمو مستمر, وتشير بعض التقديرات إلى أنها بلغت ما قيمته 4 إلى 5 بلايين دولار. وهذه التجارة غير الشرعية أضرت إلى حد كبير بالاقتصاد الجزائري لا سيما خلال سنوات الاقتصاد الموجه لما كانت الدولة تدعم أسعار المواد الغذائية خاصة الأساسية, مما شجع على تهريب هذه المواد التي تؤمنها الجزائر بالعملة الصعبة نحو المغرب وتونس وبيعها بالعملة المحلية لهذين البلدين. فكان أن ساهم ذلك في ندرة بعض المواد الغذائية في الجزائر. والمنتجات النفطية الجزائرية تشكل أيضاً قسماً كبيراً من نشاط التهريب عبر الحدودية، ويحصل المهربون مقابل هذه المواد المهربة من السوق الجزائرية على بضائع محلية مغربية وتونسية، وقد أثارت هذه الظاهرة المضرة بالاقتصاد الجزائري قلق السلطات الجزائرية.

الخلل البنيوي للاقتصاديات المغاربية:

برغم التقارب الاقتصادي الكبير بين دول المغرب العربي بعد تبني الجزائر لاقتصاد السوق وتحرير ليبيا لاقتصادها تدريجياً، فإن هذا الخلل حال دون التعاون السليم بين الدول الأعضاء كما زاد من حدة سلوكها الأناني والوطني الضيق, حيث يسعى كل طرف للحصول على مزيد من المساعدات الأجنبية الأوروبية أساساً ولو كان هذا التهافت مضراً بالتعاون الإقليمي، وكان يقال أن

[76] النجار، أحمد السيد .- التعاون العربي ابيني مع الدول النامية في بيئة متغيرة .- بحث غير منشور مقدم إلى ندوة النظام الدولي الجديد و تحديات العالم .- القاهرة، مركز الدراسات الحضارية، 1994

سبب الاختلافات هو السياسات الاقتصادية المختلفة، حيث تبنت تونس والمغرب الانفتاح الاقتصادي، بينما كان الاقتصاد موجهاً في الجزائر وليبيا، ولكن اتضح مع مرور الوقت أن تبني الدول المغاربية اقتصاد السوق بدرجات متفاوتة لم يساهم في تحريك عملية الاندماج الإقليمي. وهذا لا يعني أن المدخل الاقتصادي لا يصلح لشرح أسباب تعثر التجربة المغاربية ذلك أن الخلل البنيوي لاقتصاديات دول اتحاد المغرب العربي يشكل بدون شك عائقاً كبيراً أمام التكامل الإقليمي. ودون محاولة التقليل من شأن المعوقات التي نعتبرها أساسية، يجب ألاّ نحملها ما لا تستطيع وأن ننظر إلى الأمور من الزاوية الاقتصادية أيضاً. ذلك أن الطبيعة الاقتصادية المغاربية تجعل من الصعب على الأقل في الظرف الراهن بناء مشروع تكامل حقيقي.

فاقتصاديات الدول المغاربية تتميز بفقر تنوعها حيث تعتمد أساساً على المواد الأولية بنسبة تفوق 90% من الصادرات؛ المحروقات بالنسبة للجزائر وليبيا والمعادن (الفوسفات أساساً) والنسيج (فيما يخص المنتجات الصناعية) بالنسبة للمغرب. كما أنها اقتصادية تبادلية بمعنى أنها قائمة على التجارة مع العالم الخارجي بنسبة كبيرة جداً (التجارة تمثل 87% من الناتج الداخلي لموريتانيا) وهذا يجعلها تحت رحمة الضغوط الأجنبية، أما فقر التنوع الاقتصادي فيجعلها عرضة لتقلبات الأسعار في الأسواق الدولية. وبحكم تخلفها فإن واردات هذه الدول هي أساساً مواد مصنعة مما يزيد صعوبة تطوير المبادلات بين هذه الاقتصاديات الموجهة أساساً نحو العالم المصنع، لكن القيادات السياسية لم تتخذ أي إجراء في سبيل دعم وتطوير التجارة البينية خاصة وأن إمكانيات التكامل موجودة في بعض المجالات مثل القطاع الزراعي الذي قد يساهم في تقليص التبعية الغذائية لبعض الدول، وللإشارة فإن كل الدول العربية تستورد أكثر مما تصدر من المواد الغذائية ما عدا تونس والمغرب وموريتانيا.

فتونس تقترب من الاكتفاء الذاتي، وأما المغرب فقد عرف أزمة غذائية مما زاد من حجم وارداته من القمح، فيما تحطم الجزائر الرقم القياسي المغاربي والعالمي في مجال الواردات الغذائية، حيث يصل عجزها الغذائي إلى نسبة 80%، وهي أول مستورد في العالم للقمح. وبالتالي يعاني المغرب العربي من تبعية اقتصادية لأوروبا، ويؤدي التخصص الكبير لهذه البلدان (الطاقة بالنسبة للجزائر

وليبيا، الزراعة والمواد المصنعة البسيطة بالنسبة لتونس والمغرب) إلى الاعتماد على الخارج لإمدادها بحاجياتها من المواد المصنعة مما حال دون تطوير التجارة البينية.

وتعاني المنطقة العربية من بطالة قياسية تفاقمت بسبب الضغط السكاني، إذ تشير أرقام منظمة العمل العربية إلى أن معدل النمو السكاني يفوق بكثير معدل النمو الاقتصادي، وبسبب ذلك فإن القوى العاملة (حوالي 12 مليونا في 17 دولة عربية عام 1997) في العالم العربي عموماً تنمو بمعدل يقارب 3%, وهذا المعدل المرتفع يتطلب إيجاد حجم أكبر في فرص العمل يتجاوز 3 ملايين سنوياً وحتى 4 ملايين مع نهاية العقد الحالي لتخفيف حدة البطالة. وتشير نفس الأرقام إلى أنه كان على الدول المغاربية إيجاد حوالي 390 ألف فرصة عمل جديدة سنوياً خلال السنوات الثلاث الأخيرة للحيلولة دون تفاقم معدلات البطالة، وهذا الخلل البنيوي للاقتصاديات المغربية يبدو أنه مرشح للاستمرار خلال السنوات القادمة وقد يزداد سوءاً مع التحرير الكامل للتجارة العالمية

محاولات تفعيل الاتحاد المغاربي:

لفهم سر محاولة تفعيل اتحاد المغرب العربي في هذا الظرف الإقليمي والدولي بالذات نقترح فرضية مؤداها أن دول المغرب العربي أدارت ظهرها للمغرب العربي لكثرة المشاريع الإقليمية الأخرى التي تقودها قوى أجنبية اعتقاداً منها بأنها ستحقق من خلالها مكاسب أكبر بكثير من تعاونها البيني مغاربياً، ولكن بعد أن خاب الأمل كانت العودة من جديد إلى المغرب العربي. وما يقوي مثل هذه الفرضية هو أن الأسباب السياسية التي كانت وراء تجميد مؤسسات اتحاد المغرب العربي مازالت قائمة، ولكن الدول الأعضاء لا سيما المغرب الذي كان وراء تجميد هياكل الاتحاد يشارك اليوم في محاولات تفعيلها.

بدأ اتحاد المغرب العربي قبل مشاريع إقليمية أخرى بسنوات مثل الشرق أوسطية والمتوسطية واتحاد دول الصحراء والساحل، لكنه بقي جسداً بلا روح فيما نشط أعضاؤه بقوة في المشاريع الإقليمية المذكورة. فدول المغرب العربي لا سيما المغرب وتونس راهنت على الشرق أوسطية مثل دول عربية مشرقية ولعبت دوراً في دفع مسيرة مؤتمرات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وطور المغرب في ظرف قياسي مبادلاته مع إسرائيل فيما عجز (لسبب أو لآخر) عن تطوير مبادلاته مع جيرانه المغاربة. ونفس الشيء يقال تقريباً عن تونس، ولكن بحكم تبعيته الأتوماتيكية لتطورات

عمليات السلام العربية الإسرائيلية فإن مشروع الشرق أوسطية سرعان ما انحسرت موجته وتراجعت للتوقف سفينته منذ مؤتمر الدوحة عام 1997. فكانت خيبة أمل كبيرة لكل من أراد تحقيق مكاسب من هذا المشروع الذي تميز أيضاً بتنافس عربي عربي (لا سيما حول من يستفيد من قروض بنك الشرق الأوسط للتنمية).

أما في مجال المتوسطية فكان الحماس أقوى والمطامع أكثر بحكم أن الشراكة الأوروبية المتوسطية أقل تأثراً بمجريات عملية السلام من الشرق أوسطية وبحكم القوة الاقتصادية والمالية للاتحاد الأوروبي، ودأبت كل الدول على خدمة مصالحها دون مراعاة مصالح جيرانها أو محاولة التنسيق للتفاوض بصوت واحد مع العملاق الاقتصادي الأوروبي، إلا أن المتوسطية كانت هي الأخرى مخيبة للآمال. فأوروبا تفرض مجالات التفاوض والتعاون ولا تخصص الأموال اللازمة لدفع عجلة النمو في بلدان الضفة الجنوبية، بينما تخصص أموالاً طائلة لبلدان أوروبا الشرقية. كما أن الدول المغاربية التي تسرعت لإبرام اتفاقات شراكة مع الاتحاد الأوروبي وخاصة تونس والمغرب أدركت سريعاً أن هذه الاتفاقات غير متوازنة وهي في صالح الاتحاد الأوروبي الذي فرض عليها إرادته، فقد أبقى على الحمائية الاقتصادية في المجال الزراعي فيما تشكل المنتجات الزراعية التونسية والمغربية أهم صادرات البلدين إلى أوروبا، وتسرع تونس والمغرب كان لغرض الحصول على النصيب الأكبر من القروض والمساعدات المالية الأوروبية لكن لم يكن لها ما أرادت، بل إن الاتحاد الأوروبي لا يحترم كل التزاماته، حيث يتأخر في منحهما المساعدات المتفق عليها مقابل تخفيضهما التدريجي للحواجز الجمركية والتي سترفع فيما بعد نهائياً ترقباً لإقامة منطقة التبادل الأوروبية المتوسطية، فكانت إذاً الخيبة الثانية.

وأما خيبة الأمل الثالثة فهي أفريقية، فليبيا المستاءة من عدم تضامن الدول المغاربية والعربية عموماً معها في خرق الحظر الدولي المفروض عليها (بين عامي 1992 و1999) فيما خرقته دول أفريقية جعلتها تتبنى توجهاً أفريقياً معوضة خطابها العروبي بخطاب قاري، فكان أن بادرت إلى إنشاء اتحاد دول الساحل والصحراء بين عامي 1997 و1998 والذي يضم اليوم حوالي 16 دولة منها كل الدول العربية الأفريقية باستثناء الجزائر، ويهدف هذا التجمع إلى إقامة منطقة لتبادل الحر بين أعضائه. لكن هذه الدول التي عجزت على الاتفاق فيما بينها في إطار بنية محدودة

العدد كيف يمكنها النجاح في مشروع ولد أساساً بسبب عوامل سياسية لا علاقة لها بالمسائل الاقتصادية؟

يضاف إلى هذه العوامل عامل تحرير التجارة الدولية الزاحف وإنشاء منطقة التبادل الحر التي دخلت حيز التنفيذ عام 1998 على أن تكتمل في حدود 2008، بالإضافة طبعاً إلى منطقة التبادل الأوروبية المتوسطية وتزايد مناطق التبادل الحر الثنائية بين الدول المغاربية والعربية عموماً. كل هذه العوامل مجتمعة دفعت بالدول المغاربية بالعودة إلى نقطة البداية، إلى اتحاد المغرب العربي، فهي ليست بحاجة للتحدث بصوت واحد في إطار اتحاد دول الساحل والصحراء أو في إطار السوق العربية المشتركة المزمع إنشاؤها، لكنه يتحتم عليها التنسيق في مواجهة أوربا، شريكها الرئيسي في إطار الحركات المغاربية منذ العام الماضي، لتفعيل مؤسسات الاتحاد المغاربي التي لم تعمل إطلاقاُ حتى قبل تجميدها بطلب من المغرب.

اتفق وزراء الاقتصاد والمالية في الاتحاد في مارس 2002 على إحياء مشروع تأسيس المصرف المغاربي للتجارة والاستثمار برأس مال قدره 500 مليون دولار، ويعد هذا تمهيداً لقيام منطقة تجارة حرة مغاربية، ومن المحتمل أن يفتتح هذا المصرف في عام 2003 إن لم تقحم فيه الخلافات السياسية. وأهمية مثل هذه المصارف تكمن في إنشاء بنية اقتصادية مغاربية حقيقية وتسهيل التبادل فيما بين الدول الأعضاء، وهذه الأخيرة كانت تتعامل فيما بينها بالفرنك الفرنسي والآن تتعامل باليورو. وعليه فإنشاء هذا المصرف قد يؤدي مستقبلاً إلى إصدار عملة موحدة تكون بحد ذاتها عاملاً لتطوير المبادلات البينية المغاربية، وللتذكير فإن اتفاقية هذا المصرف وقعت عليها دول المغرب العربي في آذار/مارس 1991، أي أنها انتظرت إحدى عشرة سنة لمحاولة تجسيد اتفاقية موجودة! وهذا يعني أن تصريحات القادة المغاربة حول اتحاد المغرب العربي كـ "خيار إستراتيجي" هي من قبيل الخطاب العربي الذي لا يجد كالعادة أي تجسيد عملي له، فلو كان ذلك لما انتظروا إحدى عشرة سنة لتفعيل اتفاقية أبرموها بأنفسهم، والآن المشاورات جارية للاتفاق على قمة مغاربية بقصد تفعيل مؤسسات الاتحاد.

وهكذا استغرق اتحاد المغرب العربي إحدى عشرة سنة ليقر مشروع بنك الاستثمار المغاربي الذي وقع عليه في 1991، بينما تمكن تجمع دول الساحل والصحراء بعد سنتين فقط من وجوده من

تأسيس بنك للتنمية والتجارة، ومنذ عشر سنوات لم ير أي مشروع مغاربي اتفق عليه النور باستثناء هذا المصرف الذي يرتقب افتتاحه العام القادم.

استغرق اتحاد المغرب العربي إحدى عشرة سنة ليقر مشروع بنك الاستثمار المغاربي الذي وقع عليه عام1991، بينما تمكن تجمع دول الساحل والصحراء بعد سنتين فقط من وجوده من تأسيس بنك للتنمية والتجارة

الدور الغربي في تفعيل الاتحاد المغاربي

يبدو أن العرب لا يعملون فيما بينهم إلا بضغط أو إيعاز من قوى أجنبية. وعليه سنركز في تحليلنا لمقومات نجاح العمل المغاربي وفشله على العوامل الخارجية التي نصفها بـ "الضغوط الإيجابية" لأنها قد تجبر العرب على الإقبال على ما يرفضون الإقبال عليه بمحض إرادتهم، وتعطي بالتالي فرصة حقيقية لإمكانية إنجاح الاتحاد المغاربي، فتبدو مقومات نجاح التجربة المغاربية أساساً ذات مصدر خارجي[77].

ومن الغريب أن تكون القوى الاقتصادية الأجنبية هي التي تدفع حالياً نحو تعاون مغاربي، فأوروبا التي فضلت دائماً المدخل الثنائي في مفاوضاتها مع دول المغرب العربي الذي لا تعتبره اقتصادياً كتلة واحدة، فأبرمت اتفاقات شراكة مع تونس والمغرب والجزائر في إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية، فيما تعاونها مع موريتانيا يتم في إطار ما سمي باتفاقات أفريقيا الكاريبي والهادي، أما ليبيا فلا تربطها اتفاقات بأوروبا. لكنها بدأت تدرك اليوم أن مشاكل الدول المغاربية لا يمكن حلها من خلال مدخل ثنائي عمودي، فالهجرة عموماً والسرية منها خصوصاً مثلاً تشكل هاجس أوروبا التي بدأت تؤمن بضرورة حل إقليمي لهذه الظاهرة من خلال تنمية منطقة جنوب المتوسط بأكملها.

ورغم أن الشراكة الأوروبية المتوسطية تمثل تحدياً لاقتصاديات المغرب العربي خاصة مع مشروع منطقة التبادل الحر الأوروبية المتوسطية لعام 2010 والتي ستجعل المنتجات المغاربية في وضع

[77] النجار، أحمد السيد .- التعاون العربي ابيني مع الدول النامية في بيئة متغيرة .- بحث غير منشور مقدم إلى ندوة النظام الدولي الجديد و تحديات العالم .- القاهرة، مركز الدراسات الحضارية، 1994

حرج أمام جودة المنتجات الأوروبية وقوتها التنافسية، إلا أنها تمثل أيضاً ضغطاً إيجابياً على الدول المغاربية للتعاون فيما بينها، فرغم أنها مبنية على أساس العلاقة العمودية شمال جنوب، فإن الشراكة الأوروبية المتوسطية التي انطلقت في برشلونة عام 1995 مبنية أيضاً على أساس العلاقة الأفقية جنوب جنوب. وتطالب دول الضفة الجنوبية للمتوسط المنخرطة في هذه الشراكة أن تحرر التجارة فيما بينها وأن تعقد اتفاقات شراكة على نمط اتفاقات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وتزداد الضغوط الأوروبية على دول اتحاد المغرب العربي لإقرار شراكة تجارية واقتصادية فيما بينها, ويعمل الاتحاد الأوروبي على تمويل بعض المشاريع الإقليمية لدفع مسار هذه الشراكة الأفقية قدماً مثل تمويله مشروع الطريق الساحلي المغرب الجزائر تونس. كما أن دول أوروبا الجنوبية تدفع بلدان المغرب العربي لمزيد من الانفتاح الاقتصادي والتعامل فيما بينها, حتى يتسنى لهذه الدول الدفاع عنها على المستوى الأوروبي, والحيلولة دون تركيز الجهود الأوروبية على أوروبا الشرقية تحت ضغط ألمانيا خاصة وأن بعض بلدان أوروبا الشرقية ستنضم إلى الاتحاد الأوروبي.

وأما الولايات المتحدة فقد اقترحت في عام 1997 على الدول المغاربية الثلاث تونس والجزائر والمغرب مشروع شراكة أميركية مغاربية أو ما عرف بـ "مبادرة أيزنشتات" (نسبة إلى مساعد وزير الخزينة ستيوارت أيزنشتات)[78] أي إقامة شراكة اقتصادية بين الولايات المتحدة وبلدان المغرب العربي من أجل المساهمة في استقرار المنطقة، وتتمحور هذه المبادرة أساساً في تحرير التجارة وتطوير القطاع الخاص والإصلاحات الهيكلية للاقتصاديات المغاربية وتطوير الاستثمارات. وعلى عكس أوروبا تعتبر أميركا أن إقامة منطقة تبادل حر بين الدول المغاربية شرط ضروري للتبادل الحر بين أميركا والمغرب العربي، ورغم إبعادها موريتانيا وليبيا عن هذا المشروع فإن الولايات المتحدة تبدو مستعدة لإدماجهما مستقبلاً ولا تعتبر إبعادهما موقفا مبدئياً. وقد تم إدماج موريتانيا بالفعل, حيث نظم الأميركيون على هامش اجتماعات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في واشنطن اجتماعاً ضم وزراء الاقتصاد والمالية لكل من تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا مع نظيرهم الأميركي, ووضع المجتمعون خطة لتكثيف الاستثمارات وتبادل وفود رجال الأعمال،

[78] النجار، أحمد السيد .- التعاون العربي ابيني مع الدول النامية في بيئة متغيرة .- بحث غير منشور مقدم إلى ندوة النظام الدولي الجديد و تحديات العالم .- القاهرة، مركز الدراسات الحضارية، 1994

واعتبروا أن إقصاء ليبيا من المبادرة مؤقت وليس موقفاً مبدئياً. والحقيقة أن أميركا كأوروبا ترغب في الاستثمار في السوق المغاربية الناشئة وبخاصة إن كانت هذه السوق مفتوحة, مما يسمح بالاستثمار في سوق مغاربية بحجم 80 مليون نسمة بدلاً من أسواق وطنية ضيقة.

ضرورة العمل العربي الجماعي:

يبدو أن الحديث عن التضامن المغاربي يبقى من قبيل الأحلام على الأقل في الوقت الراهن، فتونس والمغرب تسرعا –إن لم نقل هرولا– لإبرام اتفاقات شراكة مع الاتحاد الأوروبي دون أية محاولة تنسيق مع الجزائر للضغط على أوروبا لعقد اتفاقات متوازنة. وهذا التسرع جعلهما يوقعان اتفاقات تخدم الطرف الأوروبي على حساب مصالحهما، وفي عام 1999 عرضت تونس والمغرب على الجزائر التفكير في تنسيق مغاربي لمواجهة الاتحاد الأوروبي باسم التضامن المغاربي، لكن الجزائر لم تعر أهمية لهذه الدعوة معتبرة أن تونس والرباط ضربا بعرض الحائط هذا التضامن الذي يتحدثان عنه وإلا لما وقعا اتفاقات مع الاتحاد الأوروبي دون مراعاة مصالح الجزائر، وبالتالي فليتحملا عواقب سلوكهما, وسارت الجزائر على نفس النمط الثنائي ووقعت هي الأخرى مؤخراً اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي. وهكذا يتفاوض المغاربة فرادى مع أوروبا بينما نجحت دول السوق المشتركة لأميركا الجنوبية في التحدث بصوت واحد مع أوروبا.

وعلى أية حال فإن الوضع المغاربي الحالي لا يبشر بتعاون لمواجهة أوروبا, ذلك أن عقلية التحرك المنفرد تبقى سيدة الموقف خاصة وأن التنافس من أجل الحصول على أكبر قدر من المساعدات الأوروبية يهيمن على سياسات بعض الدول المغاربية، وعليه فرغم تأكيد النخب الحاكمة المغاربية على أن عالم اليوم لا يرحم الكيانات الدولتية التي تعمل بمفردها وعلى أهمية بناء صرح المغرب العربي، فإن سلوكها يبقى بعيداً كل البعد عن التوجه نحو التكتل الاقتصادي الذي يطبع العالم وعن التوجه نحو التكامل المغاربي، وكأن هذه النخب تعاني انفصاماً في الشخصية. وهذا التشخيص لا ينسحب على المغرب العربي فقط بل ينطبق على العالم العربي ككل والذي يعيش تناقضاً صارخاً بين ثقل الخطاب الوحدوي والسلوك القطري المقدس للسيادة في الوقت الذي قوضته العولمة.

وبالطبع تبدو هناك إرادة مغاربية لتفعيل مؤسسات العمل الإقليمي المشترك تعكس وعياً بضرورة تنشيط بنى الاتحاد. وتسعى الجزائر ودول أخرى باستثناء المغرب إلى تعديل المعاهدة المؤسسة لاتحاد المغرب العربي وذلك لتبني مبدأ الأغلبية في التصويت لدى اتخاذ القرارات، لكن هل تكفي الإصلاحات المؤسسية لتحريك العمل المشترك؟ الحقيقة أنه دون إرادة سياسية واضحة ونظرة علمية وعملية للأمور لن تكون هناك عملية تكاملية إقليمية حتى ولو زود الاتحاد المغاربي بأرقى آليات العمل المؤسساتي كتلك المعمول بها في الاتحاد الأوروبي.

أما التنسيق لمواجهة أوروبا فيجب أن يأخذ بعداً عربياً شاملاً, لأن الدول المغاربية لوحدها لا تزن الكثير مقارنة مع العملاق الأوروبي, خاصة وأن الاتحاد الأوروبي هو الشريك الرئيسي للعالم العربي مما يجعل مصالح العرب التجارية على الأقل غير متناقضة، وبالتالي فتنشيط العمل العربي المشترك عموماً يبقى الحل الأمثل والواجب للنهوض بالاقتصاديات العربية، وعليه فمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تعد عملية أساسية. ويجب أن نشير إلى أن الامتيازات الاقتصادية التي تحظى بها بعض المنتجات المغاربية (لا سيما المغربية والتونسية) في السوق الأوروبية بدأت تضعف منذ سنوات وستزول نهائياً مع تحرير التجارة العالمية، وستجد هذه الدول نفسها أمام منافسة آسيوية شرسة (لا سيما في قطاع المنسوجات) في السوق الأوروبية، مما يحتم عليها النهوض بمنتجاتها ومستوى جودتها وقدرتها التنافسية.

ويبقى التعاون العربي في مجال الزراعة المجال الإستراتيجي نظراً للعجز الغذائي للعالم العربي والذي سيزداد سوءاً مع تحرير التجارة العالمية (وفقاً لقواعد منظمة التجارة العالمية) المؤدية إلى خفض وإلغاء الدعم للقطاع الزراعي في البلدان المصدرة مما سيتسبب في ارتفاع أسعار المواد الغذائية في السوق العالمية، وبالتالي تعميق هوة العجز الغذائي العربي المزمنة.

المجموعة الاقتصادية لدول أفريقيا الغربية (إكواس)

هي منظمة تعاون أفريقية حكومية تعرف اختصارا باسم "إكواس"، تجمع 15 من بلدان **أفريقيا** الغربية .رفعت المنظمة شعارَ تعزيز التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين دول المنطقة كمدخلٍ إلى اندماج اقتصادي شامل[79].

النشأة

تعود فكرة إقامة إطارٍ للتعاون الاقتصادي بين دول أفريقيا الغربية إلى خمسينيات القرن العشرين، وقد ترجمها الاتحاد الجمركي الذي قام عام 1959 بين فدرالية مالي) السنغال ومالي) وبين دول الوئام الأربعة، وهي: بوركينا فاسو (فولتا العليا سابقا) وبنين) داهومي سابقا) والنيجر وساحل العاج.

في مطلع الستينيات حصلت أغلب دول المنطقة على الاستقلال، فبرزت من جديد فكرة إقامة إطارٍ للتعاون الاقتصادي والسياسي معا. وكانت أولُ خطوة في هذا الاتجاه دعوة رئيس ليبيريا وليام تومبان في 1964، إلى إقامة منظمة تعاون لدول المنطقة. وقد أثمرت هذه الدعوة في العام التالي توقيع اتفاقٍ للتعاون البيني بين ليبيريا وساحل العاج وغينيا وسيراليون، بيد أنَّ المشروع فشل.

وفي عام 1972، بُعث المشروع مجددا على يد الرئيس النيجيري يعقوب كونْ، والتوغولي نياسينغبي أياديما، فقاما بجولةٍ طويلة في 12 دولة أفريقية لإقناع قادتها بالانخراط في المشروع. وفي أعقاب الجولة، تمت الدعوة إلى اجتماع للخبراء في لومي حيث قُدّم مقترح معاهدة، وبعد ذلك تسارعت الخطوات نحو إقامة الإطار الجديد.

في سنة 1974، عقد اجتماع للخبراء القانونيين في أكرا لوضع النصوص التأسيسية. وفي مطلع عام 1975، انعقد اجتماع لوزراء الخارجية في منروفيا، وضع اللمسات الأخيرة على المعاهدة التي وقعت عليها 15 دولة، مُعلنة بذلك ميلاد المجموعة الاقتصادية لدول أفريقيا الغربية (إكواس).

[79] عامر مصباح،**نظريات تحليل التكامل الدولي**،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،2017

تضم الإكواس 15 دولة يبلغ مجموع سكانها أكثر من 261 مليون نسمة)إحصائيات 2006)، وتبلغ مساحتها الإجمالية خمسة ملايين كيلومتر مربع، أي 17% من إجمالي مساحة قارة أفريقيا، وكانت موريتانيا الدولة العربية الوحيدة العضو فيها لكنها انسحبت منها عام 2001[80].

الأهداف

ترمي المنظمة إلى تحقيق التكامل الاقتصادي، وتعزيز المبادلات التجارية بين دول المنطقة، وتعزيز الاندماج في مجالات الصناعة والنقل والاتصالات والطاقة والزراعة والمصادر الطبيعية، فضلا عن القطاع المالي والنقدي.

الهياكل

تتكون المنظمة من الهياكل التالية:

–مجلس رؤساء الدول والحكومات، وهو أعلى هيئة سياسية وترجع إليه القرارات الكبرى.

–المجلس الوزاري: ويطلع عادة بمهمة التحضير للقمم، وفيه يدور النقاش السياسي لمختلف القرارات في أفق إقرارها من قبل مجلس الرؤساء.

–برلمان المجموعة: له سلطة تشريعية تتعلق بإقرار النصوص التي تصدر عن الهياكل التنفيذية، كما يُقرر في تعاطي المنظمة مع الأزمات التي يشهدها أحد البلدان الأعضاء، ويرسل أحيانا لجان وساطة في أوقات الأزمات.

–المجلس الاقتصادي والاجتماعي: له دور استشاري وصلاحية تقديم مقترحات تهم المشاريع التنموية المشتركة بين دول المجموعة.

–محكمة المجموعة: تبت في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة خلال صراعات شهدتها المنطقة.

–لجنة المجموعة: أُحدثت في 2006 وحلَّت محل السكرتارية العامة، وتتألف من ثمانية مفوضين يضطلعون –بمساعدة فريقٍ إداري يعمل تحت إمرتهم– بالعمل الإداري والتسيري الخاص بالمنظمة، ويُنسقون علاقاتها بالدول الأعضاء.

[80] عامر مصباح،**نظريات تحليل التكامل الدولي**،الجزائر: مرجع سابق

الاستقرار

يرتبط أعضاء الإكواس ببروتوكول لعدم الاعتداء والدفاع المشترك تم توقيعه عام 1978، ونص على إمكانية نشر قوة للفصل بين القوات المتحاربة في حال حصول صراع بين بلدين عضوين.

كما أقر قادة المنظمة في 10 ديسمبر 1999، البروتوكول المتعلق بوضع آلية للوقاية والتدبير وحل الصراعات، الذي أسسَ لإنشاء أول قوة فصل أفريقية للتدخل وقت الأزمات وعُرفت باسم "قوة الإكوموك"، والتي تدخلت قبل توقيع البروتوكول المتعلق بها في غينيا بيساو عام 1997، ثم في سيراليون عام 1998، وبعد ذلك في ساحل العاج عام 2002.

وفي عام 2004، قررت قمة الإكواس تحويل الإكوموك إلى "قوة الردع التابعة للمنظمة"، وذلك في إطار تشكيل قوة التدخل والردع التابعة للاتحاد الأفريقي، التي أُوكلت إليها مهمة التدخل لحفظ الأمن والاستقرار في أيَّ بلدٍ في القارة يشهد اضطرابات مسلحة[81].

صعوبات

رغم طموحها الكبير في تحقيق الاندماج الاقتصادي بين دول أفريقيا الغربية، ظلَّت الإكواس عاجزة عن تحقيق أهدافها بسبب الاضطرابات السياسية والأمنية التي تُعيق المسار التنموي لدول المنطقة، إلى جانب النفوذ الأجنبي في منطقة غرب أفريقيا الغنية بالمواد الأولية ومصادر الطاقة، وما يترتب عليه من علاقات تفضيلية تُعيق جهود الاندماج لاقتصادي البيني لصالح العلاقات بالقوى الاستعمارية التقليدية.

ويضاف إلى ما سبق ضعفُ البنى الاقتصادية للدول الأعضاء وشيوع الفساد الإداري والمالي وتوالي موجات الجفاف مع ما يترتب عليها من موجات نزوح واسعة إلى المدن غالبا، وما تُنتج من مشاكل اقتصادية واجتماعية تُفاقم الإشكالات البنيوية الموروثة عن الحقبة الاستعمارية.

وعلى الرغم من ذلك نجحت منظمة الإكواس في إقامة جسورٍ للتبادل بين دول المنطقة، ولجمِ فوضى الانقلابات العسكرية، وكانت لها مواقف مشهودة في حالاتٍ بعينها كما تعاطت بحزم مع بعض الأزمات مثل أزمة مالي في 2012، وساحل العاج في 2011، وإنْ ظلَّت مواقفها في الغالب متأثرة بموقف القوى الاستعمارية التقليدية، خاصة فرنسا.

[81] عامر مصباح،**نظريات تحليل التكامل الدولي**،الجزائر: مرجع سابق

التجارب التكاملية في اسيا

منظمة الاسيانASIAN

تجمع الدراسات والتقارير على أن العالم يجتاز في الفترة الراهنة تحولات عميقة في بنية النظام العالمي وإعادة صياغة الكثير من الرؤى والمفاهيم والقوى الحاكمة للعلاقات الدولية. ومع التسليم بأنه لم تسفر هذه التحولات عن قيام نظام جديد واضح المعالم والمسارات، فإن ما يحدث على الساحة الدولية بتغيراته وتأثيراته يستأهل النظر والتعمق بغية استشراف اتجاهات إعادة بناء النظام الدولي. وتشير مجمل تلك الاتجاهات إلى حقيقة أساسية مفادها، أن العالم يتحرك تحركا حثيثا نحو مزيد من التكتلات الاقتصادية الكبرى سواء من خلال قيام تجمعات اقتصادية جديدة أو تفعيل هياكل قائمة بالفعل، و إعادة وتحويل الأهداف المنوطة بالمؤسسة الاقتصادية لتتوافق ومقتضيات التغيرات الجارية على الساحة الدولية منذ انهيار الكتلة الشرقية، وتفكك الإتحاد السوفيتي، وما تلا ذلك من تطورات درامية لإعادة ترتيب هيكل القوة الاقتصادية في العالم.

ولا يخفى أن من أبرز ملامح تلك التطورات الدولية التكتلات الاقتصادية الكبرى، وتوقيع اتفاق التحرر الجزئي والتدريجي للتجارة الدولية بين الدول الأعضاء في الاتفاقية العامة للتجارة وذلك في ختام جولة أورجواي التي بدأت GATTوالتعريفات والمعروفة اختصارا باسم (الجات) عام 1986 واختتمت في) 1994 الأمر الذي يعني أن اقتصاديات الدول المختلفة سوف تتحرك في إطار أسواق دولية مفتوحة نسبيا، وبالتالي فإن نمو أو تطور أي اقتصاد سيرتبط إلى حد كبير بقدرة قطاعاته المختلفة على إنتاج السلع والخدمات بشكل تنافسي مع الاقتصاديات الأخرى، حتى يمكن لهذه القطاعات الاستمرار في المنافسة في الأسواق المحلية والدولية[82]

ولما كانت قدرات الدول النامية على المنافسة من الضعف بمكان، سعت الكثير من هذه البلدان إلى الأخذ بصورة أو أخرى من صور التعاون الإقليمي بهدف تعزيز قدرتها الاقتصادية في مواجهة تلك التحديات. وفي هذا الإطار تمثل تجربة « رابطة جنوب شرق آسيا » والمعروفة اختصارا بالآسيان aseanنموذجا متميزا في هذا الصدد على النحو الذي دفع إلى اعتبارها نموذجا قابلا للاحتذاء من جانب الدول النامية في سعيها لتعظيم مكاسبها في ظل الواقع الدولي المعاصر. ومن هنا تأتي أهمية هذه الورقة البحثية التي تسعى إلى التعرف على عوامل نجاح

[82] BYUNG, A. Joon.- Regionalism in the Asia- Pacific : Asian or Pacific Community ?.- Koreain Foucs, vol. 4, n° 4, 1996

تجربة « الآسيان » ومكامن ضعفها والتحديات والصعوبات التي تواجهها وكيف تتعامل معها، وصولا إلى التعرف على مدى إمكانات الاستفادة من هذه التجربة في إطار لمنطقة العربية.

وفي ضوء ما سبق، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور يعرض أولها لتجربة « الآسيان » في ضوء مفاهيم و صور التعاون الإقليمي بشقية السياسي و الاقتصادي، رغبة في تفهم طبيعة هذا التنظيم هذا الإقليمي وموقعة بالنسبة لصور وأشكل التعاون. أما المحور الثاني فيعرض بالرصد والتحليل لأداء التنظيم موضع الدراسة وصولا إلى استشراف مستقبل « الآسيان » في ضوء المتغيرات العالمية و الإقليمية. ويعنى المحور الثالث بالتعرف على إمكانات الاستفادة من تجربة الآسيان في الواقع العربي من خلال رؤية مقارنة بين مسار ومآل من الخبرة العربية وخبرة الآسيان في مجال التعاون الإقليمي وذلك على النحو التالي.

تجربة الآسيان في ضوء مفاهيم وصور التعاون الإقليمي

أولا : مفاهيم وصور التعاون الإقليمي

يثير الحديث عن الآسيان كمنظمة للتعاون الإقليمي بين دول جنوب شرقي آسيا ضرورة التعرف على مفهوم التعاون الإقليمي وصوره المختلفة. وإجمالا يمكن القول أن التعاون الإقليمي يعتبر أحد المفاهيم الرئيسية ضمن أدبيات العلوم السياسية وتحديدا علم العلاقات الدولية، كما أنه أحد المجالات الرئيسية في الدراسات الاقتصادية، وعلة ذلك تعدد صور وجوانب التعاون الممكنة بين الكيانات السياسية الدولية وفي مقدمتها الدول. ومفهوم التعاون الإقليمي يبدو مفهوما مركبا يتكون من كلمتين تشير الأولى إلى مجموعة من المعاملات و الاتصالات الكثيفة بين طرفين أو عدة أطراف (أشخاص، دول، أجهزة، مؤسسات...) بهدف العمل المشترك على نحو يؤدي إلى تحقيق أفضليات مشتركة ويعظم درجة الأمن لدى عدة أطراف، لا يشترط بالضرورة أن يكونوا متقاربين مكانيا أو جغرافيا. أما الكلمة الثانية فإنها بإضافتها للكلمة الأولى تقوم بتخصيص النطاق المكاني للتعاون بين أطرافه حيث يتعلق الأمر في هذه الحالة بتعاون إقليمي يتصل بتفاعلات تحدث بين عدة دول تنتمي إلى حيز جغرافي محدد، ويطلق البعض على هذا النوع من التفاعلات التي تعني في أحد تعريفاتها جهود دفع التعاون الاقتصادي Regionalismمصطلح الإقليمي والأمني بين ثلاث دول أو أكثر في منطقة جغرافية معينة تبعا لأسس محددة، تتعدد وفقا لها الإقترابات الإقليمية للتعاون الاقتصادي والأمني ويمكن التمييز بين نوعين من الإقليمية هما[83] : » ويقصد بها تلك الجهود التي تستهدف التعاون Open Regionalismالإقليمية المفتوحة «

[83] SCALOPINO, Robert A..- Asia and the United States the Challenges Ahead.- Foreign Affairs, vol. 69, n° 1, 1989

» و التي تعني Soft Regionalismفي مجالات التجارة والاستثمار، والإقليمية الرخوة « الإجراءات لمشتركة في إطار التعاون الأمني بين الوحدات الداخلة في مثل هذا النوع من التعاون. ويعتبر مفهوم الانتشار والإقليمية الجديدة من المفاهيم وثيقة الصلة بفكرة التعاون الإقليمي وذلك انطلاقا من حقيقة أن بعض أنماط التعاون تتجه إلى تجاوز شرط الجوار الجغرافي فيما يتصل بالتعاون فتمتد بنطاق الإقليم والمكان إلى محل ومناط التعاون (سياسي، اقتصادي، ثقافي) بالمصطلح القانوني والفقهي، وبالتالي تتاح فرص التعاون الإقليمي بالمعنى سالف البيان إلى وحدات وكيانات أكثر اتساعا من المعنى الجغرافي لضيق للإقليم.

و على الصعيد الاقتصادي يمكن القول بتعدد وتنوع الصور والأشكال التي اتخذتها و بين الدول المختلفة، Economic Integrationتتخذه ظاهرة التعاون الاقتصادي بالمعنى الشامل والذي يعرف اصطلاحا بالتكامل الاقتصادي، والصور الشائعة لهذا النمط من لتعاون هي : منطقة التجارة الحرة، و الإتحاد الجمركي، والسوق المشتركة و الإتحاد الاقتصادي و الاندماج الاقتصادي الكامل. ومناط التمييز بين كل درجة وأخرى هو ما تحققه كل منها من قضاء على الحواجز والقيود التي تعترض انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج المختلفة بين أطراف التنظي[84]م، والدرجة التي يحققها كل منها في تخفيف التمييز أو القضاء عليه فيما بين الأقطار الأطراف، وأيضا فيما بينها الأقطار الأخرى غير الداخلة في عملية التكامل. ويرى الكثير من الاقتصاديين الغربيين أن هذه الصور (منطقة التجارة، الإتحاد الجمركي، السوق المشتركة و الإتحاد الاقتصادي و الاندماج الاقتصادي الكامل) إنما تمثل درجات أو مراحل متتالية من التكامل، بمعنى أن كل منها تعبر عن درجة أو مرحلة من التكامل أعلى من التي قبله

وعلى صعيد التنظيم الدولي نجد أن ميثاق الأمم المتحدة الصادر عام 1945 قد أقر مبدأ قيام المنظمات الإقليمية، ولم ير فيه تعارضا مع نظام الأمن الجماعي الذي أتت به لمنظمة الدولية. فنصت المادة 1/25 على أنه[85] : " ليس في هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات إقليمية تعالج من الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدولي ما يكون العمل الإقليمي صالحا فيها ومناسبا، ما دامت هذه التنظيمات أو الوكالات الإقليمية ونشاطها متلائمة مع مقاصد الأمم المتحدة، ومبادئها"، كما خصص الفصل الثامن من الميثاق لشرح دور هذه المنظمات في حفظ السلم والأمن الدوليين، وعلاقتها بالمنظمة العالمية.

---

[84] النشاط الاقتصادي لبلدان آسيا يكشف الخلافات السياسية .- لوموند الفرنسي .- عدد 1996/2/24.

[85] SCALOPINO, Robert A..- Asia and the United States the Challenges Ahead.- Foreign Affairs, vol. 69, n° 1, 1989

يتبين مما تقدم مدى تنوع وتشعب موضوع التعاون الإقليمي وأبعاده المختلفة، فإذا ما تجاوزنا الإقترابات والمداخل المختلفة للنظر في التعاون الإقليمي ودراسته وحاولنا التعرف على العناصر اللازم توافرها لقيام مثل هذا التعاون، فإننا نجابه مرة ثانية بتباين في الآراء فيما يتصل بهذه العناصر ودورها، ولما كان ذلك ليس هو الهدف الأساسي للبحث فإننا سنعرض لصورتين من الصور الدالة على هذا التباين. وهما التحدي الخارجي، والعلاقة بين السياسي والاقتصادي فيما يتصل بالتعاون الإقليمي.

فعلى صعيد التحديات الخارجية يرى البعض أن وجود التحديات والتهديدات الخارجية يعد عاملا كافيا لدفع الدول نحو التكتل والتضامن والوحدة، إلا أن وجود التحدي الخارجي ليس شرطا أن يؤدي إلى الوحدة أو التكتل أو التضامن الإقليمي بل أن وجود التهديدات بصفة عامة قد يدفع إلى الانقسام بين دول الإقليم الواح[86]د.

وفيما يتصل بالعلاقة بين المدخل الاقتصادي نجد جدلا مماثلا بين من يدعو إلى إتباع المدخل الاقتصادي – الوظيفي – لتحقيق الاندماج والتكامل و بين من يدعو إلى المدخل السياسي لتحقيق ذات الهدف. على أنه تجدر الإشارة إلى أن التيار الغالب يذهب إلى ضرورة توافر قدر من المصلحة المشتركة بين الدول الساعية لإقامة تنظيم إقليمي سواء تمثلت هذه المصلحة في درء مخاطر أو جلب منافع للأطراف. كما أن النظريات المختلفة للاندماج والتكامل المعروفة بأنها لا سياسية مثل الوظيفية، والوظيفية الجديدة، و الاتصالية، لم تستبعد مجل العامل السياسي من تحليلاتها كما أن النظريات السياسية مثل الفيدرالية لم تمهل الأبعاد الاقتصادية في تناولها. والواقع أن عملية التعاون الإقليمي تثير العديد من القضايا التي تتصل بطبيعة النشأة، وأطراف التنظيم والعلاقة بينهم، والهيكل التنظيمي. وهذه الأسئلة لا يمكن الإجابة عليها إلا بشكل عملي تطبيقي في إطار ما تتمتع به كل تجربة اندماجية من خصوصية. الأمر الذي يبرر الانتقال إلى التعرف على طبيعة نشأة وتطور رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)[87].

ثانيا : نشأة وتطور "الآسيان"

- يمكن القول بدرجة كبيرة من الثقة أن إنشاء منظمة "الآسيان" في عام 1976 قد جاء ضمن ترتيبات الأمن الإقليمي في إقليم آسيا – الباسفيك خلال مرحلة الحرب الباردة، التي

[86] جاد، عماد .- الاندماج الإقليمي في آسيا (تجربة الآسيان) في د. عبد المنعم تقديم، النمور الآسيوية : تجارب في هزيمة التخلف.- القاهرة، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، 1995

[87] النشاط الاقتصادي لبلدان آسيا يكشف الخلافات السياسية .-مرجع سابق

تميزت بسعي الولايات المتحدة إلى حصار المد الشيوعي واحتوائه خوفا من انتشاره على نحو يهدد مصالحها بالمنطقة لاسيما مع خروج فرنسا من الهند الصينية وانتصار فيتنام وتوسعها في كمبوديا إضافة إلى تفاقم الصراعات الأخرى بالمنطقة. عندئذ برزت الحاجة إلى آلية أمنية في جنوب شرق آسيا تكون مهمتها حصار المد الشيوعي والحيلولة دون انتشاره وهو الأمر الذي دفع الولايات المتحدة إلى خلق هذه الآلية في محاولة لتنظيم صفوف الحلفاء في جنوب شرقي القارة، وتقوية اقتصادهم من خلال ضخ رؤوس الأموال الهائلة والزائدة عن دورة رأس المال الأمريكي، الذي نشأ وتكون بسبب فوائض أسعار النفط العربي وهو الأمر الذي يحقق عدة أهداف لخدمة المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة والتي من أبرزها :

الحد من نفوذ النشاط الاقتصادي الياباني الآخذ في النمو

حصار البؤر الشيوعية في محاولة لتطويق فيتنام والإتحاد السوفيتي فيما عرف حينئذ بسياسة الحصار (التطويق).

دعم التكامل الإقليمي بين الدول الموالية والصديقة عبر الاستثمارات المشتركة والتعاون الاقتصادي

الأمر الثاني الذي يبدو على قدر كبير من الأهمية هو الطبيعة الأمنية التي سعت الولايات المتحدة إلى تحقيقها عبر هذا التنظيم الاقتصادي والتي ألقت بظلالها على النشأة والتكوين وكذلك ما أخفقت المنظمة في تحقيقه، وهو الأمر الذي تطلب بالضرورة التعاون لإنشاء منتدى الآسيان الإقليمي الذي عقد اجتماعه الأول في بانكوك 1994 ويتسم بدور أمني وضح التحديد، ويتحمل فيه الآسيان المسئولية الأساسية عن تطوره المؤسسي، حيث يتولى التنظيم و الرئاسة الاجتماعية السنوية للمنتدى.

و قد ظهرت الاعتبارات الأمنية جلية في مجموعة المبادئ التي صاغتها في أعقاب تأسيسها والتي تمثلت في[88] :

أن يكون حل المنازعات بالطرق السلمية

عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء

STOCKES, Bruce and AHO, C. Micheal .- Asian regionalism and U.S. interests.- In Koreain FOCUS ? Vol 4, n° 4, 1996.- p.p. 122-139[88]

احترام الاستقلال والسلامة الإقليمية

ومن الناحية التاريخية و القانونية يمكن القول بأن توقيع كل من إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلاند على المعاهدة الخاصة بإنشاء « رابطة أمم جنوب شرق آسيا (الآسيان)" Association of South – East Asian Nations، في أوت1976 أدت إلى تأسيس الرابطة بشكل رسمي، وفي عام 1984 انضمت بروناي إليها، إلا أن الرابطة استمرت محدودة الفاعلية حتى عام 1976 عندما إجتمع رؤساء حكومات الدول الأعضاء في "بالي" بإندونيسيا لمناقشة الموقف في المنطقة ثم تلاه الاجتماع التالي في كوالالمبور عام 1977 حيث كان هذان الاجتماعان نقطة تحول في تاريخ "الآسيان"

ثالثا : الهيكل التنظيمي

أسفر إعلان "الآسيان" أو أسمى إعلان "بانكوك" الصادر في اوت1976 عن إنشاء العديد من الهيئات والمنظمات واللجان شكلت في مجملها عناصر الهيكل التنظيمي للمنظمة : وهذه الهيئات هي[89] :

Summit Meeting

وهذه هي السلطة الأعلى في الرابطة حيث تتكون من رؤساء الحكومات في الدول الأعضاء، ومنذ تأسيس الرابطة لم تعقد سوى أربع إجتماعات قمة، (فكان الأول في مدينة "بالي" بإندونيسيا في 1976، و الثاني في مدينة "كوالالمبور" بماليزيا في 1977، والثالث في مدينة " مانيلا" بالفلبين في ديسمبر 1987، والرابع في مدينة "سنغافورة" في ر1992).

و الملاحظة الجديرة بالذكر هنا أنه قد مرت تسع سنوات (عقد تقريبا) على إنشاء الرابطة قبل عقد إجتماع القمة الأول، وهو الأمر الذي يشير إلى عدم وجود المركزية، وإلى تقدم الاقتصادي على السياسي، إذا لم تجتمع القيادة السياسية خلال عقد كامل ولو لمرة واحدة، ومع ذلك فإن الرابطة كانت ماضية في سبيل تحقيق الأهداف المنوطة بها، كما أن من الملاحظ أيضا عدم تسلسل مواعيد اجتماعات القمة فالفرق بين الأول والثاني سنة ونصف تقريبا (18 شهرا) كما أن الفرق بين الثاني والثالث أكثر من عشر سنوات، وأخيرا فإن الفرق بين الثالث والرابع حوالي أربع سنوات، وهو يشير إلى أن مواعيد اجتماعات القمة غير محددة، وكذلك يشير أيضا إلى عدم سيطرة القمة على مقاليد الأمور في الرابطة، والواضح أنه لقاء لتحديد الخطوط العامة مع ترك التفاصيل للمستويات الأخرى

[89] جاد، عماد .- الاندماج الإقليمي في آسيا (تجربة الآسيان) مرجع سابق

Ministerial Conferences المؤتمرات الوزارية [90]

يجتمع وزراء خارجية الدول الأعضاء سنويا بشكل دوري، كما يجتمع وزراء الإقتصاد أيضا سنويا لإدارة شؤون التعاون الإقتصادي كما يجتمع وزراء آخرون كلما دعت الحاجة إلى ذلك

Standing Committee اللجنة الدائمة

و تتكون من وزير خارجية البلد المضيف وسفراء الدول الأعضاء، تجتمع بشكل دوري مرة كل شهرين.

Secretariats الامانة

وقد أنشئت في "جاكرتا" بإندونيسيا عام 1976 وتشكل الجسد المركزي للرابطة والأمين العام الأعلى يختار بشكل دوري من الدول الأعضاء حسب الترتيب الأبجدي كل ثلاث سنوات، ويجري التنسيق اليومي من خلال الأمين الوطني لكل عضو في الرابطة.

للجانCommittees

يتم التعاون بين دول الرابطة من خلال وزراء الشؤون الإقتصادية عبر خمس لجان هي، لجنة الغذاء والزراعة والغابات ولجنة التمويل والبنوك ولجنة الصناعة والتعدين والطاقة و النقل والمواصلات وأخيرا لجنة التجارة والسياحة

كما تشكل بالإضافة إلى هذه الخمس لجان خاصة مثل لجنة الثقافة والمعلومات ولجنة العلوم والتكنولوجيا ولجنة التنمية. وفيما يلي سوف نتعرض لإنجازات الآسيان في ثلاث مجالات رئيسية هي المجال الاقتصادي، والسياسي، والعلاقات الخارجية :

<u>التعاون الاقتصادي</u>

بالرغم من أن التعاون الاقتصادي بين دول الآسيان قد بدأ في إطار ضيق و محدود، لنشاطات متعلقة بالغذاء و الطاقة و النقل و أجهزة الاتصال و الزراعة و السياحة فحقق التعاون بينهم احتياطي غذائي آسيوي، إلا أن البداية الحقيقية لآليات التعاون الاقتصادي جاءت في الوقت الذي عقدت في قمة "بالي" بإندونيسيا عام 1976 و تم تشكيل ثلاث لجان رئيسية هي[91] :

[90] STOCKES, Bruce and AHO, C. Micheal .-opcit

[91] النشاط الاقتصادي لبلدان آسيا يكشف الخلافات السياسية .- لوموند الفرنسي .- عدد 1996/2/24.

المنطقة الصناعية المغلقة

معاهدة التجارة التفضيلية (الدولة الأولى بالرعاية(P.T.AS

(المشروعات الصناعية (للآسيانA.I.P.S

و قد عنيت الاتفاقية الأولى بجعل حرية التجارة مكفولة بين دول المنطقة (أي بجعل الدول الأعضاء منطقة تجارة حرة مغلقة)، و تكفلت الثانية و الثالثة بالتعاون الصناعي

و في أعقاب القمة ذاتها و بناء على الاتفاقات المتبعة اتفق وزراء اقتصاد دول الآسيان على توزيع المشروعات الصناعية على الدول الأعضاء. و في عام 1977 وافق وزراء الاقتصاد على المشروعات المختارة فيما عدا الفلبين التي استبدلت المشروع الذي أجير عام 1979 بمشروع آخر لإنتاج الورق، كما غيرت الفلبين مشروعها ثانية و استبدلته بثالث لتصنيع النحاس و أجازه وزراء اقتصاد الآسيان عام 1982.و وفقا لاتفاق الأفضلية التجارية، اتفق على إضافة (50) منتجا في كل جولة من المفاوضات، كما وافق وزراء الاقتصاد على إعفاء كل صفقة تقل قيمتها عن خمسة آلاف دولار من الرسوم الجمركية، و بعد ذلك بعامين وصلت هذه القيمة إلى عشرة ملايين و بعد ذلك استبدلت "الآسيان" المفاوضات متعددة الأطراف الجماعية بالمفاوضات الثنائية، و فيما يتعلق بالتخفيضات الجمركية على المنتجات غير الزراعية التي يصل التخفيض فيها إلى 50 %، فقد وصلت فائدة هذه المنتجات عام 1983 إلى (12) ألف منتج

و قد لعب التعاون الصناعي دورا حقيقيا في المدى القصير لعملية التكامل الاقتصادي للمنطقة، و ذلك عن طريق اللجنة الخاصة التي تم تشكليها عام 1977 في مجالات الصناعية و التعدين و الطاقة، و قد حددت اللجنة المشروعات التي سوف يبدأ التكامل بشأنها في السيارات، و الآلات الزراعية، و معدات الاتصال[92].

و كانت الفكرة الرئيسية هي أن رجال الأعمال و الحكومات يمكنهم التعاون في إنشاء الصناعات في كل دولة عضو على نحو تكاملي سواء في الإنتاج أو التجميع بشرط أن يتمتع المنتج بالحماية الجمركية في دول الرابطة.

و الجدير بالذكر أن القطاع الخاص لم يبادر في البداية إلى الاستثمار في مجال التصنيع المشترك حيث مرت ثلاث سنوات حتى تشكيل الآسيان للغرف التجارية عام 1972، و هنا بدأ القطاع الخاص في المساهمة في صناعة السيارات و وافق وزراء الاقتصاد على ذلك عام 1980 .

[92] STOCKES, Bruce and AHO, C. Micheal .-opcit

المجال السياسي

أثرت ظروف النشأة و التطور على دور الآسيان السياسي حيث ركز قادة الدول الأعضاء في الآسيان جهودهم على دعم التعاون الاقتصادي و الصناعي و التجاري أساسا دون الانصراف إلى الشؤون السياسية. لكن نظرا لعدم إمكانية الفصل بين ما هو سياسي و ما هو اقتصادي عمليا، فقد اضطر الآسيان إلى الخوض في المسائل السياسية التي بدأت بتأكيد وزراء الخارجية على حياد المنطقة و ظهر مفهوم منطقة السلام و الحرية و الحياد " Zone of Peace, Freedom and Neutrality) " و سيطر هذا المفهوم Zopfan" على الاجتماع الوزاري الرابع للآسيان في أذار/مارس 1971، و كذا اجتماع وزراء الخارجية في تشرين ثاني/نوفمبر 1971 و سعى وزراء الخارجية إلى إصدار إعلان عن عزمهم السعي إلى جعل هذا المفهوم جزءا من السياسة الرسمية للرابطة كما سعت في إطار نشاطها السياسي إلى إجراء حوارات مع الجماعة الأوروبية (1972) و استراليا (1974) و نيوزيلندة (1975) و كندا و اليابان و الولايات المتحدة (1977) في إطار من التقسيم حيث تكفل كل عضو من الرابطة بالإشراف على الحوار مع قوة من القوى الدولية، و قد غطت هذه الحوارات جوانب متعددة من التعاون التنموي و المساعدات الفنية و مشروعات الأبحاث و التجار[93]ة.

إلا أنه يجدر القول أن أعظم الأدوار السياسية التي لعبها الآسيان هو ذلك الدور المتعلق بقضية كمبوديا التي تفجرت على أثر الغزو الفيتنامي لكمبوديا في ديسمبر 1978[94]، إذ تحركت الآسيان و أدانت الغزو كما وقفت إلى جوار الصين ضد الاتحاد السوفيتي الذي بدأ مؤيدا للغزو، و على أثر تحركات الآسيان و الدعم الأمريكي لها، نجحت في استصدار قرارات من مجلس الأمن تطالب فيتنام بالانسحاب من كمبوديا، و كانت نتيجة ذلك عقد مؤتمر للأمم المتحدة حول كمبوديا في نيويورك عام 1981 كما تمسكت بضرورة حضور الفئات الأربعة الممثلة للشعب الكمبودي. و بالرغم من أن المؤتمر انتهى إلى صدور بيان ختامي ذو طابع توفيقي حرص على التوفيق بين مطالب الآسيان من جهة و مطالب الصين من جهة أخرى حيث أكد على ضرورة انسحاب القوات الأجنبية و إجراء انتخابات حرة تحت إشراف الأمم المتحدة، إلا أن جهود الآسيان لم تفتر إذ استمرت خلال عقد الثمانينات في تبنى سياسة متماسكة إزاء القضية، و قد تمثل ذلك

[93] STOCKES, Bruce and AHO, C. Micheal .-opcit

[94] جاد، عماد .- الاندماج الإقليمي في آسيا (تجربة الآسيان) مرجع سابق

في عدد من الإجراءات كان منها مشروع السلام الذي قدمته الرابطة في الاجتماع السنوي (بانكوك) في 1988 الذي ارتكز على وقف إطلاق النار و انسحاب القوات الفيتنامية على ثلاثة مراحل و نزع سلاح الفصائل الكمبودية على مرحلتين و تشكيل حكومة انتقالية و إجراء انتخابات عامة تحت إشراف دولي. كما دعت الرابطة منظمة دول عدم الانحياز في 1986/4/18 إلى مساندة مواقف الرابطة في جهودها لتسوية القضية الكمبودية.

و انتهت بدخول الرابطة في مفاوضات مباشرة مع فيتنام و اقترحت تشكيل مجلس و طني أعلى من القوى المعارضة يشغل مقعد كمبوديا في الأمم المتحدة.

العلاقات الخارجية للآسيان

مع المجموعة الأوروبية

تشكل الجماعة الأوروبية النموذج النظري المحتذى لدى دول رابطة الآسيان، و لذا كان من الطبيعي أن يسعى هؤلاء و منذ البداية إلى دعم علاقاتهم بالمجموعة الأوروبية، و أسفر هذا السعي على توقيع اتفاق للتعاون بين الآسيان و المجموعة الأوروبية فيمارس 1980 و كذلك تم تشكيل لجنة مشتركة عقدت اجتماعها الأولى في العاصمة الفلبينية (مانيلا) في نوفمبر 1980، و أصبح الاجتماع سنويا بعد ذلك، و وضعت اللجنة برنامجا للتعاون العملي و التكنولوجي، و في ديسمبر 1983 تم تشكيل مجلس رجال الأعمال من الآسيان و المجموعة الأوروبية و ذلك لتحديد المشروعات المشتركة التي يساهم فيها أو يقوم بها رجال أعمال أوروبيون.

وأكتوبر 1985 عقد الاجتماع لوزراء الشؤون الاقتصادية للآسيان و المجموعة الأوروبية، و وافق على تشجيع الاستثمارات الأوروبية في دول رابطة الآسيان و قدرت الاستثمارات الأوروبية في ذلك الوقت بنحو 13 % من إجمالي الاستثمارات الأجنبية في المنطقة، و ذلك مقابل (28 %) لليابان و (17 %) للولايات المتحدة. و في عام 1987 أنشئت لجان استثمارية مشتركة في جميع عواصم رابطة الآسيان و مع بداية تحرك المجموعة الأوروبية نحو تحقيق الوحدة، عقد وزراء خارجية رابطة الآسيان اجتماعا في شباط / فبراير 1990 لمناقشة الآثار المحتملة للوحدة الأوروبية على رابطة الآسيان، لاسيما في ظل المخاوف التي طرحتها الرابطة حول ما يمكن أن يوضع من قيود على صادراتهم إلى دول الاتحاد الأوروبي و كذلك لبحث الآثار المترتبة على اتجاه المجموعة الأوروبية إلى توجيه الشطر الأكبر من الاهتمام و المساعدات إلى دول شرق أوروبا تحولها نحو اقتصاد السوق.

الأسيان و اليابان

يمكن القول بأن ثمة عوامل كثيرة سياسية و اقتصادية و جغرافية كانت بمثابة المحددات لعلاقة الآسيان باليابان فالوزن الاقتصادي الضخم لليابان، و الجوار الجغرافي و التشابه في الأنظمة الاقتصادية استدعى حدوث تعاون بين الآسيان و اليابان و هو الأمر الذي تفهمه كلا الطرفين فأسفر عن تشكيل الجمعية اليابانية الآسيانية لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك مثل التجارة، و الاستثمارات و نقل التكنولوجيا. و في عام 1981 بدأت اليابان بتقديم دعمها لرابطة الآسيان، و هو الدعم الذي تزايد عام 1983 لكل من اندونيسيا و ماليزيا و تايلاند.

و في عام 1987 أنشأت اليابان صندوق تمويل التنمية في الآسيان برأسمال قدره مليارا دولار، و في 1991 أسفرت المفاوضات بين الطرفين عن إعلان اليابان استمرارها في دعم و تشجيع النمو الاقتصادي لدول الآسيان و البحث عن إطار مشترك لمناقشة القضايا السياسية و الأمنية في المنطقة[95].

الآسيان – كوريا الجنوبية

وجد التعاون الاقتصادي بين الآسيان من جهة و كوريا الجنوبية من جهة أخرى عددا من الأسباب و المبررات أهمها يتعلق بمشاكل مشتركة مثل ارتفاع تكاليف الطاقة خاصة في كوريا و كساد الطلب على الصادرات و تهديد الحماية العالمية.

و كذلك هناك أسباب سياسية و أمنية منها سعى الآسيان إلى تقوية علاقتها بكوريا الجنوبية لتجد موطئ قدم لها في قضية شبه الجزيرة الكورية لضمان عدم تفجر الصراع في هذه القضية، و هذه الأسباب دفعت الآسيان إلى قبول كوريا كعضو مراقب في اجتماع وزراء الخارجية في يوليو 1991.

33و قد أقامت كوريا علاقات جيدة مع الآسيان منذ إنشائه إلا أن هذه العلاقة ظلت إلى عام 1975 تتميز بأمرين[96] :

34التنافس مع كوريا الشمالية و ذلك في إطار المنافسة العالمية بين الكوريتين للحصول على الشرعية الدولية و الاعتراف العالمي. أولوية العلاقات الثنائية مع كل دولة من دول الآسيان

[95] علي صالح، ماجد.- كوريا و التعاون الإقليمي.- بحث مقدم إلى مؤتمر السياسة الخارجية الكورية.- القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية - جامعة القاهرة، 17 199

[96] نفس المرجع

على العلاقة مع الآسيان كوحدة متكاملة، إلا أن العلاقات أخذت منعطفا جديدا ابتداء من منتصف السبعينيات مع زيارات عدد من الكوريين الرسميين لدول الآسيان و كذا زيارات مسئولين من الآسيان لكوريا الجنوبية. و بإلقاء الضوء على تطور العلاقات التجارية بين كوريا و الآسيان في فترة الحرب الباردة يتضح – كما تشير البيانات و الإحصاءات – النمو السريع في تجارة كوريا مع الآسيان حيث وصلت عام 1980 إلى (2610) مليون دولار أمريكي و هو رقم أعلى بخمس مرات من الرقم المتحقق عام 1975 و الذي كان (508) مليون دولار أمريكي، كما أن نسبة تجارة كوريا إلى مجمل التجارة العالمية وصلت في العام نفسه إلى (6,58%) بزيادة أكثر من (1,5 %) عن عام 1975 و هو جانب من الأرقام التي توضح عمق العلاقات التجارية بين الطرفين.

و في الفترة التي أعقبت الحرب الباردة نمت العلاقات بين الطرفين الأمر الذي أدى إلى إقامة ما سمي Sectoral Dialogue Patnership الذي قاد إلى حوار شراكة كامل بينهما في عام 1991. كما نمت تجارة كوريا مع الأسيان بصورة ملحوظة عام 1980 إلى 1993 فارتفع نصيب الآسيان مع تجارة كوريا (6،6(% عام 1980 إلى (10(% عام 1993، و بالمثل زادت صادرات الآسيان لكوريا بمعدل سنوي بلغ حوالي (12،6 % (على حين زادت الواردات إلى (17،6 % (سنويا في الفترة من 1980 إلى 1993، و هو الأمر الذي توضحه الجداول الملحقة مع التركيب النوعي للصادرات و الواردات الكورية من و إلى الآسيان

الآسيان : التحديات و الآفاق

نحو تقويم موضوعي لرابطة الآسيان

يجدر بنا و نحن بإزاء تقويم أداء الآسيان القول بأن تجربة الآسيان تطرح نموذجا ناجحا – و باقتدار – في تقديم نموذج تعاوني في بيئة صراعية إذ اتسمت المنطقة قبل ظهور الرابطة و بعدها بكثرة الصراعات و الانقسامات بين دول المنطقة و التي وصلت إلى حد الخلافات العرقية الحدودية، عمقتها خلافات في الرؤى تجاه قضية الأمن الإقليمي و الموقف من القوى الإقليمية الأخرى، و كذلك القوى الدولية، كما نجحت الرابطة في استثمار اللحظة التاريخية المواتية التي تمثلت في نمو التهديد الفيتنامي/ السوفياتي و تصاعد النفوذ الصيني و من ثم استثمرت دول الرابطة فكرة الإحساس بالخطر المشترك في وضع أسس بناء إقليمي لتحقيق الأمن و الرفاه الاقتصادي.

و يمكننا فيما يلي إجراء تقويم موضوعي للآسيان انطلاقا مما سلف بيانه دون تهوين أو تهويل. و نظريا فإنه يمكن إجراء هذا التقويم عبر استخدام وسيلتين رئيسيتين هما أولا[97] : مجموعة الأهداف المرسومة للآسيان و المنوط به تحقيقها. ثانيا : عوامل نجاح الرابطة توصلا إلى التعرف على مستقبل الرابطة في ضوء التحديات الناجمة عن النظام الدولي الجديد و هو ما نعرض له تفصيلا في النقاط الثلاث التالية :

أولا : مجموعة الأهداف المرسومة

أنشئت الآسيان و قامت أساسا لتحقيق ثلاثة وظائف في غاية الأهمية لمجموع الأعضاء و لأطراف خارجية دعمت الآسيان و ساندته في طريق قيامه و هم :

الوظيفة الأمنية : ذكرنا فيما سبق أن إنشاء آسيان جاء ضمن ترتيبات الأمن الإقليمي في إقليم آسيا – الباسفيك، التي خططت لها و وضعتها القوى الغربية و على رأسها الولايات المتحدة في دعمها للدول الصديقة، و جاء الآسيان ليوفر لأعضائه محفلا لمناقشة الدبلوماسية الوقائية و إجراءات بناء الثقة و لإعلان وجهة نظر واحدة إزاء قضية الأمن الإقليمي، و بالرغم من أن الرابطة قد خلقت جوا من الثقة و التفاهم بين الدول الأعضاء كما خلقت ما يمكن أن نسميه بالعقل الجمعي الأمر الذي وحد الرؤى إزاء قضية الأمن الإقليمي و العلاقات الخارجية إلا أنه – وفقا لرأي المحللين – قد افتقر لترتيبات أو لآليات تقليدية للأمن الجماعي، إذ جاء إعلان تأسيسه خلوا من الإشارة الصريحة لدوره الأمني، و عبر عمره الطويل لم يحاول الآسيان أن يصوغ نموذجا رسميا للأمن، إذ بالرغم من أنه طور منهجا سياسيا لمشاكل الأمن الإقليمي، اقتصر على أعضائه في عملية حوار متعدد الأطراف و تقوم ممارسته على عنصر الدبلوماسية و حدها، افتقر للجوانب التنفيذية لمعرفة نماذج الأمن الجماعي، إذ لا يتضمن أية آليات رسمية المنازعات، ربما خشية الإساءة للعلاقات السياسية، و يرى هؤلاء أن الدليل الواضح على فشل الآسيان في أداء وظيفته الأمنية هو الاتجاه إلى إنشاء بيان متعدد الأطراف أكثر اتساعا في آسيا – الباسفيك. عرف باسم : محفل آسيان الإقليمي. الذي عقد اجتماعه الأول في بانكوك تموز / يوليو 1994 و يتسم بدور أمني واضح التحديد، و يحمل الآسيان المسؤولية الأساسية عن تطوره المؤسسي حيث يتولى تنظيم و رئاسة الاجتماعات السنوية

[97] علي صالح، ماجد.- كوريا و التعاون الإقليمي.- بحث مقدم إلى مؤتمر السياسة الخارجية الكورية.- القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية - جامعة القاهرة، 17 199

للمحفل، و تتناوب رئاسة اجتماعاته المنعقدة بين دوراته السنوية، إلا أن هناك تحليلات ترى أن تبني المحفل لمنهج الآسيان إزاء مشاكل الأمن الإقليمي و افتقاره لنص ينظم استخدام القوة في الصراع و حده، و اعتماده على المكانة العليا للدبلوماسية يمثل امتدادا للإخفاق في تحقيق الأمن و أداء الوظيفة الأمنية.

الوظيفة الاقتصادية : برز الإنجاز الرئيس لمجموعة الآسيان على الصعيد الاقتصادي في تزايد معدلات التجارة البينية بين دول الرابطة (أنظر الجدول في الملحق). و من هنا نجد أن الآسيان قد نجحت في تدعيم التعاون الاقتصادي بين دولها، هذا بالرغم من أن المشروعات التي تم الاتفاق عليها لم ينجز منها الكثير إضافة إلى عدم التقيد بلوائح الرابطة في العديد من القطاعات و يفسر البعض زيادة معدلات التبادل التجاري فيما بينها، بالقول بأن هذا النمو مرده إلى نشاط الأسواق المحلية لدول الآسيان نفسها و ليس إلى زيادة الصادرات فحسب، في منطقة جنوب شرق آسيا في حين يفسرون زيادة التبادل التجاري بين دول الآسيان و الدول المحيطة بها بإتباع دول جنوب شرقي آسيا بصفة عامة للمبادئ الأساسية للاقتصاد الرأسمالي فضلا عن تشجيع الاستثمارات الخارجية.

و هكذا يظل الإنجاز الرئيسي للرابطة و الذي لا يقل الجدل – أنها قطعت شوطا على طريق الاندماج الاقتصادي حيث بدأ الحديث عن منطقة للتجارة الحرة، و اتحاد للمستهلكين و سوق مشتركة للآسيان، و ذلك على الرغم من أن الهدف الرئيسي للآسيان كان التعاون الاقتصادي و ليس الاندماج الاقتصادي أو السوق المشتركة، و قد بدأ ذلك واضحا في منتصف التسعينات إذ تم الاتفاق في اجتماع وزراء اقتصاد الدول الأعضاء في الرابطة (28/4/1995) على الإسراع بتخفيض الرسوم الجمركية بهدف إنشاء منطقة تجارة حرة قبل عام 2003، بل إن الاجتماع السنوي الثامن و العشرين لوزراء خارجية دول الرابطة و الذي عقد في بروناي (29/7/1995) طالب بضرورة اتخاذ بعض الخطوات الجادة للإسراع بالوصول بالمنطقة إلى من منطقة تجارة حرة قبل الموعد المقرر لها بثلاث سنوات، أي عام 2000م.

الوظيفة السياسية : لم تكن الوظيفة السياسية ضمن مجموعة الوظائف المنوط برابطة الآسيان تحقيقها، و من ثم فإن أي خطوة حققتها الرابطة في هذا الاتجاه تعد أمرا محمودا، و قد ظهر التعاون السياسي في لحظات محفلة و منها إصرار دول الرابطة على أن المشاكل الإقليمية – التي هي المسؤولية الأولى لأعضائها – تستثني في ظل ممارستها بما يعرف بمفهوم الدولة ذات الخط المتقدم، فعندما تمس قضية معينة دولة أخرى فإن الدولة المعنية تكون صاحبة الحق

في اتخاذ زمام المبادرة. نجحت في التحقيق الأهداف المرجوة. و يمكن تفسير عوامل نجاح الآسيان في المجالين الداخلي و الخارجي بما يلي[98] :

في المجال الداخلي

– التركيز على التعاون الاقتصادي دون السياسي باعتبار الأول هو المجال الأسهل و الأقل حساسية، و أهم ما يجب أن تلجأ إليه تجارب العمل المشترك.

–غياب الهيمنة الإيديولوجية على الأنظمة السياسية مما أكسبها القدرة على التكيف، و الواقعية في صنع السياسات.

–عدم هيمة دولة معينة على القرارات أو القدرات للرابطة. و هذا عيب اكتنف كثيرا من التجارب الوحدوية العربية التي تميز أغلبها بسيطرة مصر عليها.

–الدور الكبير الذي لعبته الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي. و ذلك من خلال محافظة دول الرابطة على الاستقرار السياسي، و تركيز السلطة السياسية حيث سادت درجة معقولة من التضامن و الوحدة الوطنية في دول الآسيان بالرغم من تعدد القبائل و الأجناس.

–التزام دول الآسيان بالتكتل الإقليمي بين دول الرابطة، و نجاحها في تحييد الخلافات السياسية البينية و أكبر مثال على ذلك تنازل الفلبين عن المطالبة بإقليم صباح من ماليزيا، إذ رأت هذه الدولة أنها لن تكون قوية خارج حدودها إلا إذا كانت قبل ذلك قوية داخل حدودها، و من هنا فقد أظهرت هذه همة عالية حتى أمكنها زيادة معدلات نموها الاقتصادي و تطوير تعاونها الأمني و السياسي

التجارب التكاملية العربية في ضوء تجربة الآسيان

تثير قضية الحديث عن الآسيان باعتباره رابطة اقتصادية قضية أزمة التكامل العربي، إذ في الوقت الذي تطرح فيه الآسيان نموذجا فريدا للتعاون و التكامل بين فرقاء متصارعين بينهم حروب و صراعات قديمة استمرت فترات طويلة، كما أن بينهم خلافات دينية و عرقية و إيديولوجية فيسفر هذا التكامل عن مثل هذه النتائج المبهرة التي حققها الآسيان نجد الوطن العربي – و على النقيض من ذلك – قد اجتمعت له خصائص الوحدة و متطلبات التكامل من تاريخ مشترك، و وحدة في الدين و الثقافة و اللغة و غيرها، فإنه مع ذلك ما يزال بينه و بين الوحدة أو

[98] عامر مصباح،**نظريات تحليل التكامل الدولي**،الجزائر: مرجع سابق

التكامل زمن بعيد. و بالرغم من أن تجربة الوحدة العربية تبدو أكثر قدما و رسوخا من تجربة الآسيان، إذ في الوقت الذي نشأ و تأسس الآسيان في عام 1967 كان العرب يعيشون في ظل نظام إقليمي واحد تظله مؤسسة رسمية هي الجامعة العربية التي تأسست عام 1945 و بادرت و منذ تأسيسها إلى خلق الأجهزة الاقتصادية الفنية، فأنشأت لجنة دائمة للشؤون الاقتصادية و المالية، لإرسال قواعد التعاون الاقتصادي و مداه و صياغتها في شكل مشروعات اتفاقات و سياسيات و إجراءات تعرض على مجلس الجامعة للنظر فيها، و قد أكد مجلس الجامعة على أهمية الترابط بين الأمن القومي و الأمن الاقتصادي في معاهدة الدفاع المشترك و التعاون الاقتصادي التي أبرمها عام 1950، و في إطار ذلك تم إنشاء مجلسين، المجلس الاقتصادي و مجلس الدفاع المشترك، حيث نصت المادة الثامنة من تلك المعاهدة على أن ينشأ مجلس اقتصادي من وزراء الدول العربية المتعاقدة المختصين بالشؤون الاقتصادية.[99]

و رغم أن هذا المجلس قد عقد ما يزيد عن أربعين دورة تمخضت في عام 1957 إلى التوصل إلى اتفاقية الوحدة الاقتصادية و التي صادق عليها المجلس الاقتصادي و مجلس الجامعة في حينه و لكنها لم تدخل حيز التنفيذ إلا في 30-4-1964. وبالرغم أيضا من أن الظروف الموضوعية لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي كانت مواتية إلا أن حصيلة الجهود المبذولة لتحقيقه كانت متواضعة، حيث شكلت الظروف السياسية و الاقتصادية العربية و الدولية عوائق أمام تحقيق التكامل و الوحدة. و قد أظهرت دراسات قامت بها لجان منبثقة عن المجلس الاقتصادي لدراسة أسباب تواضع التعاون الاقتصادي العربي و تقييم الاتفاقيات و المشروعات القائمة، أن التعاون الاقتصادي العربي يشكو في الجانب التنظيمي من أمرين : أولهما : عدم وجود جهة مركزية مسئولة عن التخطيط و الإشراف على التنفيذ. و ثانيهما : تعدد المؤسسات و المنظمات العربية و تضارب اختصاصاتها و قراراتها و ازدواجية نشاطاتها، في ظل غياب تنسيق فعال يوفر المال و الجهد العربي.

و في ضوء ذلك قام مجلس الجامعة العربية في 1977/3/24 بتعديل المادة الثامنة من معاهدة الدفاع المشترك و التعاون الاقتصادي حيث أوكل للمجلس الاقتصادي مسؤولية قيادة العمل الاقتصادي العربي و القيام بمهام التخطيط و التنسيق و التقييم و الإنشاء و الإشراف على العلاقات الاقتصادية الخارجية. و قد حقق المجلس بعض الإنجازات مثل إقرار إستراتيجية العمل

[99] 9زلزلة، عبد الحسن.- التكامل الاقتصادي العربي أمام التحديات .- المستقبل العربي، العدد 21، نوفمبر 1920

الاقتصادي العربي المشترك و إعادة النظر في بعض الاتفاقيات و خصوصا فيما يتعلق بتشجيع و تنظيم تدفق رؤوس الأموال العربية إلى الدول العربية و تسيير التبادل التجاري.

و مع ذلك لا يزال واقع التكامل الاقتصادي العربي شديد السوء، فمعدلات التبادل التجاري بين الأقطار العربية و بعضها من أقل ما يمكن، و هو انكماش يشبه المقاطعة و كذلك فإن حركة استثمار رؤوس الأموال العربية في الأقطار العربية الأخرى دون المستوى.

و هكذا لا حدود الإمكانات العربية المصدرة في ظل غياب نظام اقتصادي إقليمي عربي موحد، و عموما فإنه يمكن إجمال أسباب أزمة التكامل العربي الاقتصادي إلى مجموعة من العوامل هي[100] :

-التناقضات الهيكلية و التنموية : إذ أن أزمة التكامل مردها إلى البنية الجوهرية للاقتصاد العربي المتفاوت في توزيع القوى و العناصر الإنتاجية و التناقضات الهيكلية و التنموية التي ورثها عن عهود الهيمنة الأجنبية، متمثلة بالتخلف و التبعية و التجزئة.

-المداخل التكاملية : التي اتسمت بالحرية و لم تقم على التخطيط و البدء بتحرير التجارة فيما بينها، و قد أثبتت التجارب خطورة أتباع مبدأ الحرية العشوائية كمدخل للتنمية لأن التخطيط الشامل هو وحده الضمان و الوسيلة المثلى لتحقيق تنمية حقيقية و تكامل فعال.

-الأنماط التنموية : إذ مارست معظم الأقطار العربية منذ استقلالها السياسي نمطا تنمويا انعزاليا قطريا، يغيب عنه البعد القومي مما أسهم في تعميق التبعية و التجزئة القطرية، و قد ازدادت خطورة هذا الاتجاه و زخمه في فترة السبعينات في ظل الازدهار و الانفجار التنموي فقد أدى الطموح لتحقيق تنمية سريعة في الوطن العربي إلى عودة الوقوع في فخ التبعية و تعميق الارتباط بالسوق العالمية، في ميادين التجارة و الاستثمار و الإنتاج و التكنولوجيا.

-الإرادة السياسية : و قد لعب هذا العامل دورا بارزا في تعميق أزمة التكامل و كان وراء ضعف الإرادة السياسية عوامل عديدة أهمها عدم وضوح أو إدراك الفوائد الكبيرة المتبادلة للتكامل الاقتصادي بسبب قلة المعلومات أو عدم وضوحها مما أضعف القناعة لدى أصحاب القرار السياسي بجدواها و جديتها و قد أسهم في عدم الجدية و غلبة النظرة الآنية على النظرة طويلة الأمد، و طغيان المصالح العاجلة على المنافع الآجلة.

-المشكلة القيادية المؤسسية : فقد أسهم عدم التشدد في اختيار قيادات بعض مؤسسات العمل العربي المشترك و قبول تسيسها من ناحية، و ضعف الرقابة و المتابعة و المحاسبة من ناحية

[100] زلزلة، عبد الحسن.- التكامل الاقتصادي العربي أمام التحديات .- المستقبل العربي، العدد 21، نوفمبر 1920

أخرى، و في الإخفاق في بلورة نماذج مؤسسية عربية ناجحة للعمل الاقتصادي العربي المشترك و قد أدى هذا الاتجاه إلى إضعاف الثقة بهذه المؤسسات و استغلالها كذريعة لإحباط .أية تجربة وحدوية جدية، بل و الزعم بفشل الفكرة نفسها

الدول العربية و تجربة الآسيان : النظام الاقتصادي الإقليمي بين العروبة و الشرق أوسطية

بالرغم مما يمثله نموذج الآسيان من جاذبية لدى العرب الراغبين في الوحدة و التكامل الاقتصادي إلا أن السنوات الأخيرة شهدت ارتفاعا ملحوظا في الحديث عن رابطة الآسيان، إذ بعد تطورات عملية السلام بين العرب و إسرائيل في أعقاب مؤتمر مدريد ثم اتفاق أوسلو و توقيع الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي في سبتمبر 1993 ثم الاتفاق الأردني الإسرائيلي، دار الحديث عن نظام اقتصادي إقليمي جديد عرف باسم "السوق الشرق أوسطية" تشكل من إسرائيل و تركيا و الدول العربية بهدف تأكيد وجود إسرائيل في المنطقة و منحها الفرصة للسيطرة على الاقتصاديات العربية و التحكم بها[101] .

و قد دلل المريدون للشرق أوسطية و المؤيدون لها من أنصار التسوية بين العرب و إسرائيل بالآسيان كتنظيم اقتصادي إقليمي قام بين فرقاء بينهم صراعات و حروب قديمة، كما كان بينهم أطماع و مصالح متنازع عليها، و نجح في دحر هذه الخلافات و تقسيمها عبر آليات و وسائل اقتصادية، كما نجح في العبور بدول المنطقة من دول تنتمي إلى العالم الثالث و تعيش مشاكله الاقتصادية من فقر و مديونية و بطالة و تضخم و غيرها إلى دول متقدمة صناعيا، و صلت إلى حد الرفاه الاقتصادي و ارتفع بها مستوى المعيشة. لكن واقع الأمر أن هؤلاء الذين يدعون إلى الأخذ بتجربة الآسيان في ظل نظام شرق أوسطي يجمع العرب و إسرائيل يغفلون مجموعة من الحقائق الموضوعية التي تفرض نفسها و هي :

-أن منظمة الآسيان قامت في ظل نظام دولي ثنائي القطبية حيث توزعت مصادر القوة الرئيسية بين الولايات المتحدة و الإتحاد السوفيتي و قد كانت منظمة شرق آسيا أهم بؤر الصراع الإستقطابي بين هاتين الدولتين. لذلك فقد كانت دوافع النمو الصناعي التصديري في شرق آسيا سياسة عسكرية للحيلولة دون امتداد النفوذ السوفياتي – الصيني و لتفكيك الولاء لها.

[101] 9زلزلة، عبد الحسن.- التكامل الاقتصادي العربي أمام التحديات .- مرجع سابق

بيد أنه مع انهيار المعسكر الشرقي التي تزعمته روسيا في بداية التسعينات و ظهور ما يسمى بالنظام الدولي الجديد أحادى القطبية فقد تلاشت الدوافع السياسية و الأمنية السالفة البيان، الأمر الذي جعل دول شرق آسيا تعاني من فراغ أمني و هزات اقتصادية.

–أن عملية إنشاء الآسيان تمت في ظروف اقتصادية دولية مختلفة و في سياق دوافع الثورة العلمية التكنولوجية التي تلت الحرب العالمية الثانية. حيث سعت الدول الصناعية إلى تقسيم العمل الدولي الرأسمالي على أساس تكنولوجي بحيث يتم نقل صناعات أو مراحل صناعية تحتاج إلى أيدي عاملة كثيرة عادية أو شبه ماهرة من الدول المتقدمة إلى العالم الثالث الذي تكثر فيه العمالة العادية و تنخفض تكلفتها نسبيا و يتوفر فيها مناخ سياسي ملائم و قد نجحت عملية النقل الصناعي في دول شرق آسيا بشكل كبير.[102]

بيد أن الوضع يختلف في المنطقة العربية من حيث اختلاف النمط الحضاري و المناخ السياسي و الاقتصادي المناسب لتنمية اقتصادية متكاملة و تحول هيكلي. و لذلك لم تشجع الدول الغربية شركاتها على القيام بعملية النقل الصناعي إلى الدول العربية.

هذا إضافة إلى ما تتمتع به كل تجربة من خصوصية في إطار ثقافتها و صورتها الحضارية و هذا ما يتجاهله المريدون للشرق أوسطية حين يستشهدون بمقولة بيريز : "أن ما يصلح لبقية العالم يصلح لإسرائيل و العالم العربي، فالقدر نقلنا من عالم تسوده الصراعات الإقليمية إلى عالم تحكمه التحديات الاقتصادية و الفرص الجديدة". و هنا يتناسون أو لنقل يتجاوزون قيام إسرائيل على أرض عربية، إضافة إلى كل الحروب التي خاضتها ضد الدول العربية و نتائجها التي أثقلت كاهل الأمة العربية و أراقت الكثير من الدماء العربية. و بالتالي فإن الحديث عن تعميم أي تجربة تنموية كاملة و استنساخها حديث غير واقعي و غير قابل للتحليل العلمي الدقيق، و ذلك لأنه لا يوجد مجتمع يتطابق في جميع عناصره مع مجتمع آخر، لا توجد ثقافة متماثلة مع ثقافة أخرى. و إنما لتحقيق التنمية، و الاستفادة من الخبرات البشرية في تطوير المجتمعات و تحسين أداء النظم و الأفراد ينبغي أن نحدد المستويات المتعددة للمقارنة و إمكانية الاستفادة في كل منها :

مستوى الثقافة العامة السائدة الآن :

في القيم و المعايير و المحددات الثقافية الموجودة فعلا في الواقع الاجتماعي لكلا الإقليمين، لكن الاختلاف في هذا السياق لا يعني التناقض في كل شيء، و إنما قد يعني تشابها في

[102] ـ محمود، أحمد إبراهيم .ـ التحولات الإستراتيجية و إشكاليات الصراع و الأمن في جنوب شرق آسيا، السياسية الدولية.ـ العدد 118، أكتوبر 1994.

المفردات الثقافية و اختلاف في النظام المعرفي و النسق الثقافي الذي يرتب هذه المفردات و القيم.

مستوى المخزون الثقافي المتوارث [103]:

و عند هذا المستوى نلاحظ قدرا من الاختلاف و مثله من التشابه بين موروثات جنوب شرق آسيا و موروثات الثقافية العربية، فمن أوجه التشابه الحث على تحصيل العلم و احترام رموزه و التماسك الأسري و الانتماء العائلي ... الخ، و من أوجه الاختلاف الطابع الدنيوي للكنفوشيه في مقابل الإسلام كعقيدة شاملة دنيوية و أخروية في العالم العربي، كذلك بساطة التكوين الثقافي الآسيوي مقابل تعقد البنية الثقافية العربية، كذلك محدودية الاحتكاك الخاص لاسيما في مقابل معقد التفاعلات الخارجية للوطن العربي

كل هذه عوامل تقف حائلا دون استنساخ و نقل تجربة الآسيان إلى الواقع العربي حتى في إطار مشروع الشرق أوسطية، و كلها عوامل موضوعية تتمتع و على قدر عال من الوجاهة العلمية و القبول الأكاديمي.

خاتمة

أظهرت هذه الدراسة أهمية المدخل الوظيفي في تحقيق التعاون الإقليمي من خلال الاستفادة من خبرة الآسيان للمضي قدما في سبيل تحقيق تعاون عربي مشترك يتفادى الثغرات التي أعاقت المشاريع السابقة.

و عموما فإنه يمكن الاستفادة من تجربة الآسيان في إطار ما يسمى "بإستراتيجية الحد الأدنى" . و هي تطرح فكرة أن تبني العرب "استراتيحية الحد الأدنى" في مجال الاقتصاد، إستراتيجية لا تنال منها الهزات السياسية أو تقلبات الوضع العربي، و هي قائمة على الحد الأدنى من المصالح المشتركة و الأكيدة، و التي لا يتعارض إنجازها مع اختلاف النظم الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية أو مع اختلاف السياسات المتبعة. و تعتمد هذه الإستراتيجية على الخطوات التالية

أولا : تفعيل مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك. و لاسيما مجلس الوحدة الاقتصادية العربية و التأكيد على أهمية تنفيذ الاتفاقات القائمة لأن العيب ليس في المؤسسات و لكن في آليات التنفيذ.

[103] ـ محمود، أحمد إبراهيم .ـ التحولات الإستراتيجية و إشكاليات الصراع و الأمن في جنوب شرق آسيا، ا مرجع سابق

ثانيا : محاولة الفصل بين الجوانب السياسية و الجوانب الاقتصادية قدر الإمكان. و التركيز على الفوائد الاقتصادية لكل طرف عربي دون الركون إلى مقولات المصلحة القومية لأنها و حدها غير قادرة على إقناع الدول العربية بجدوى التعاون الاقتصادي العربي و من ثم إبراز المصالح الاقتصادية المشتركة.

ثالثا : تدعيم أشكال التعاون العربي الثنائي و الثلاثي المشترك باعتبارها خطوة إيجابية على طريق مزيد من التكامل العربي على المستوى الكلي. و الكف عن اتهام مثل هذه الأشكال بمعاداة التعاون العربي المشترك. و عند تحقيق ذلك واقعا، ضرورة التعامل بروح الجماعة في علاقاتها الخارجية الإقليمية و الدولية.

رابعا : حيث مؤسسات القطاع الخاص العربي على توجيه استثماراته داخل الدولة العربية مع تقديم ضمانات كافية و عوامل جذب تجعل المستثمر العربي أكثر ميلا للاستثمار داخل الدول العربية من منطلقات اقتصادية بحتة.

خامسا : الاستفادة إلى أقصى قدر ممكن من الأوضاع الإقليمية و الدولية المواتية، و السعي إلى التقليل من أثر التطورات غير المواتية و استثمار تلاقي مصالحها مع مصالح الدول الكبرى.

سادسا : تجميد الخلافات السياسية بحيث لا تعرقل عملية التعاون الاقتصادي و تفعيل دور الجامعة العربية في تسوية تلك الخلافات.

سابعا : و لخصوصية أنماط الصراعات الإقليمية في المنطقة فإن ذلك يطرح ضرورة إيلاء مهمة الأمن القومي العربي أهمية كبيرة من خلال الاعتماد على الذات و التعامل كجماعة و إيجاد السبل لتحقيق أمن إقليمي عربي مشترك. و لا ريب في أن ذلك يتطلب إرادة سياسية عربية فاعلة تضع هذه الخطوة، و كل الخطوات السابقة موضوع التنفيذ، و هو أمر أعوز خطوات التكامل الاقتصادي العربي خلال نصف القرن المنصرم، و أعوز ما تكون له دول الآسيان لحماية أمنها الإقليمي.

التجربة التكاملية لمجلس التعاون الخليجي

نشأة وتأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

مجلس التعاون لدول الخليج العربية هو تكتل سياسي اقتصادي يمثل نقطة تحول في العلاقات العربية– العربية و أنموذجا ناجحا في بناء إطار وحدوي عربي على مستوى الإقليم الخليجي، ولقد انطلقت فكرة هذا المجلس من الضرورة الملحة للتعاون بين دول الخليج العربية الست وهي :دولة الإمارات العربية المتحدة، دولة البحرين، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، دولة قطـر، دولة الكويت، ولم يكن هذا القرار وليد اللحظة، بل تجسيداً مؤسسياً لواقع تاريخي واجتماعي وثقافي، حيث تتميز دول مجلس التعاون بعمق الروابط الدينية والثقافية والتمازج الأسري بين مواطنيها، وهي في مجملها عوامل تقارب وتوحد عززتها الرقعة الجغرافية المنبسطة عبر البيئة الصحراوية الساحلية التي تحتضن سكان هذه المنطقة، وكذا يسرت الاتصال والتواصل بينهم وخلقت ترابطاً بين سكان هذه المنطقة وتجانساً في الهوية والقيم، كما يمثل هذا القرار أيضا استجابة لتطلعات أبناء المنطقة في العقود الأخيرة لنوع من الوحدة العربية الإقليمية، بعد أن تعذر تحقيقها على المستوى العربي الشامل، وقد تم التوقيع على وثيقة إعلان قيام المجلس في قمة وزراء خارجية الدول الست في العاصمة السعودية الرياض في 4 فبراير/شباط 1981، كما تم تعيين مقر مجلس التعاون بمدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية.

ومما هو جدير بالذكر حول نشأة هذا المجلس، هو أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد قطع أشواطا كبيرة مع التطور التاريخي له في اتجاه تحقيق التكامل، مثل قيام السوق الخليجية المشتركة خلال دورة الانعقاد عام 2007م إلى جانب تحديد الموعد النهائي لإصدار العملة الخليجية الموحدة في عام 2010م.

أهداف مجلس التعاون لدول الخليج العربية :

حسب ما نص عليه النظام الأساسي لمجلس التعاون فإن أهدافه الأساسية تتمثل في[104]:

[104] - محمود، أحمد إبراهيم .- التحولات الإستراتيجية و إشكاليات الصراع و الأمن في جنوب شرق آسيا، السياسية الدولية.- العدد 118، أكتوبر 1994.

أ- تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها.

ب- وكذا تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.

ت- كما يشير النظام الأساسي كذلك إلى أن التنظيم يهدف أيضا إلى "وضع أنظمة متماثلة" في مختلف الميادين الاقتصادية والمالية، والتجارية والجمارك والمواصلات، بالإضافة إلى الشؤون التعليمية والثقافية، والاجتماعية والصحية، والإعلامية والسياحية، والتشريعية، والإدارية.

ث- وكذا يسعى لدفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها.

مهام مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

لم يتضمن النظام الأساسي للمجلس نصا صريحا على المبادئ التي يجب على المجلس أن يسير عليها أو المهام الأساسية الموكول القيام بها كما جرى العمل في الوثائق المنشئة للمنظمات الإقليمية المشابهة، ولكن يمكن أن نستخلص هذه المبادئ من ديباجة النظام الأساسي وكذلك من ورقة العمل الخليجي المشترك و البيانات الختامية للمجلس الأعلى والاجتماعات الوزارية وتصريحات قادة الدول لمجلس التعاون الخليجي وذلك على النحو التالي:

أ- على المستوى العالمي:

-التمسك بمبادئ الأمم المتحدة والقوانين الصادرة منها والتي توقع وتصادق عليها دول المجلس.

-التمسك بسياسة عدم الانحياز والابتعاد عن سياسة المحاور.

-عدم التدخل في شؤون الغير.

-معارضة استخدام القوة في حل القضايا الدولية.

-احترام حق تقرير المصير والتنديد بالتفرقة العنصرية.

-العمل على استمرار عملية السلام واستتباب الأمن في العالم.

ب- على المستوى الإسلامي والعربي:

-التأكيد على الاندماج الإقليمي بين دول المجلس والذي يعمل على دعم أهدافه ويساعد على حل القضايا العربية والإسلامية.

-الالتزام بميثاق جامعة الدول العربية والقرارات الصادرة عن مؤتمرات القمم العربية.

-دعم منظمة المؤتمر الإسلامي والالتزام بقراراتها والتمسك بالتضامن الإسلامي.

-التأكيد على أن ضمان الاستقرار في الخليج العربي مرتبط بتحقيق السلام في الشرق الأوسط.

ت- على مستوى دول الخليج العربية:

-التأكيد على أن أمن منطقة الخليج العربي واستقرارها من مسؤولية دول الخليج أولا، وأن أي اعتداء على أي عضو يعتبر اعتداءا على جميع الدول الأعضاء.

-التأكيد على أن أحد المبادئ الرئيسية لقيام المجلس هو التعبير عن إرادة دولة وحقها في الدفاع عن أمنها وصيانة استقلالها إيمانا بالمصير المشترك ووحدة الهدف التي تجمع بين شعوب دول المجلس وحتمية الاندماج الاقتصادي، وكذا الاندماج الاجتماعي بين دول المجلس.

-حل المشكلات والنزاعات الإقليمية بالطرق السلمية وعدم التدخل في شؤون أي من دول الخليج.

-مبدأ المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء، وهذا المبدأ من المبادئ الأساسية في التنظيم الدولي المعاصر، وقد وضح جيدا في مجلس التعاون الخليجي العربي من خلال:

١ -أحقية كل دولة في طلب تعديل ميثاق المجلس.

٢ -إعطاء كل دولة صوت واحد.

٣ -كل دولة لها عضوية المجلس الوزاري.

٤ -مساواة أنصبة الأعضاء في ميزانية المجلس.

-إعطاء كل دولة الحق في الدعوة لعقد دورة استثنائية.

الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية:

يتكون مجلس التعاون من الأجهزة الرئيسية التالية:

أ- المجلس الأعلى:

وهو السلطة العليا لمجلس التعاون، ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء، ورئاسته دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول ، ويجتمع في دورة عادية كل سنة، ويجوز عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي دولة عضو ، وتأييد عضو آخر، يعتبر انعقاد المجلس صحيحا إذا حضر ثلثا الدول الأعضاء، ويتكون المجلس الأعلى من هيئتين رئيسيتين وهما:

-الهيئة الإستشارية للمجلس الأعلى: وهي مكونة من ثلاثين عضوا على أساس خمسة أعضاء من كل دولة عضو يتم إختيارهم من ذو الخبرة والكفاءة لمدة ثلاث سنوات، كما تختص الهيئة بدراسة ما يحال إليها من المجلس الأعلى نظام الهيئة.

-هيئة تسوية المنازعات: تتبع المجلس الأعلى هيئة تسوية المنازعات التي يشكلها المجلس الأعلى في كل حالة حسب طبيعة الخلاف النظام الأساسي.

ب- المجلس الوزاري:

يتكون المجلس الوزاري من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء، وتكون رئاسته للدولة التي تولت رئاسة الدورة العادية الأخيرة للمجلس الأعلى، و يعقد المجلس اجتماعاته مرة كل ثلاثة أشهر، ويعتبر انعقاده صحيحا إذا حضر ثلثا الدول الأعضاء.

ويشمل اختصاصات المجلس الوزاري كلا من [105] :

-اقتراح السياسات ووضع التوصيات الهادفة لتطوير التعاون بين الدول الأعضاء.

-العمل على تشجيع وتنسيق الأنشطة القائمة بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات.

- كما يضطلع المجلس بمهمة التهيئة لاجتماعات المجلس الأعلى وإعداد جدول أعماله، وتماثل إجراءات التصويت في المجلس الوزاري نظيرتها في المجلس الأعلى النظام الأساسي.

[105] - محمود، أحمد إبراهيم .- التحولات الإستراتيجية و إشكاليات الصراع و الأمن في جنوب شرق آسيا، السياسية الدولية.- العدد 118، أكتوبر 1994.

ت- الأمانة العامة:

يتمثل دور الأمانة العامة في إعداد الدراسات الخاصة بتعزيز التعاون و التنسيق و التكامل في خطط وبرامج ومشروعات العمل الخليجي المشترك، وكذا إعداد تقارير دورية عن أعمال المجلس، ومتابعة تنفيذ القرارات، بالإضافة إلى إعداد التقارير والدراسات التي يطلبها المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري، والتحضير للاجتماعات وإعداد جداول أعمال اجتماعات المجلس الوزاري ومشروعات القرارات وغير ذلك من المهام المنصوص عليها في النظام الأساسي لمجلس التعاون .

ويتألف الجهاز الإداري للأمانة العامة حسب ما هو موضح في الهيكل التنظيمي للأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية من[106]:

-أمين عام يعينه المجلس الأعلى لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

-خمسة أمناء مساعدين للشؤون السياسية والمفاوضات، والشؤون الاقتصادية والتنموية، والشؤون العسكرية، والشؤون الأمنية، والشؤون التشريعية والقانونية، ويعينهم المجلس الوزاري بترشيح من الأمين العام لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

-أربعة رؤساء قطاعات تخصصية للشؤون السياسية، وشؤون المفاوضات، والشؤون الاقتصادية، وشؤون الإنسان والبيئة، على ارتباط مباشر بالأمناء العامين المساعدين المعنيين. ويعينهم المجلس الوزاري بترشيح من الأمين العام لمدة ثلاث قابلة للتجديد.

-خمسة رؤساء بعثات للمكاتب الخارجية، على ارتباط مباشر بالأمناء العامين المساعدين المعنيين. ويعينهم المجلس الوزاري بترشيح من الأمين العام لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

-خمسة مدراء عموم للقطاعات التالية: مكتب الأمين العام، التنسيق والمتابعة، التخطيط الاستراتيجي والتميز المؤسسي، الإعلام والتواصل الاستراتيجي، الشؤون المالية والإدارية، شؤون المعلومات، المراسم، ويتم تعيينهم من قبل الأمين العام

[106] 9زلزلة، عبد الحسن.- التكامل الاقتصادي العربي أمام التحديات .- المستقبل العربي، العدد 21، نوفمبر 2019 ص98

2:مجالات التعاون

1:التعاون التجاري

تتلخص أهداف التعاون التجاري بين دول المجلس في العمل على إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء فيما يخص منتجاتها وأعفاء تلك المنتجات من الرسوم الجمركية ومعاملتها معاملة السلع الوطنية ، والعمل على تنسيق سياسات الإستيراد والتصدير ، وخلق قوة تفاوضية جماعية في مجال التصدير الاستيراد.

وعملا بتلك الاهداف اقامت دول مجلس التعاون ومنذ عام 1983 منطقة تجارة حرة، ثم اقامت الاتحاد الجمركي في الاول من يناير 2003 ، بحيث اصبحت تمثل قوة تفاوضية جماعية مع الآخرين دولا وتجمعات ومنظمات ، سواء في مجال تحرير التجارة ، او في تنسيق سياسات الاستيراد و التصدير ، كما تم أعتماد السياسة التجارية الموحدة لدول مجلس التعاون[107].

و يسعى المجلس في هذا المجال إلى تطوير التعاون بين دوله الأعضاء من خلال وضع الخطط و البرامج والمشروعات الكفيلة بتحقيق الأستراتيجية التجارية لدول المجلس ، وتشجيع التعاون بين القطاع الخاص من خلال إتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي.

كما تعمل دول المجلس على توحيد انظمتها التجارية، حيث توصلت إلى إقرار عدد من الانظمة الموحدة مثل القانون (النظام) الاسترشادي الموحد للوكالات التجارية ، والقانون (النظام) النموذجي للعلامات التجارية ، وقانون (نظام(التجارة الموحد، وقانون (نظام) السجل التجاري الموحد،وقانون (نظام(الجمارك الموحد.

ومن أبرز الإنجازات الأخرى التي تحققت في هذا المجال السماح بإستيراد وتصدير المنتجات الوطنية من وإلى دول المجلس دونما حاجة إلى وكيل محلي ، وايضا السماح للمؤسسات والوحدات الانتاجية بفتح مكاتب للتمثيل التجاري.

كذلك سمح لمواطني دول المجلس بممارسة تجارة التجزئة وتجارة الجملة في اية دولة عضو.

كما تم انشاء هيئة للتقييس لدول مجلس التعاون بهدف توحيد أنشطة التقييس ومتابعة تطبيقاتها

[107] علا زكي داود القاق، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية بعنوان: دور النظرية الوظيفية في تحليل سياسات جامعة الدول العربية خلال الفترة 1945- 2014، جامعة الشرق الاوسط، أيار 2015 ص 30

والالتزام بها مما يساهم في تنمية التجارة وحماية المستهلك وتشجيع الصناعات والمنتجات الزراعية ، ويقلص العوائق الفنية للتجارة بما يتماشى وأهداف الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون.
كذلك تم إقامة مركز للتحكم التجاري لدول مجلس التعاون يختص بالنظر في المنازعات التجارية بين مواطني دول المجلس أو بينهم والغير ، والمنازعات التجارية الناشئة من تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية والقرارات الصادرة تنفيذاً لها .

2 التعاون في مجال السياسة الخارجية

يعتبر تنسيق السياسة الخارجية أحد الجوانب الهامة في أعمال مجلس التعاون ، التي أكد عليها النظام الأساسي بالنص في ديباجته على أن الدول الأعضاء في المجلس قد وافقت على إنشاء مجلس التعاون أقتناعا بأن التنسيق و التعاون و التكامل فيما بينها يخدم الأهداف السامية للأمة العربية و توجيها لجهودها إلى ما فيه دعم و خدمة القضايا العربية و الإسلامية . كما اوضح النظام الأساسي بأن المجلس الأعلى يختص بإعتماد اسس التعامل مع الدول الأخرى و المنظمات الدولية . و يوفر مجلس التعاون عددا من آليات و قنوات التشاور و تنسيق السياسات و التحركات إقليميا و دوليا ، و على مختلف المستويات ، وذلك من خلال لقاءات القمة ، و إجتماعات المجلس الوزاري الدورية ، و تلك التي تعقد على هامش الأجتماعات العربية و الدولية ، وعبر لقاءات ممثلي دول المجلس في الخارج ، وفي المحافل الدولية ، وغير ذلك من قنوات الأتصال الجماعي و الثنائي. وثمة معطيات عديدة أسهمت في تيسير و دعم عملية تنسيق وتوحيد المواقف السياسية و تمكين دول مجلس التعاون من صياغة سياسة خارجية مشتركة حيال العديد من القضايا الأساسية ، وهي تتمحور حول حقيقة أن دول مجلس التعاون تمثل تركيبة متجانسة إجتماعيا و سياسيا ، فكرا و منظورا ، تجمعها التجربة التاريخية ، و يربطها الموقع الجغرافي و الحدود المشتركة . وقد اسهمت تلك العوامل ،من بين أمور أخرى ، في توليد رؤية متقاربة ، أن لم تكن متطابقة للعالم الخارجي.

وتعززت تلك العوامل بإجماع دول المجلس على تبني مبادئ سامية في التعامل الدولي اساسها ميثاق الأمم المتحدة ، و التاكيد في تعاملاتها الأقليمية و الدولية على حسن الجوار، والأحترام

المتبادل للسيادة ، وعدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة ، و احترام سيادة كل دولة على مواردها ، وأعتماد الحوار و التفاوض وسيلة فعالة لفض المنازعات بين الدول تمشيا مع مبادئ التعايش السلمي التي أعلنتها الأمم المتحدة واقرتها القوانين الدولية. عمليا ، تمكن مجلس التعاون من تحقيق نجاحات عديدة في مجال الساسة الخارجية تتمثل إيجاز في في صياغة موقف خليجي منسجم و متجانس من القضايا السياسية و الأمنية التي تهم دوله ، اقليميا و عربيا ودوليا .كما أثبت المجلس خلال السنوات التالية على قيامه قدرته على التحرك الدبلوماسي الجماعي الفاعل ، كما حدث على سبيل المثال أبان العدوان على دولة الكويت، والتعامل مع العالم كتجمع يطرح رؤى موحدة ويبحث مصالح مشتركة لدوله الأعضاء مع الدول و المجموعات و المنظمات الدولية

3:الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس

إن الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية تمشياً مع النظام الأساسي لمجلس التعاون الداعي إلى تقارب أوثق وروابط أقوى بين دول المجلس. وفي ضوء مراجعة الإنجازات الاقتصادية التي تمت منذ قيام المجلس، واستكمالاً لما حققته الاتفاقية الاقتصادية الموقعة بين دول المجلس عام 1981من تنمية وتوسيع وتدعيم للروابط الاقتصادية فيما بينها، و تقريب لسياساتها الاقتصادية والمالية والنقدية وتشريعاتها التجارية والصناعية والأنظمة الجمركية المطبقة فيها، بما في ذلك الاتفاق على الاتحاد الجمركي. وسعياً إلى مراحل متقدّمة من التكامل الاقتصادي تحقق الوصول إلى السوق المشتركة والاتحاد النقدي و الاقتصادي بين دول المجلس ضمن برنامج زمني محدّد ، مع تعزيز آليات السوق في اقتصاد دول المجلس وتنمية دور القطاع الخاص فيها. ورغبة في تعزيز اقتصاد دول المجلس في ضوء التطوّرات الاقتصادية العالمية وما تتطلبه من تكامل أوثق بين دول المجلس يقوّي من موقفها التفاوضي وقدرتها التنافسية في الأسواق الدولية. و استجابة إلى تطلعات وآمال مواطني دول المجلس في تحقيق المواطَنة الخليجية بما في ذلك المساواة في المعاملة في التنقل و الإقامة والعمل والاستثمار والتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية.

فقد اتفقت على ما يلي[108]:

1 التبادل التجاري

االاتحاد الجمركي

يتم التبادل التجاري بين دول المجلس ضمن اتّحاد جمركي يُطبّق في موعد أقصاه الأول من يناير عام 2003م، و يتضمن كحدٍّ أدنى:

•أ. تعرفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي.

•ب. أنظمة وإجراءات جمركية موحدة.

•جـ. نقطة دخول واحدة يتم عندها تحصيل الرسوم الجمركية الموحدة.

•د . انتقال السلع بين دول المجلس دون قيود جمركية أو غير جمركية، مع الأخذ في الاعتبار تطبيق أنظمة الحجر البيطري والزراعي، والسلع الممنوعة والمقيدة.

•هـ. معاملة السلع المنتجة في أيٍّ من دول المجلس معاملة المنتجات الوطنية.

ب:العلاقات الاقتصادية الدولية

بهدف إيجاد شروط أفضل وظروف متكافئة في التعامل الاقتصادي الدولي تقوم الدول الأعضاء برسم سياساتها و علاقاتها الاقتصادية بصفة جماعية تجاه الدول والتكتلات والتجمعات الإقليمية الأخرى والهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية. وتتخذ الدول الأعضاء التدابير اللازمة لتحقيق هذا الهدف بما في ذلك:

•أ. اتّباع استراتيجية تفاوضية بصفة جماعية تدعم المركز التفاوضي لدول المجلس.

•ب. عقد الاتفاقيات الاقتصادية بصفة جماعية مع الشركاء التجاريين.

•جـ. توحيد إجراءات ونظم الاستيراد والتصدير.

•د. توحيد سياسات التبادل التجاري مع العالم الخارجي.

2:السوق الخليجية المشتركة

يُعامَل مواطنو دول المجلس الطبيعيون والاعتباريون في أي دولة من الدول الأعضاء نفس معاملة

[108] الشمري عبد المحسن لافي، أطروحة مقدمة لنيل درجة الماجستير بعنوان:مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحدي الوحدة، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2011- 2012 ص 45

مواطنيها دون تفريق أو تمييز في كافة المجالات الاقتصادية ولاسيّما[109]:

.1التنقل والإقامة.

.2العمل في القطاعات الحكومية والأهلية.

.3التأمين الاجتماعي والتقاعد.

.4ممارسة المهن والحرف.

.5مزاولة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية.

.6تملّك العقار.

.7تنقل رؤوس الأموال.

.8المعاملة الضريبية.

.9تداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات.

.10التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية.

وتتفق الدول الأعضاء على استكمال القواعد التنفيذية الكفيلة بتنفيذ ذلك وتحقيق السوق الخليجية المشتركة.

3: الاتحاد النقدي و الاقتصادي

المادة الرابعة: متطلبات الاتحاد النقدي والاقتصادي

بهدف تحقيق الاتحاد النقدي والاقتصادي بين دول المجلس بما في ذلك توحيد العملة، تقوم الدول الأعضاء وفق جدول زمني محدد بتحقيق متطلبات هذا الاتحاد بما في ذلك إحراز مستوى عالٍ من التقارب بين الدول الأعضاء في كافة السياسات الاقتصادية ، لاسيما السياسات المالية والنقدية، والتشريعات المصرفية ، ووضع معايير لتقريب معدّلات الأداء الاقتصادي ذات الأهمية لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي، مثل معدّلات العجز والمديونية والأسعار.

المادة الخامسة: البيئة الاستثمارية

بهدف تنمية الاستثمارات المحلية والبينية والخارجية في دول المجلس ، وتوفير بيئة استثمارية تتسم

[109] عيسى، محمد عبد الشفيع .- مسارات غامضة و مصائر غير مؤكدة .- بحث في الخيار الشرق أوسطى و بدائله .- المستقبل العربي، العدد 194، أفريل / ف 1995 ص 120

بالشفافية والاستقرار، تتفق الدول الأعضاء على اتخاذ الإجراءات التالية:

.1توحيد أنظمتها وقوانينها المتعلقة بالاستثمار.

.2معاملة الاستثمارات المملوكة لمواطني دول المجلس الطبيعيين والاعتباريين المعاملة الوطنية في جميع الدول الأعضاء.

.3تكامل الأسواق المالية في دول المجلس وتوحيد السياسات والأنظمة المتعلقة بها.

.4تبني مواصفات ومقاييس موحّدة لجميع السلع وفقاً للنظام الأساسي لـ "هيئة المواصفات والمقاييس لدول مجلس التعاون."

المادة السادسة: المعونات الدولية والإقليمية

تنسق الدول الأعضاء سياساتها على الصعيد الخارجي في مجال تقديم المعونات الدولية والإقليمية للتنمية.

من كل هذا نكون قد تطرقنا في بحثنا هذا الى احدى التجارب العربية في التكامل الاقتصادي الأكثر نجاحا الى حد الآن و ذلك لما حققته من انجازات كبيرة ساهمت بشكل كبير في تطوير العلاقات الاقتصادية الخارجية و الداخلية لدول مجلس التعاون الخليجي الست و ذلك من خلال توحيد السياسات الاقتصادية و المشاريع و المؤسسات المشتركة ...و مما لا شك فيه أن اقامة مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست , قد حقق أمنية غالية طالما تطلع اليها قادة و شعوب المنطقة تتمثل في اعتماد دول المجلس على نفسها من أجل بناء قوة ذاتية تتكفل بقطع الطريق على كل تدخل في شؤون المنطقة , و تنأى بالمنطقة عن صراع القوى الكبرى , و تضمن دعم مقومات النهضة الشاملة لها و المسيرة الوحدوية لدولها و بصورة خاصة تكاملها الاقتصادي

خاتمة

يعتبر التكامل بين الدول من اهم السبل للنهوض باقتصادياتها و برقي مجتمعاتها و احسن دليل على ذلك هو مشروع الاتحاد الأوروبي الذي تطور من مجرد حلم رومانسي مبنى على القومية المسيحية منذ قرون ممتدة إلى بناء راسخ على أساس التكامل، بل والتوحّد، فإن هناك كثيرًا من النظريات التي فسرت النجاح الباهر لهذا المشروع التكاملي بين دول لا تمتلك بالضرورة القواسم المشتركة، مثل اللغة أو القومية أو حتى الوحدة المذهبية في الدين، مثل العالم العربي، على سبيل المثال لا الحصر. ولعل أهم ما يميز هذه النظريات هي أنها بُنيت كلها تقريبًا على الدراسة العملية أو التجريبية لتطور الاتحاد الأوروبي من دول متناحرة إلى وحدة تقرب الكونفدرالية اليوم. وثمة من يرى أن محاولة فهم هذا النجاح مرتبط بفهم هذه النظريات المتعمقة التي توفر لنا غطاءً فكريًا ونوعًا من خريطة الطريق لنجاح عمليات التكامل، خصوصًا أنها تدرّس مثالاً لدول خرجت من الحرب العالمية الثانية منهكة اقتصاديًا وسياسيًا، وفي حالة عداء تاريخي بين بعض دولها

- المصادر

1 - محمود، أحمد إبراهيم .- التحولات الإستراتيجية و إشكاليات الصراع و الأمن في جنوب شرق آسيا، السياسية الدولية.- العدد 118، أكتوبر 1994.

2 - النجار، أحمد السيد .- التعاون العربي ابيني مع الدول النامية في بيئة متغيرة .- بحث غير منشور مقدم إلى ندوة النظام الدولي الجديد و تحديات العالم .- القاهرة، مركز الدراسات الحضارية، 1994.-

3 - شقير، محمد لبيب .- الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها و توقعاتها (الجزء الأول) .- بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، مايو 1986.-

4 - مفهوم التعاون . شامي ذبيان و آخرون .- قاموس المصطلحات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية .- لندن، رياض الريس للكتب و النشر، 1990.-

5- مفهوم الإنتشار و مضامينه أنظر : سعيد، عبد المنعم .- الإقليمية في الشرق الأوسط نحو مفهوم جديد .- السياسية الدولية، عدد 122، أكتوبر 1995

6 - حول هذه التساؤلات و طبيعتها أنظر : حاد، عماد.- اتجاهات التكامل الإقليمي في آسيا .- بحث مقدم إلى مؤتمر أثر التحولات العالمية على آسيا .- القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الإقتصاد، جامعة القاهرة، 17-18 ديسمبر 1996.

7 - جاد، عماد .- الاندماج الإقليمي في آسيا (تجربة الآسيان) في د. عبد المنعم تقديم، النمور الآسيوية : تجارب في هزيمة التخلف.- القاهرة، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، 1995

8 - علي صالح، ماجد.- كوريا و التعاون الإقليمي.- بحث مقدم إلى مؤتمر السياسة الخارجية الكورية.- القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية - جامعة القاهرة، 17 1997.

ديرون.- النشاط الاقتصادي لبلدان آسيا يكشف الخلافات السياسية .- لوموند الفرنسي .- عدد 1996/2/24.

9زلزلة، عبد الحسن.– التكامل الاقتصادي العربي أمام التحديات .– المستقبل العربي، العدد 21، نوفمبر 1920

10– عيسى، محمد عبد الشفيع .– مسارات غامضة و مصائر غير مؤكدة .– بحث في الخيار الشرق أوسطى و بدائله .– المستقبل العربي، العدد 194، أفريل / ف 1995.

11 – الإبراهيمي، عبد الحميد .– أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي و احتمالات المستقبل .– بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 1980.

12–بن حسان زينة، مطبــوعة بيداغوجية في مقيـاس: نظريات علم الاجتماع الحديثة، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، جامعة 8 ماي 1945م، قالمة، 2020– 2021م

13–عبداللاوي حسين، النظرية الوظيفية في السوسيولوجيا الحديثة : من النظرية الوظيفية إلى النظريات الوظيفية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله، 2019–2020م

14–علا زكي داود القاق، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية بعنوان: دور النظرية الوظيفية في تحليل سياسات جامعة الدول العربية خلال الفترة 1945– 2014، جامعة الشرق الاوسط، أيار 2015

15–إسماعيل محمد صادق، مجلس التعاون الخليجي في الميزان، الطبعة الأولى، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2010.

16–الشمري عبد المحسن لافي، أطروحة مقدمة لنيل درجة الماجستير بعنوان:مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحدي الوحدة، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2011–2012.

17–جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، الكويت: مكتبة شركة كاظمة للنشر و الترجمة و التوزيع ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، ط1، 1985

18-محمد منذر ،**مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات الى العولمة**،بيروت:مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،2002

19-عامر مصباح،**نظريات تحليل التكامل الدولي**،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،2017

Ouvrages :

STOCKES, Bruce and AHO, C. Micheal .- Asian regionalism and U.S. interests.- In Koreain FOCUS ? Vol 4, n° 4, 1996.-
SCALOPINO, Robert A..- Asia and the United States the Challenges Ahead.- Foreign Affairs, vol. 69, n° 1, 1989.

WONG, John.- The Asean model of regional coopertion .- in Seiji Naya & Migvel Urrulia (eds), Lessons in development a comparative study of Asia and Lozin America senfran cisco.- International center of economic Growth, 1989

SCHMITER, Philippe .- A revised theory of regional integration international organiszation .- vol. 24, n° 4, 1970.

- BYUNG, A. Joon.- Regionalism in the Asia- Pacific : Asian or Pacific Community ?.- Koreain Foucs, vol. 4, n° 4, 1996

-Robert Keohane & Joseph Nye, Transformational Relations and World Politics,

(Harvard Univ. Press, Cambridge Ma. 1971).

-Oran Young, Interdependencies in World Politics. International Journal, 24, 3(Autumn)2010

-